

تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية

إبريل ٢٠١٤

المستخلص

إن مجانية التعليم تعد في مقدمة المطالب الاجتماعية الضرورية لتحقيق العدل والسلام الاجتماعي، وتمكين غير القادرين من الحصول على فرصة التعليم، وهذا ما أدركه الرواد الأوائل في مصر منذ بدايات القرن الماضي. إلا أنه وفي العقود الأخيرة ارتبط التعليم الحكومي بفكرة انخفاض الجودة وانتهى الأمر بانسحاب الدولة انسحاباً تدريجياً مستتراً من تقديم الخدمات التعليمية، الأمر الذي أسهم في تقديم خدمة تعليمية سيئة، مما دفع قطاعاً من المواطنين دفعا إجبارياً نحو البحث عن خدمة تعليمية بديلة في القطاع الخاص. وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على أبرز محددات مجانية التعليم في مصر وهي حجم الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم ومؤشرات جودة وكفاءة الخدمات التعليمية في مصر بهدف تقييم مدى كفاءة هذا الإنفاق باعتباره المحدد الرئيس لقياس جودة أداء العملية التعليمية، وذلك للإجابة في النهاية على التساؤل الرئيسي للدراسة وهو: هل تقدم الدولة الخدمة التعليمية المجانية للمواطنين دون تحمل أعباء إضافية وبما يضمن تحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمة التعليمية؟

Abstract

Education as a whole, in addition to being an entitlement, is instrumental in promoting development, social justice and other human rights. The free education considering the main right for every person in the society. However, in recent years public education has been associated with the bad educational service, low infrastructure, untrained teachers.....ect. So this study aims to focus on the most prominent determinants of free education in Egypt, which is the size of public and private spending on education, and analyzing domestic and international indicators of the quality and efficiency of educational services in Egypt in order to assess the efficiency of this spending as a major determinant of measuring the quality of the performance of the educational system. Finely answer the main question, Do Egypt offer real free education service to citizens without incurring additional burdens and to ensure the achievement of international quality standards in the provision of educational services?.

قائمة المحتويات

عرض عام.....	٥
القسم الأول: توصيف الوضع الراهن للتعليم في مصر	٨
١.١ الإطار التشريعي المنظم للتعليم قبل الجامعي	٨
١.٢ الإطار المؤسسي المنظم للتعليم قبل الجامعي	١٧
١.٣ ملامح العملية التعليمية في مصر.....	٢١
القسم الثاني: مجانية التعليم وجودة الخدمات التعليمية.....	٣٠
٢.١ الإنفاق العام على التعليم في مصر	٣٢
٢.٢ مؤشرات جودة وكفاءة النظام التعليمي في مصر	٣٩
٢.٣ الإنفاق الخاص على التعليم في مصر	٥٢
القسم الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال التعليم	٥٨
٣.١ تجربة ماليزيا في تطوير التعليم	٥٨
٣.٢ تجربة الأردن في تطوير التعليم	٦٨
الخاتمة والتوصيات : نحو بيئة تعليمية أفضل.....	٧٩
قائمة المراجع.....	٩٠

قائمة الأشكال

- ٢٣ -١ شكل رقم (١): هيكل التعليم في مصر.
- ٢٥ -٢ شكل رقم (٢): توزيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وفقاً لمؤسسات التعليم العالي الجامعي خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢.
- ٢٧ -٣ شكل رقم (٣): تطور أعداد المدارس وفقاً لنوع التعليم خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٢/٢٠١٣).
- ٢٧ -٤ شكل رقم (٤): تطور أعداد الفصول وفقاً لنوع التعليم خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٢/٢٠١٣).
- ٣٤ -٥ شكل رقم (٥): الإنفاق على التعليم في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٢/٢٠١٣).
- ٣٥ -٦ شكل رقم (٦): الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المختلفة.
- ٤١ -٧ شكل رقم (٧): تطور كثافة الفصول خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٢/٢٠١٣).
- ٤٢ -٨ شكل رقم (٨): تطور كثافة الفصول في التعليم قبل الجامعي بحسب المرحلة التعليمية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ٥٥ -٩ شكل رقم (٩): التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم للأسر وفقاً لبنود الإنفاق على التعليم ومحل الإقامة نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ٥٦ -١٠ شكل رقم (١٠): التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم وفقاً لنوع التعليم.
- ٥٧ -١١ شكل رقم (١١): تطور أعداد المستجدين بالتعليم الابتدائي الملتحقين بالمدارس الخاصة.
- ٧٢ -١٢ الشكل رقم (١٢): الإطار المرجعي للتطوير التربوي مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي ERFKE
- ٨٠ -١٣ شكل رقم (١٣): أهم ملامح الوقت الراهن والمستقبل المأمول لمنظومة التعليم.
- ٨٩ -١٤ شكل رقم (١٤): الخطوات الرئيسية لدورة التعلم والتغيير.

قائمة الجداول

- ٢٢ -١ جدول رقم (١): مسارات التعليم قبل الجامعي في مصر.
- ٢٤ -٢ جدول رقم (٢): التوزيع النسبي لفئات العاملين في التعليم قبل الجامعي لعام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ٣٥ -٣ جدول رقم (٣): الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي في مجموعات دول العالم لعام ٢٠١١.
- ٣٧ -٤ جدول رقم (٤): توزيع الطلبة المقيدون والإنفاق العام على التعليم حسب المرحلة التعليمية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.
- ٣٨ -٥ جدول رقم (٥): الإنفاق العام على التعليم موزعا على أبواب الإنفاق المختلفة لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.
- ٤٧ -٦ جدول رقم (٦): وضع مصر المقارن فيما يتعلق بمؤشرات جودة التعليم في تقرير التنافسية العالمية عام ٢٠١٣/٢٠١٤.
- ٤٨ -٧ جدول رقم (٧): وضع مصر المقارن في بعض من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية عام ٢٠١٣/٢٠١٤.
- ٥٠ -٨ جدول رقم (٨): وضع مصر المقارن بحسب مؤشرات دليل التنمية البشرية عام ٢٠١٢.
- ٥١ -٩ جدول رقم (٩): وضع مصر المقارن في بعض من المؤشرات الصادرة عن منظمة اليونسكو عام ٢٠١١.

عرض عام

كان التعليم على الدوام عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة والحضارة في مختلف أنحاء العالم، فقد كان له دور مهم في توارث الأجيال للمعارف، كما شكل عنصراً أساسياً في نمو الاقتصاديات الوطنية إذ إنه الآلية الرئيسة لتحسين نوعية سوق العمل وتحقيق الهدف الأسمى للبلاد في التقدم والرقي. ولقد أثبتت التجارب الدولية المعاصرة - بما لا يدع مجالاً للشك - أن بداية التقدم الحقيقية هي التعليم، وأن كل الدول التي أحرزت شوطاً كبيراً في التقدم، تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها.

ولقد سجل المصريون القدماء أول خطوة في تقدم الحضارة الإنسانية باختراع الكتابة التي كان لها الفضل في نشر التعليم مبكراً، وسجلوا حضارتهم عن طريق لغتهم القديمة وتراثهم العريق. ومع تولي محمد علي حكم مصر عام ١٨٠٥ أدخل النظام التعليمي الحديث على النمط الأوروبي، فأنشأ المدارس العالية عام ١٨٠٦ والمدارس التجهيزية عام ١٨٢٥ والمدارس الابتدائية عام ١٨٣٢. واهتم بالمرحلة العالية من التعليم حيث أنشأ المدارس المخصصة أولاً مثل مدرسة الطب البشري ومدرسة المهندسخانة، ومدرسة الإدارة والألسن، وازداد الاهتمام بالتعليم وأرسلت البعثات إلى أوروبا بفضل جهود رفاة الطهطاوي وعلي مبارك رائدي التعليم آنذاك^١.

وكان أول مشروع فكري ظهر في مصر هو مشروع علي مبارك عام ١٨٦٧ والمسمى بلائحة رجب، ثم أنشأ مدرسة المعلمين (دار العلوم) عام ١٨٨٠ لتزويد المدارس بصفوة من معلمي اللغة العربية. وفي عام ١٩٠٨ افتتحت الجامعات الأهلية، وقد جاء دستور ١٩٢٣ والذي نص على أن التعليم إلزامي للمصريين بنين وبنات، وقد صدر مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة الحكومية باسم الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ مكونة من أربع كليات هي الآداب والعلوم والطب والحقوق. وتوالى إنشاء الجامعات بعد ذلك فأنشئت جامعة الإسكندرية عام ١٩٤٢، تلتها جامعة عين شمس عام ١٩٥٠، وجامعة أسيوط عام ١٩٥٧، ثم توالى الجامعات الإقليمية، هذا بالإضافة إلى جامعة الأزهر التي أنشئت عام ١٩٣٠^٢.

^١ معن محمود عياصرة، نظم وسياسات التعليم.. نماذج (عربية - أجنبية)، جامعة دمنون، البحرين، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١٨٠.

^٢ المرجع السابق ذكره، ص ١٨٠.

كما اهتم طه حسين بتطوير برامج التعليم ومجانيته إذ دعا في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» إلى أن التعليم ينبغي أن يكون مباحاً كالماء والهواء من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى الدولة أن توفر المال اللازم لهذا الأمر، باعتبار التعليم حقاً شعبياً ومطلباً اجتماعياً، حيث أدرك أن مجانية التعليم من أهم آليات التمكين من التعليم الذي يعد الأساس في تشكيل الوعي القومي، والنهوض بالأمة. وبالفعل تم إقرار مجانية التعليم الابتدائي في عهد نجيب الهلالي وزير المعارف في الفترة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) وكان طه حسين مستشاراً له في هذه الوزارة، وتوج طه حسين جهوده لإقرار مجانية التعليم بالفعل عندما تولي وزارة المعارف وأعلن مجانية التعليم الثانوي العام، وكان ذلك عام ١٩٥٠^١.

ومن هنا فإن التساؤل الرئيس الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه هو: هل تقدم الدولة الخدمة التعليمية المجانية للمواطنين دون تحميلهم أعباء إضافية وبما يضمن تحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم هذه الخدمة؟.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تستهدف إلقاء الضوء على أبرز محددات مجانية التعليم في مصر وهي حجم الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم ومؤشرات جودة وكفاءة الخدمات التعليمية في مصر بهدف تقييم مدى كفاءة هذا الإنفاق باعتباره المحدد الرئيس لقياس جودة أداء العملية التعليمية.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة وتحليل أهم ملامح منظومة التعليم ألا وهو الإنفاق على التعليم كأحد محددات المجانية في مصر والتعرف على الأطر المؤسسية والتشريعية الحاكمة لأداء هذه المنظومة، ومدى تأثيرها على المدخلات والمخرجات التعليمية للتعرف على التغييرات التي طرأت على سياسة مجانية التعليم في مصر واتجاهات هذه التغييرات، ودراسة التجارب الدولية المختلفة الرائدة في التعليم وذلك لدول مشابهة للواقع المصري في ظروفها وبيئتها بغية توفير عدد من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد واضعي السياسة ومنتخذي القرارات في تحسين واقع الخدمات التعليمية في مصر وضمان مجانيته بما لا يحمل الأسر أعباء مالية وبما يضمن التزامها بمعايير الجودة العالمية.

واستندت الدراسة - المقدمة في منهجيتها - على التحليل الكيفي للقضايا محل الاهتمام، من خلال استعراض وتقييم فعالية الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم لسياسة مجانية التعليم في مصر. وقد

^١ الهيئة العامة للاستعلامات، طه حسين والإصرار على مجانية التعليم، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.sis.gov.eg>

استعار التقرير بعض الأدوات التحليلية من علم الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، حيث يستخدم مؤشرات الأداء المختلفة لتقييم مدى الارتباط بين التزام الدولة بمجانبة التعليم وجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها. وفي هذا السياق تم القيام بمقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين بوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى استطلاع رأي المواطنين حول تقييم العملية التعليمية. وقد استند البحث أيضا على المنهج الاستقرائي والمقارن من خلال دراسة التجارب الدولية المختلفة في تطوير التعليم بما يحقق الجودة في تقديم الخدمة ورفع رضا المستفيدين، وركز التحليل على الفترة منذ أواخر القرن العشرين وحتى آخر بيان متاح.

وقد جاء التقرير في ثلاثة أقسام رئيسة - بخلاف المقدمة والخاتمة - اختص القسم الأول منها بتقديم توصيف للوضع الراهن للعملية التعليمية في مصر وبصفة خاصة التعليم قبل الجامعي، من توصيف الإطار التشريعي والمؤسسي إلى ملامح النظام التعليمي الرئيسي في ضوء الأرقام والمؤشرات المختلفة. ومنتقل في القسم الثاني للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة من خلال استعراض العلاقة بين مجانية التعليم وجودة مخرجات العملية التعليمية من خلال إلقاء الضوء على أبرز محددات مجانية التعليم في مصر وهي حجم الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم ومؤشرات جودة وكفاءة الخدمات التعليمية في مصر بهدف تقييم مدى كفاءة هذا الإنفاق باعتباره المحدد الرئيس لقياس جودة أداء العملية التعليمية. ومنتقل في القسم الثالث إلى دراسة عدد من التجارب الدولية المختلفة الرائدة في تطوير التعليم بما يحقق الجودة في تقديم الخدمة ورفع رضا المستفيدين. وتنتهي الدراسة بتقديم أهم ما خلصت إليه من نتائج وتوصيات، مع تقديم استراتيجية مقترحة لإصلاح التعليم ورفع معدلات جودة الخدمة التعليمية.

القسم الأول

توصيف الوضع الراهن للتعليم في مصر

يستعرض هذا القسم من الدراسة الإطار التشريعي للعملية التعليمية قبل الجامعية في مصر منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن، وذلك عن طريق استعراض كافة التشريعات التي جاءت في هذا الصدد متضمنة القوانين وقرارات السلطة التنفيذية على مستوى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، مع عرض نبذة مختصرة لمضامين تلك التشريعات، فضلا عن إلقاء الضوء على ما ذكر في الدساتير المصرية فيما يخص مجانية التعليم وجودته. كما يستعرض هذا القسم أيضا الإطار المؤسسي الذي ينظم التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال استعراض كافة الوحدات التنظيمية التي تتبع وزارة التربية والتعليم والتطرق للأهداف والمهام الرئيسية لكل وحدة. ويختتم هذا القسم بالإشارة إلى ملامح العملية التعليمية في مصر من مقومات بشرية وبنية أساسية وتحتية.

١.١.١ الإطار التشريعي المنظم للتعليم قبل الجامعي

يستعرض هذا الجزء من القسم الإطار التشريعي الذي يحكم عملية التعليم قبل الجامعي في مصر، ويتضمن كافة القوانين والقرارات الرئاسية وقرارات رئاسة مجلس الوزراء التي ترتبط بالتعليم قبل الجامعي في مصر منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى إيضاح طريقة ذكر مجانية التعليم في الدساتير المصرية المتعاقبة.

١.١.١ النصوص التشريعية الخاصة بالتعليم قبل الجامعي

فيما يلي استعراض موجز للنصوص القانونية الصادرة لتنظيم التعليم قبل الجامعي وهي متمثلة في كل من قانون التعليم بتعديلاته وقانون الجمعيات التعاونية التعليمية على النحو التالي:

● قانون التعليم في مصر برقم (١٣٩) الذي صدر في ٢٠ أغسطس من عام ١٩٨١

واشتمل القانون على (٦٩) مادة مقسمة على ستة أبواب، تناول الباب الأول الأهداف والأحكام العامة للتعليم، وجاء الباب الثاني ليضم مرحلة التعليم الأساسي، ثم تناول الباب الثالث مرحلة التعليم الثانوي من خلال ثلاثة فصول، وتطرق الفصل الرابع للتعليم الفني نظام السنوات الخمس، ثم دور المعلمين والمعلمات في الباب الخامس، وجاء التعليم الخاص بمصروفات في آخر أبواب القانون. ويمكن تلخيص أهم ما جاء في الأحكام العامة لهذا القانون في الآتي:

- التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم في مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربية.
- يجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدي للتلاميذ، أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق التعليم الأساسي الإلزامي.
- تم تحديد سنوات التعليم بواقع تسع سنوات للتعليم الإلزامي، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي (عام وفني)، وخمس سنوات للتعليم الفني المتقدم ودور المعلمين والمعلمات.
- يجوز للمحافظ زيادة الحد الأقصى لعدد تلاميذ الفصل في مدارس المحافظة بمختلف مراحلها إذا اقتضت الضرورة ذلك بما لا يجاوز ١٠٪ من العدد المقرر للفصل.
- يجوز لوزير التعليم إنشاء مدارس تجريبية ومدارس أخرى لرعاية المتفوقين.
- إنشاء مجلس أعلى للتعليم قبل الجامعي يرأسه وزير التعليم، ويتولى هذا المجلس مهمة التخطيط للتعليم قبل الجامعي ووضع برامجه.

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٢٣) لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي، واشتمل القرار على ست مواد، ويتلخص أهم ما جاء في القرار في تشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي برئاسة وزير التعليم وعضوية اثنين من رؤساء الجامعات، ورئيس أكاديمية البحث العلمي، ونائب وزير التربية والتعليم (أمين عام)، ونقيب المعلمين، وأمين المجلس الأعلى للجامعات، ورئيس لجنة قطاع الدراسات التربوية وإعداد المعلم بالمجلس الأعلى للجامعات، ومدير المركز القومي للبحوث التربوية، وأحد وكلاء بعض الوزارات، وممثل للمجلس القومي للتعليم، وخمسة أعضاء على الأكثر من ذوي الخبرة. ويختص المجلس بالتخطيط للتعليم قبل الجامعي ووضع برامجه.

• قانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^١

صدر في ٧ يوليو من عام ١٩٨٨ قانون رقم (٢٣٣) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتضمن القانون استبدال بعض النصوص القديمة بأخرى. وجاء أهم التعديلات فيما يخص تحديد مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي بثماني سنوات للتعليم الإلزامي اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ ويتكون من حلقتين "الحلقة الابتدائية" ومدتها خمس سنوات و"الحلقة الإعدادية" ومدتها ثلاث سنوات، حيث تم تقليص عدد سنوات المرحلة الابتدائية من ست إلى خمس سنوات.

• قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^٢

صدر في ٢٠ يناير من عام ١٩٩٤ قانون رقم (٢) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتضمن القانون تغيير نصوص بعض المواد. وركزت التعديلات على نظام اختيار المواد الدراسية في الثانوية العامة واجتياز الطلاب המתحنيين لها.

• قانون رقم (١٦٠) لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^٣

صدر في ١١ ديسمبر من عام ١٩٩٧ قانون رقم (١٦٠) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتضمن القانون تغيير نصوص بعض المواد. وانصبت التعديلات على نظام اختيار المواد الدراسية في الثانوية العامة واجتياز الطلاب המתحنيين لها بعد التعديل السابق الصادر في سنة ١٩٩٤.

• قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^٤

صدر في ٢٣ مايو من عام ١٩٩٩م قانون رقم (٢٣) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتضمن القانون تغيير بعض النصوص. ولقد جاء التعديل في فترة الدراسة الإلزامية من خمس سنوات للتعليم الابتدائي إلى ست سنوات مرة أخرى، وهو الأمر الذي ألغاه التعديل الوارد في قانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ والمشار إليه سلفاً.

^١ الجريدة الرسمية، العدد ٣٤، ٢٠ أغسطس ١٩٨١، ص.ص. ٢١٤٧-٢١٦٤.

^٢ الجريدة الرسمية، العدد ٠٣ تابع (أ)، ٢٠ يناير ١٩٩٤، ص.ص. ٠٢-٠٤.

^٣ الجريدة الرسمية، العدد ٠٥ تابع، ١١ ديسمبر ١٩٩٧، ص.ص. ٠٢-٠٤.

^٤ الجريدة الرسمية، العدد ٢٠ (مكرر)، ٢٣ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ١٣-١٤.

- قانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^١
صدر في ٢١ يونيو من عام ٢٠٠٧ قانون رقم (١٥٥) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتضمن القانون بعض المواد أهمها إضافة باب سابع لقانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بعنوان (أعضاء هيئة التعليم)، بالإضافة إلى إلغاء بعض مواد قانون التعليم.
- قرار إصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم^٢
صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٤٠) لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، والمضاف بمقتضى القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧. وتضمن القرار (٢١) مادة تنظم كل ما يتعلق بوظائف المعلمين وما يعادلها والمشاركون في العملية التعليمية، كما تنظم المعاملة المالية للمعلمين.
- قرار رئيس الجمهورية بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها^٣
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٨ بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها. وتضمن القرار (١٤) مادة تحدد أهداف الأكاديمية وكيفية إدارتها ومصادر المخصصات المالية التي تحصل عليها.
- قانون رقم (١٩٨) لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^٤
صدر في ٢٥ يونيو من عام ٢٠٠٨ قانون رقم (١٩٨) باستبدال نص المادة (٧٠) من الباب السابع من قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧، وتضمن التعديل شمول القانون للعاملين في إحدى الوظائف المذكورة ممن تم إلحاقهم باحدي وظائف الإدارة بالمدارس والإدارات والمديريات التعليمية وديوان عام وزارة التربية والتعليم والجهات التابعة لها.
- قرار رئيس الجمهورية رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٠ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي^٥

^١ الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع (م)، ٢١ يونيو ٢٠٠٧، ص.ص. ١١-٠٢.

^٢ قرار إصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم

^٣ الجريدة الرسمية، العدد ١٩ تابع، ٨ مايو ٢٠٠٨، ص.ص. ٧-١٢

^٤ الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ مكرر (هـ)، ٢٥ يونيو ٢٠٠٨ م، ص. ٢.

^٥ الجريدة الرسمية، العدد ١٨ مكرر، ٠٩ مايو ٢٠١٠ م، ص. ٢٣.

صدر القرار في ٠٩ مايو عام ٢٠١٠ متضمناً إعادة تشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي حيث قام القرار باستثناء من عضوية المجلس كل من رئيس أكاديمية البحث العلمي، ونائب وزير التربية والتعليم، ونقيب المعلمين، ورئيس لجنة قطاع الدراسات التربوية وإعداد المعلم بالمجلس الأعلى للجامعات، والوكلاء الأول ووكلاء وزارة التربية والتعليم بالديوان العام والمحافظات. وأبقى التعديل على باقي الأعضاء وفقاً للقرار رقم (٥٢٣) لسنة ١٩٨١.

• قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^١

صدر في ٩ مايو من عام ٢٠١٢ قانون رقم (٢٠) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وجاء التعديل لإعادة تنظيم عملية دخول الامتحانات وحالات الرسوب.

• قانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم^٢

صدر في ٢ سبتمبر من عام ٢٠١٢ قانون رقم (٨٧) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر برقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وجاء التعديل لتنظيم حالة رسوب الطالب في الصف الثاني الثانوي من عام ٢٠١٢/٢٠١١.

• قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتعديل قانون التعليم^٣

صدر القرار في ٦ نوفمبر عام ٢٠١٢ باستبدال نصوص بعض المواد من القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧، وتتضمن كافة التعديلات الباب السابع من القانون والمتعلق بوظائف المعلمين وما يعادلها والمشاركون في العملية التعليمية، وكذلك المعاملة المالية للمعلمين.

• قرار إصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم^٤

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٢٨) لسنة ٢٠١٣ بإصدار اللائحة التنفيذية للباب السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، والمضاف بمقتضى القانون رقم (١٥٥) لسنة

^١ الجريدة الرسمية، العدد ١٨ مكرر (ب)، ٠٩ مايو ٢٠١٢م، ص.ص. ٠٣ - ٠٤.

^٢ الجريدة الرسمية، العدد ٣٥ مكرر (ب)، ٠٢ سبتمبر ٢٠١٢م، ص.ص. ٠٦.

^٣ الجريدة الرسمية، العدد ٤٤ مكرر، ٠٦ نوفمبر ٢٠١٢م، ص.ص. ٠٧ - ١٢.

^٤ الجريدة الرسمية، العدد ٩٧ تابع، ٢٧ أبريل ٢٠٠٧م، ص.ص. ٠٢ - ٣٢.

٢٠٠٧، وإلغاء اللائحة التنفيذية التي أصدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٤٠) لسنة ٢٠٠٧ وتضمن القرار (٢٨) مادة تنظم كل ما يتعلق بوظائف المعلمين وما يعادلها والمشاركون في العملية التعليمية وكيفية تقييم المعلمين وتوزيع الأعباء التدريسية عليهم.

● قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١١٠١) لسنة ٢٠١٣^١

صدر القرار في ٣٠ سبتمبر عام ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية من الباب السابع من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ المضاف بمقتضى قانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ المعدل بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٢م والذي جاء فيه تغيير نصوص في قرار رئيس الوزراء رقم (٤٢٨) لسنة ٢٠١٣م والتي تنظم شغل وظيفة مدير ووكيل إدارة تعليمية.

١. ١. ١ قانون الجمعيات التعاونية التعليمية^٢

صدر قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠م وضم القانون (١٦) مادة، وجاء القانون للتعريف بالجمعيات التعاونية التعليمية التي تنشأ بهدف تأسيس المدارس الخاصة وإدارتها وفقاً للقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١. ولقد نظم القانون عمل تلك الجمعيات من حيث كيفية إدارتها وتكوينها الرأسمالي.

١. ١. ٢ تقييم الإطار التشريعي المنظم للتعليم قبل الجامعي في مصر

يتضح من العرض السابق أن التعليم قبل الجامعي في مصر ينظمه قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، ولقد شهد هذا القانون منذ إصداره وحتى عام ٢٠١٣ عدة تعديلات بدأت بالقانون الصادر في عام ١٩٨٨ والذي شهد تقليص عدد سنوات الدراسة في التعليم الأساسي من تسع إلى ثمان سنوات بواقع خمس سنوات للتعليم الابتدائي (بعدما كانت ست سنوات) وثلاث سنوات للإعدادي، إلا أنه في عام ١٩٩٩ صدر قانون مفاده الرجوع مرة أخرى إلى ست سنوات في مرحلة التعليم الابتدائي.

ولقد تمَّ تعديل ما يخص نظام اختيار المواد الدراسية في الثانوية العامة واجتياز الطلاب المتحنيين لها وذلك في عام ١٩٩٤، الأمر الذي أتاح للطلاب تحسين المجموع النهائي للثانوية العامة من خلال

^١ الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٥ تابع، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣م، ص.ص. ٠٧-١٢.

^٢ الجريدة الرسمية، العدد ٠٢، ١١ يناير ١٩٩٠، ص.ص. ١١-١٥.

دخول امتحانات تحسين المجموع بنهاية الإجازة الدراسية للمرحلتين الأولى والثانية، وهو ما أثقل الأعباء والضغوط المادية والأدبية على الطلاب وأولياء الأمور وزاد من الطلب على الدروس الخصوصية الأمر الذي أدى إلى العودة للنظام السابق مرة أخرى من خلال إصدار قانون (١٦٠) لسنة ١٩٩٧.

وعلى جانب آخر، شهد العقد الأخير حزمة من القرارات والتشريعات الخاصة بالمعلمين، حيث كانت أولى تلك النصوص ما يخص إضافة باب كامل لقانون التعليم يخص وظائف المعلمين ومعاملتهم المالية، وصدرت لائحة تنفيذية خاصة بهذا الباب، كما صدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم الأكاديمية المهنية للمعلمين وتحديد اختصاصاتها، فضلاً عن تعديل لقانون التعليم يخص المعلمين العاملين بوظائف إدارية. كما صدرت بعض النصوص التشريعية تتنوع بين القوانين والقرارات الرئاسية خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٣، وجاءت معظم تلك النصوص لتواجه التغييرات السريعة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ولقد ركزت على التعامل مع حل مشكلات المعلمين التي شهدتها تلك الفترة والتي تخص المطالب الفئوية لهم، بالإضافة إلى القرارات الخاصة بتنظيم العملية الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة نتيجة للاضطرابات التي شهدتها البلاد عقب ثورة يناير ٢٠١١.

وعليه، ومن خلال استعراض كافة التعديلات التي طرأت على قانون التعليم منذ صدوره في عام ١٩٨١، يمكن استخلاص عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة للتعليم قبل الجامعي في مصر، ويتضح ذلك من خلال بعدين رئيسيين:

البعد الأول: الاعتماد على التجربة والخطأ في عمليات التطوير

تظهر التعديلات التي طرأت على قانون التعليم اعتماد التعليم في مصر على مبدأ التجربة والخطأ في عمليات التطوير، فتغيير عدد السنوات الدراسية دون الاعتماد على المعايير الدولية، وتعديل نظام الثانوية العامة وإلغاء التعديل من شأنه أن يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة وموضوعة سلفاً للتحسين، وعدم وجود دراسة مسبقة لعواقب التعديل التي من المنتظر أن تطرأ على المنظومة ككل، والدليل على ذلك التذبذب في تحديد عدد السنوات الدراسية وكذلك إلغاء التعديل الخاص بالثانوية العامة بعد ثلاث سنوات فقط من إصداره بسبب المشكلات الكبرى التي نتجت عنه.

البعد الثاني: الاعتماد على الحلول قصيرة الأجل لمظاهر المشكلات دون التعمق لحل جذورها.

يتضح من خلال استعراض التعديلات التي طرأت على قانون التعليم أن العملية التعليمية تعتمد على الحلول قصيرة الأجل لمظاهر المشكلات التي تواجهها دون الاهتمام بأصول تلك المشكلات. فمثلا حينما بدأ المعلمون الشكوى من مستواهم المادي، تمت الاستجابة من خلال تعديلات في الدرجات والمستحقات لرفع المستويات المادية لهم بصورة شكلية، وتم تجاهل وضع حلول متكاملة تتعرض للمشكلة من جذورها، فمهما زاد أجر المعلم، فلن يستطيع هذا الأجر تعويضه عما يحصل عليه من الدروس الخصوصية على سبيل المثال، فضلا عن عدم تجريدها.

وعليه، فقد تمّ تحميل الدولة زيادة في المرتبات دون جدوى، إذ لم يقض ذلك على الدروس الخصوصية مثلا، بل اتسمت بالزيادة المضطردة سنويا. وعليه، يمكن القول أن التعليم لاسيما قبل الجامعي يحتاج وضع رؤية مستقبلية لتشمل كافة جوانب المنظومة التعليمية بعيدا عن الحلول قصيرة الأجل للأعراض دون محاربة الأمراض المستوطنة.

١. ١. ٣ مجانية التعليم وجودته في الدساتير المصرية

ذكرت مجانية التعليم صراحةً في الدساتير المتعاقبة على مصر. حيث نصت المادة التاسعة عشرة من دستور ١٩٢٣ على أن "التعليم الأوّلى إلزامي للمصريين من بنين وبنات. وهو مجاني في المكاتب العامة". بعد قيام ثورة ١٩٥٢، نصت المادة الخمسون من دستور ١٩٥٦ على أن "تشرف الدولة على التعليم العام، وينظم القانون شؤونه. وهو في المراحل المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون" كما ذكرت في المادة الحادية والخمسين على أن "التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في مدارس الدولة".

وفي الدستور الدائم الصادر في عام ١٩٧١، جاء ذكر التعليم بوصفه حقا أساسيا من حقوق المواطن تكفله له الدولة وهو التطور الرئيس الذي حدث فيما يخص التعليم بالمقارنة بدستوري ١٩٢٣ و١٩٥٦، وأكد هذا الدستور على إلزامية مرحلة التعليم الابتدائي في نص المادة الثامنة عشرة "التعليم حق تكفله

الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج. كما أكدت المادة العشرون من الدستور ذاته على أن " التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحلها المختلفة".

وفي أعقاب ثورة يناير ٢٠١١، تم إعداد دستور جديد للبلاد تم الاستفتاء عليه في عام ٢٠١٢، ويتميز هذا الدستور عن سابقه في نصوصه على جانب الجودة في التعليم، مع ملاحظة عدم ورود أية إشارة لمعايير الجودة التي يجب أن يستدل بها، إلا أنها كانت المرة الأولى التي يظهر فيها مصطلح الجودة مقترباً بالتعليم. فلقد جاء نص المادة الثامنة والخمسين منه "لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، والإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتُعنى الدولة بالتعليم الفني، وتشجعه، وتشرف على التعليم بكل أنواعه، وتخصص له نسبة كافية من الناتج القومي، وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وأهدافها؛ وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج".

وبعد تعطيل هذا الدستور في الثالث من يوليو عام ٢٠١٣ في أعقاب ثورة يونيو من العام ذاته، تم تعديله والاستفتاء على هذا التعديل في ٢٠١٤. ولقد جاء نص المادة التاسعة عشرة والخاصة بمجانية التعليم على النحو التالي "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها".

ولقد تميز هذا الدستور عن سابقه في نقطتين جوهريتين. فعلى جانب الجودة، لم يقتصر نص المادة على حق المواطن في الحصول على تعليم عالي الجودة فحسب، بل ألزم الدولة بتوفير التعليم وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وهو بذلك تميز عن دستور ٢٠١٢ بتحديد معايير معروفة لقياس جودة التعليم. وعلى جانب آخر، تميز هذا الدستور عن سابقه بأنه أول دستور يحدد بشكل دقيق نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، بل وأوصى بأن تتصاعد تلك النسبة تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما أضاف دستور ٢٠١٤ المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

٢.١. الإطار المؤسسي للتعليم قبل الجامعي

تعد وزارة التربية والتعليم - وفقاً لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته- هي المسؤول الأول عن التعليم قبل الجامعي في مصر وتحمل كل شؤونها، وتقوم بوضع الخطط والسياسات وبرامج التعليم قبل الجامعي على المستوى المركزي في ضوء أولويات السياسة العامة للدولة.

علمًا بأن هناك المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي والذي تأسس بموجب قرار جمهوري رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ ويرأسه وزير التربية والتعليم، ويشترك هذا المجلس مع الوزارة في هذه المهمة، حيث يضم في عضويته ممثلين عن القطاعات الأخرى بما في ذلك التعليم الأزهري والثقافة والتخطيط والمالية والإنتاج والخدمات، كما يضم شخصيات من المهتمين بشؤون التعليم في مصر.

وتتضمن الوزارة بخلاف الديوان العام ٢٧ مديرية تعليمية بواقع مديرية بكل محافظة، وتتضمن المديرية إدارات تعليمية تتضمن كل إدارة عدة مدارس في مختلف مراحل التعليم وأنواعه. ويستعرض هذا الجزء من الدراسة نبذة مختصرة للوحدات التنظيمية التي تتبع وزارة التربية والتعليم وفقاً للمنشور على الموقع الرسمي للوزارة.

ووفقاً للموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم*، يتولى التعليم الفني قطاع التعليم الفني ويختص بتنظيم شؤون هذا النوع من التعليم بفروعه (الصناعي والزراعي والتجاري). كما تتبع الوزارة خمس

* أفادت المقابلات المتعمقة مع المختصين في وزارة التربية والتعليم أن الهيكل المطروح على الموقع الرسمي للوزارة بصدد تغييره، وأن الهيكل الجديد غير متاح حتى وقت إعداد الدراسة، ولهذا وجب التنويه.

إدارات مركزية تعمل كوحدات تنظيمية، هي الإدارة المركزية لرياض الأطفال و التعليم الأساسي، والإدارة المركزية للأمن، والإدارة المركزية للخدمات المركزية والعلاقات الثقافية الخارجية، والإدارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات، بالإضافة إلى الإدارة المركزية للتدريب.

وعلاوة على ذلك، تضم الوزارة عشر إدارات عامة هي الإدارة العامة للامتحانات، والإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية، والإدارة العامة للتعليم والتدريب المهني، والإدارة العامة للوسائل التعليمية، والإدارة العامة لخدمة المواطنين، والإدارة العامة للتعليم الثانوي، والإدارة العامة للعلاقات العامة، والإدارة العامة للمدرسة المنتجة، والإدارة العامة للمكتبات، وأخيراً، الإدارة العامة للكمبيوتر التعليمي. كما تضم الوزارة أيضاً مركزين أحدهما للتطوير التكنولوجي والآخر لتطوير المناهج، بالإضافة إلى وحدة تكافؤ الفرص.

وفيما يلي استعراض مختصر لأهم الوحدات التنظيمية حسب ما ورد على الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم^١.

الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي

تتكون من سبع إدارات عامة هي الإدارة العامة للتعليم الابتدائي، والإدارة العامة لرياض الأطفال، والإدارة العامة للتعليم الإعدادي، والإدارة العامة للتنسيق الابتدائي، والإدارة العامة للتربية الخاصة، والإدارة العامة للتعليم المجتمعي، والإدارة العامة للجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى وحدتين إحداهما للتسرب والأخرى لتنمية المهارات، فضلاً عن وجود مكتب فني للإدارة المركزية.

الإدارة المركزية للخدمات المركزية الثقافية والعلاقات الثقافية الخارجية

تتبع تلك الإدارة أربع إدارات عامة هي الإدارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية، والإدارة العامة للوافدين، والإدارة العامة للإعارات، والإدارة العامة للمتحف التعليمي ومكتبة الوثائق، بالإضافة إلى وحدة خاصة بالبعثات، ومكتب فني. وتهدف الإدارة المركزية للخدمات المركزية والعلاقات الثقافية

^١ لمزيد من التفاصيل راجع :

الخارجية إلى تحقيق التميز والجودة في العملية التعليمية وفق الخطة الاستراتيجية للوزارة وإحداث نقلة نوعية في الممارسات المهنية والتفاعل مع الخبرات العالمية.

الإدارة المركزية للتدريب

تضم إدارتين عامتين، الأولى هي الإدارة العامة للتدريب الفني التي تهدف إلى توفير فرص تنمية مهنية متميزة لجميع العاملين بالحقل التعليمي في إطار السياسات والرؤى العامة، وتضم أربع إدارات هي الإدارة العلمية والإدارة الفنية والإدارة الإشرافية وإدارة اللغات، وتقوم هذه الإدارات بتحليل الاحتياجات التدريبية ووضع الخطة المركزية للتدريب وتصميم البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات العاملين بوزارة التربية والتعليم في التخصصات المختلفة، وتشرف الإدارة العامة للتدريب الفني على تنفيذ هذه البرامج في مراكز التدريب الرئيسة على مستوى الجمهورية. أما الإدارة الثانية فهي الإدارة العامة لنظم المعلومات وضبط الجودة التي أنشئت من تاريخ إنشاء الإدارة المركزية للتدريب، وتتكون هذه الإدارة العامة من إدارتين هما إدارة نظم المعلومات وإدارة ضبط الجودة.

الإدارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات

تهدف إلى إجراء بحوث واستطلاعات الرأي التي تهتم صانعي القرار بديوان عام الوزارة وعلى رأسهم وزير التعليم وعمل قنوات اتصال بين الإدارة العامة للبحوث وباقي إدارات ديوان عام الوزارة. هذا بالإضافة إلى إعداد تحليلات علمية تربوية ومؤشرات لإحصاءات الوزارة من واقع البحث العلمي باعتبار إدارة البحوث تمثل أحد أضلاع المثلث اللازم لعمل الوزارة وهو البحوث والمعلومات والتخطيط. وتتولى الإدارة استخراج المؤشرات التعليمية والتنبؤ بالظواهر التعليمية وبحثها جنباً إلى جنب مع إجراء البحوث التقليدية، وإدخال أساليب تحليل النظم والاستفادة منها في عمليات التخطيط المستقبلي لتطوير المؤسسات التعليمية من ناحيتي الكم والكيف، والتعرف على المشكلات التي تعترض الإدارات المختلفة سواء داخل أو خارج ديوان الوزارة والعمل على بحث تلك المشكلات والتوصل إلى حلول تخدم صانعي القرارات التربوية للتغلب على تلك الصعوبات.

الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية

تتبع تلك الإدارة ثلاث إدارات فرعية هي إدارة البحوث والمشروعات، وإدارة المتابعة والتقييم، وإدارة الشؤون المالية والإدارية، وتهدف إلى تنمية الوعي البيئي والسكاني والصحي من خلال برامج تربية لإيجاد جيل قادر وواع بخطورة المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمع المصري وتنمية وعيهم وفهمهم لهذه الأمور والمشكلات المرتبطة بها والعوامل المختلفة التي تحكم النمو السكاني واتجاهات البشر في مجال استثمار هذه الموارد واكتساب المهارات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة مستقبلاً بما يتفق مع الظروف الحالية والمستقبلية.

الإدارة العامة للتعليم والتدريب المهني

تضم الإدارة إدارتين فرعيتين هما إدارة تخطيط السياسات، وإدارة شؤون التعليم، بالإضافة إلى وجود مكتب للدعم الفني والإداري. وتهدف الإدارة إلى دعم وتطوير التعليم والتدريب المهني في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة.

الإدارة العامة للوسائل التعليمية

تتبع تلك الإدارة خمس إدارات فرعية هي إدارة التصميم، وإدارة الإنتاج، وإدارة الإذاعة والتليفزيون، وإدارة الصيانة، وإدارة الشؤون المالية والإدارية. وتهدف تلك الإدارة إلى إتاحة الوسائل التعليمية المطورة الأكثر فاعلية التي تعتمد على أساليب التعلم النشط للطلاب وفق معايير الجودة وفي ضوء نظام لامركزي.

الإدارة العامة للتعليم الثانوي العام

تتبع تلك الإدارة خمس إدارات فرعية هي إدارة التوجيه الفني، وإدارة المناهج والكتب، وإدارة شؤون الطلبة والامتحانات، وإدارة الخطة والتنظيم، بالإضافة إلى وحدة التجريبيات. وتعمل الإدارة على إعداد ورسم السياسة التعليمية للتعليم الثانوي العام.

مركز التطوير التكنولوجي

أنشأ المركز في عام ١٩٩٧ بهدف التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشروعات التطوير التكنولوجي بوزارة التربية والتعليم لنشر مفاهيم المعلوماتية في التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي وذلك باستخدام تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات والوسائل التعليمية الحديثة ودعم اتخاذ القرار التعليمي. ويتكون المركز من تسع إدارات تابعة تعمل على تنفيذ هذا الهدف، وتلك الإدارات هي إدارة الشبكات، وإدارة البوابة الإلكترونية، وإدارة التعليم الإلكتروني، وإدارة الشؤون الفنية، وإدارة التخطيط، وإدارة المتابعة، وإدارة المشروعات، إدارة الإنتاج، وأخيراً إدارة التدريب.

وحدة تكافؤ الفرص

صدر بإنشائها قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠١٢، وتهدف تلك الوحدة إلى نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وكذلك تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع العاملين والعاملات في وزارة التربية والتعليم.

٣.١. ملامح العملية التعليمية في مصر

٣.١.١ مسارات التعليم في مصر

يبدأ التعليم في مصر بمرحلة ما قبل الابتدائي وهي مرحلة تمهيدية يطلق عليها (رياض الأطفال) تسبق المرحلة الابتدائية وتضم الأطفال من سن ٤-٥ سنوات، وتتولى عدد من الجهات مسؤولية تقديم تعليم رياض الأطفال منها وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وتعليم رياض الأطفال بالأزهر، والجمعيات الأهلية المحلية والدولية والقطاع الخاص، ثم بالمرحلة الابتدائية (٦ سنوات)، ثم بعد اجتياز الامتحان ينتقل الطالب إلى المرحلة الإعدادية (٣ سنوات)، وينتقل الطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز المرحلة الإعدادية لمرتين متتاليتين إلى الإعدادي المهني أو إلى خارج النظام التعليمي كلية.

وينتقل الطالب من مرحلة التعليم الإعدادي العام إلى مرحلة التعليم الثانوي، حيث يتم توزيع الطلاب إما على التعليم الثانوي العام أو التعليم الثانوي الفني، أو قد يتراجع هؤلاء الطلاب عن الاستمرار في التعليم الرسمي. ويتأهل طالب التعليم الثانوي العام للالتحاق بالجامعة وفق ما يحصل عليه من درجة نهائية بالمرحلة الثانوية، بينما يلتحق معظم خريجي الثانوي الفني بسوق العمل مع إمكانية التحاق ٥٪

من المتفوقين في التعليم الفني بالمعاهد العليا أو الجامعة، أما بالنسبة للمرحلة الجامعية فتتراوح مدة الدراسة فيها بين سنتين كما بالمعاهد الفنية المتوسطة إلى أربع أو خمس سنوات كما في المعاهد العليا والكليات^١. ويوضح الجدول رقم (١) المسار التعليمي لمراحل التعليم قبل الجامعي.

جدول رقم (١)

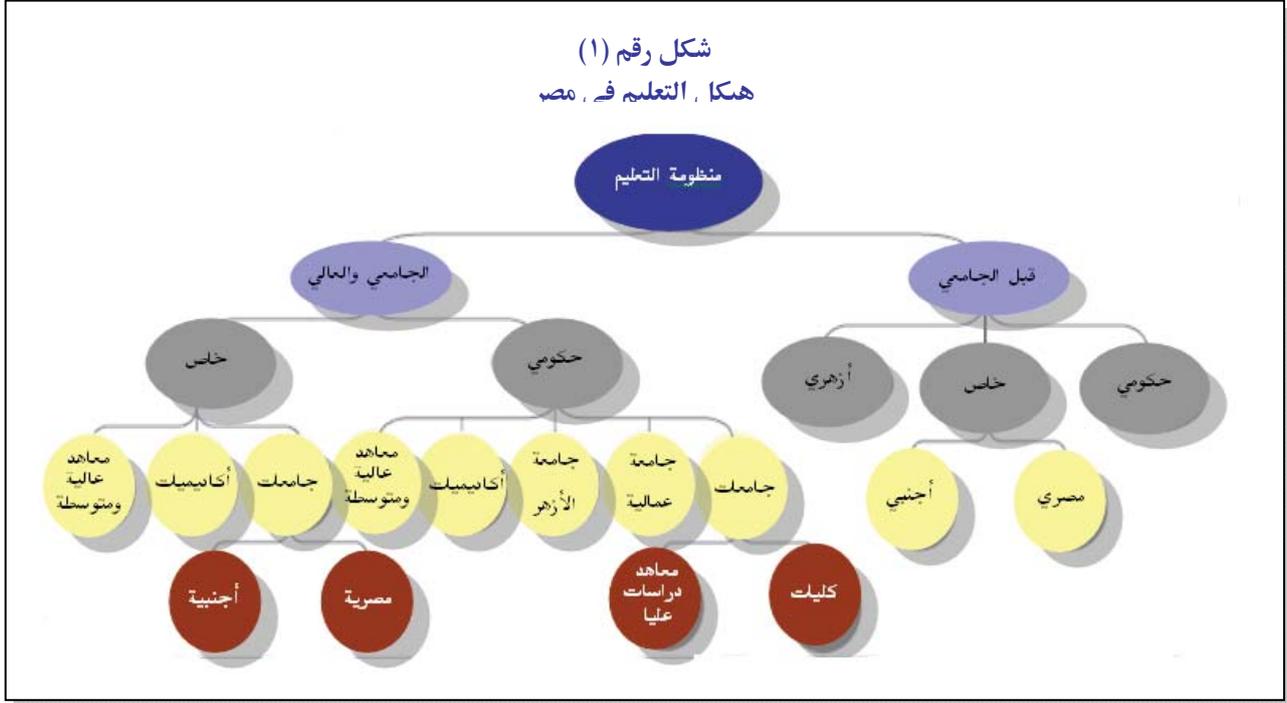
مسارات التعليم قبل الجامعي في مصر

عمر الطفل	سنوات الدراسة	المرحلة				
٦	١	المرحلة الابتدائية				
٧	٢					
٨	٣					
٩	٤					
١٠	٥					
١١	٦					
١٢	١	الإعدادي المهني	المرحلة الإعدادية			
١٣	٢					
١٤	٣					
١٥	١	المرحلة الثانوية				
١٦	٢	مراكز /مدارس	التدريب المهني (نظام سنتين)	التعليم الثانوي الفني (نظام ٥ سنوات)	التعليم الثانوي الفني (نظام ٣ سنوات)	التعليم الثانوي العام
١٧	٣	التدريب المهني نظام (٣ سنوات)				

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٢/٢٠٠٧)، القاهرة، ٢٠١٢.

وتعد وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة دستوريا عن تنظيم وتقديم خدمة التعليم قبل الجامعي من خلال تحديد الإستراتيجيات والخطط والبرامج وأولويات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي وذلك تماشيا مع الدستور والقوانين المنظمة لذلك، في حين تتولى وزارة التعليم العالي مسؤولية التعليم الجامعي في مصر. ويوضح الجدول رقم (١) هيكل المراحل التعليمية في مصر في الوقت الحالي بحسب نوع التعليم.

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزي، ٢٠١٢، ص ٥.



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، سلسلة تقارير معلوماتية، تقرير سمات التعليم الجامعي والعالى، القاهرة، العدد ١٦، أبريل ٢٠٠٨.

ومن ناحية أخرى، قامت وزارة التربية والتعليم في منتصف ستينيات القرن العشرين بتأسيس الإدارة العامة للتربية الخاصة لتقديم الخدمات التعليمية لذوي الإعاقات المختلفة، وهي تحديداً: الصمم وضعف السمع، وضعف البصر والكف البصري، والإعاقات الذهنية البسيطة. وتقدم الرعاية التعليمية والتربوية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مدارس خاصة تحت مسمى مدارس التربية الخاصة، وهذه المدارس ذات مراحل دراسية مختلفة وتعمل بنظام الأقسام الداخلية بمعنى أن الطالب يقيم بالمدرسة إقامة كاملة طوال الأسبوع ويعود إلى أسرته يومي الخميس والجمعة ثم يعود إلى المدرسة صباح السبت، وتقدم المدرسة لهذا التلميذ الغذاء والرعاية الشاملة النفسية والاجتماعية والصحية^١.

جدير بالذكر أنه منذ عام ١٩٨١ ورغبة في تشجيع أولياء الأمور على إبقاء أبنائهم في التعليم أطول فترة ممكنة فقد تم دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية ليشكلا معاً مستوى واحداً للتعليم الأساسي

^١ الهيئة العامة للاستعلامات، التعليم، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.sis.gov.eg>

الإلزامي، كما أضاف دستور ٢٠١٤ المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني^١.

٢.٣.١.١ توصيف واقع العملية التعليمية في مصر

١.٢.٣.١ أعداد المقيدين من الطلاب والعاملين^٢

يضم نظام التعليم قبل الجامعي في مصر بنوعيه العام والخاص نحو ١٨,٣ مليون طالب تقريباً مقيدين في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنحو ١٥,٤ مليون طالب في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٨,٨٪، وتبلغ نسبة أعداد التلاميذ في المدارس الحكومية حوالي ٩١٪ من إجمالي أعداد التلاميذ خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ويعمل بقطاع التعليم قبل الجامعي طبقاً لبيانات عام ٢٠١٣/٢٠١٢ حوالي ٩٣٣ ألف معلم، وما يقرب من ٥٢ ألفاً في الإدارات المدرسية، ونحو ١٠٥,٤ ألف إحصائي، و٢٤٧ ألف إداري، بالإضافة إلى ٦١,٤ ألف عامل يشكلون جميعاً نحو ١,٤ مليون موظف تقريباً. ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي لفئات العاملين في التعليم قبل الجامعي لعام ٢٠١٣/٢٠١٢.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لفئات العاملين في التعليم قبل الجامعي لعام ٢٠١٣/٢٠١٢

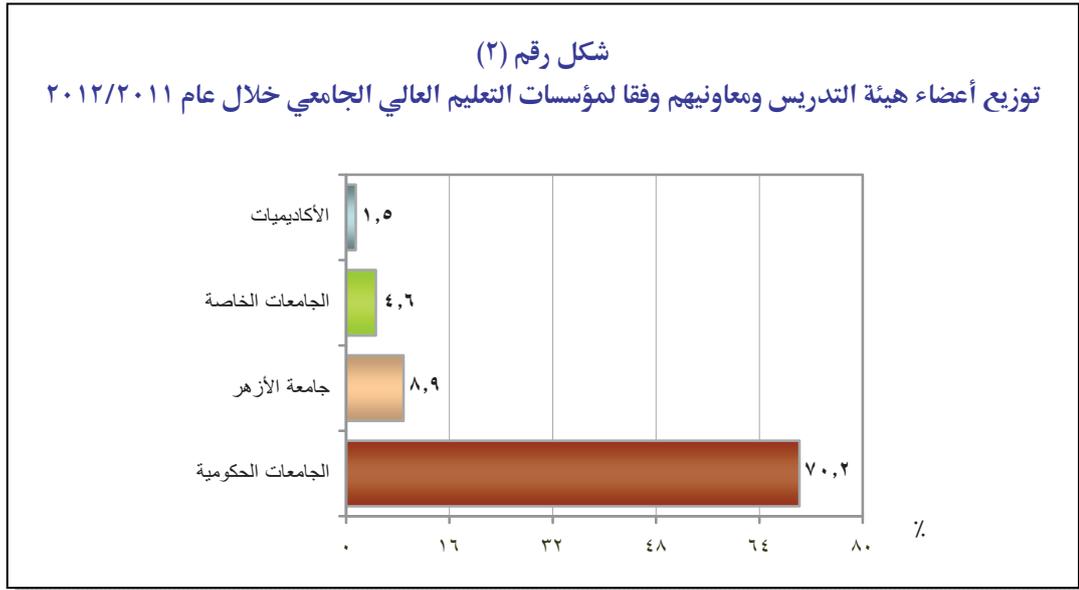
النسبة (%)	العدد (ألف شخص)	الفئة
٦٦,٧	٩٣٣	معلم
٣,٧	٥٢	الإدارة المدرسية
٧,٥	١٠٥,٤	إحصائي
١٧,٧	٢٤٧	إداري
٤,٤	٦١,٤	عامل
١٠٠	١٣٩٨,٨	إجمالي

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٣/٢٠١٢، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.

^١ وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠)، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٥.
^٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٦-٩.

جدير بالذكر أنه قد بلغت أعداد الطلاب في التعليم الأزهرى قبل الجامعي حوالي ٢,١ مليون طالب وذلك خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، كما بلغ أعداد أعضاء هيئة التدريس في التعليم الأزهرى قبل الجامعي حوالي ١٥٤,٩ ألف معلم خلال العام نفسه. ويبلغ متوسط عدد الطلاب لكل مدرس خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ حوالي ١٩,٦ طالب/ مدرس مقارنة بمتوسط عدد طلاب لكل مدرس قدره ٢٠,٠٣ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل تحسن قدره ٢,١٪^١.

وفيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي والجامعي فقد بلغ إجمالي عدد الطلاب المقيدون بمؤسسات التعليم العالي خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي ٢,١ مليون طالب مقارنة بنحو ٢,٥ مليون طالب خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، تستحوذ الجامعات الحكومية على نحو ٥١٪ منهم، بينما تستحوذ المعاهد العليا الخاصة على حوالي ١٣,٤٪ من إجمالي عدد الطلاب المقيدون في مؤسسات التعليم العالي خلال العام نفسه، و ١٢,٧٪ ينتمون إلى جامعة الأزهر.



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٩.

^١ وزارة التربية والتعليم، متوسط عدد الطلاب لكل مدرس، سلسلة زمنية ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.

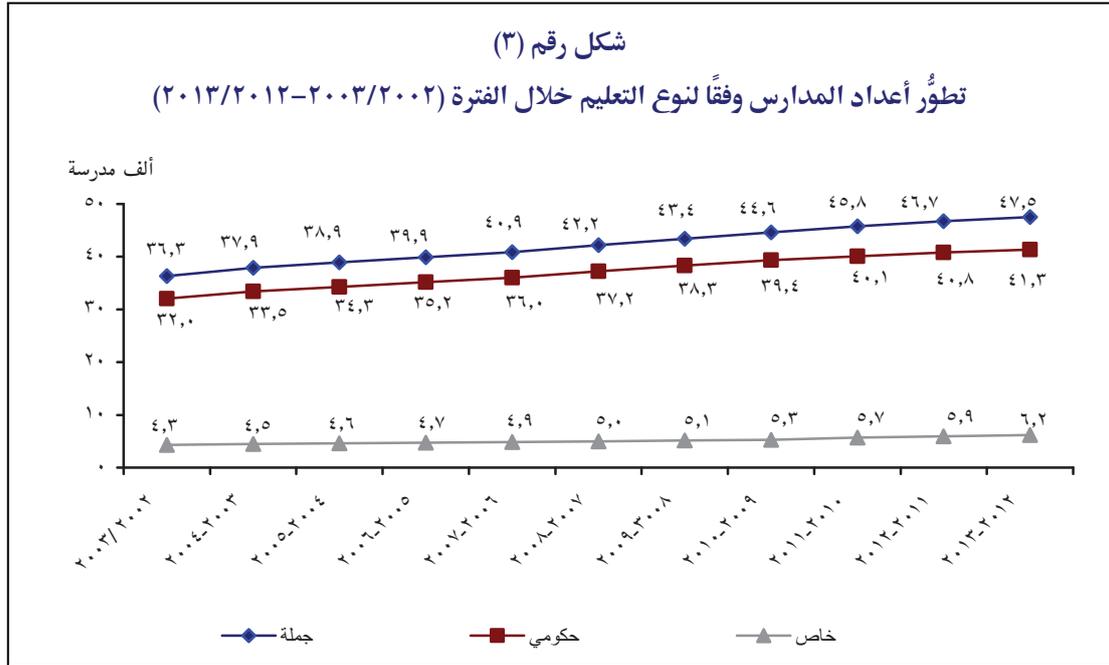
وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمؤسسات التعليم العالي حوالي ٩٧ ألف عضو خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، منهم حوالي ٧٠,٢ ألف من أعضاء هيئة التدريس ينتمون للجامعات الحكومية بنسبة بلغت ٨١,٩٪ من إجمالي أعضاء هيئات التدريس، يليها جامعة الأزهر وتستحوذ على نحو ١٠,٤٪، ثم الجامعات الخاصة بنسبة ٥,٤٪. ويوضح الشكل رقم (٢) التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وفقا لمؤسسات التعليم العالي.

١.٣.٢.١ البنية الأساسية والتحتية للتعليم

— عدد المدارس والفصول

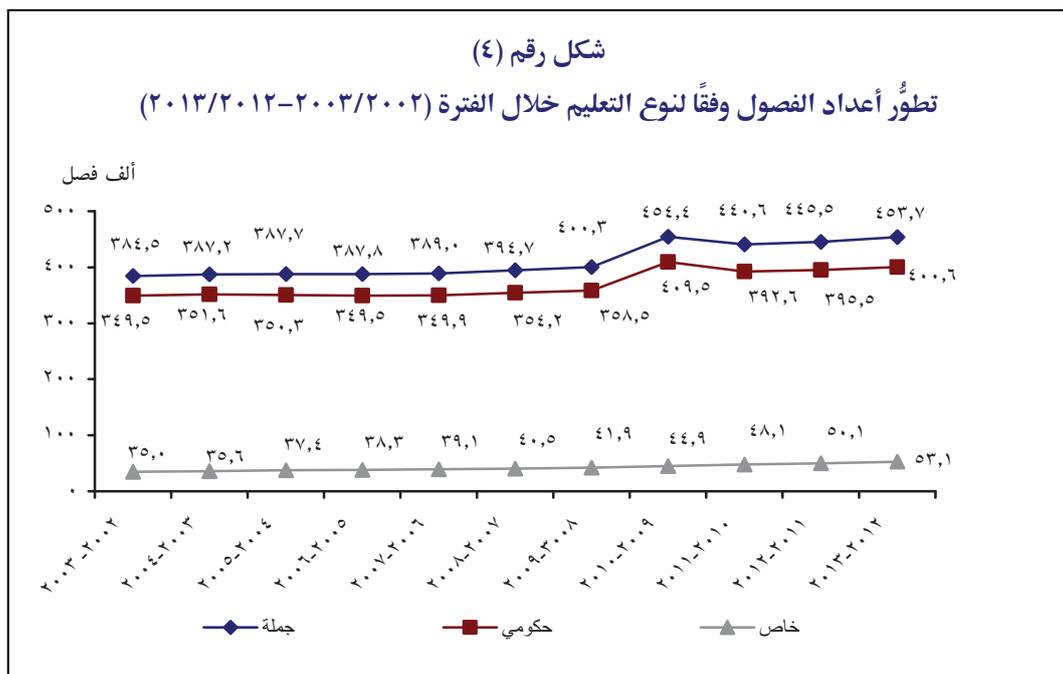
تمتلك مصر حوالي ٤٧,٥ ألف مدرسة موزعة في كافة أرجاء الجمهورية، وذلك خلال العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، استحوذت المدارس الحكومية منها على نحو ٨٧٪ من إجمالي عدد المدارس. هذا ولقد شهد عدد المدارس تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة -كما يتضح من الشكل رقم (٣)- فقد ارتفعت أعداد المدارس في الجمهورية من حوالي ٣٦,٣ ألف مدرسة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لتصل إلى حوالي ٤٧,٥ ألف مدرسة في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة زيادة تمثل نحو ٣١٪.

وعلى مستوى المدارس الحكومية، فلقد شهدت نسبة زيادة بلغت نحو ٢٩٪ عن نفس الفترة ووصلت إلى ما يزيد عن ٤١,٣ ألف مدرسة في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، إلا أن معدل الزيادة الأكبر كان في المدارس الخاصة التي وصل عددها في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٦,١٧٤ مدرسة وبلغت نسبة الزيادة فيها خلال السنوات العشر (٢٠٠٢/٢٠٠٣ - ٢٠١٢/٢٠١٣) نحو ٤٢٪.



المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٢/٢٠١٣، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.

وعلى صعيد آخر فقد بلغت أعداد الفصول خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ حوالي ٤٥٣,٧ ألف فصل، والتي شهدت تزايداً موائماً مع تزايد أعداد المدارس ولكن بمعدل أقل بلغ نحو ١,٨٪ فقط مقارنة بالعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٢. ويشير شكل رقم (٤) إلى تطور أعداد الفصول وفقاً لنوع التعليم خلال تلك الفترة حيث بلغت نسبة الفصول المتواجدة في المدارس الحكومية إلى إجمالي عدد الفصول حوالي ٨٨,٣٪ من إجمالي عدد الفصول المتواجدة خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢.



المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٢/٢٠١٣، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.

وكما كان الوضع في المدارس، تباينت معدلات الزيادة بين الفصول الخاصة والفصول الحكومية ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة الزيادة في الفصول الحكومية خلال السنوات العشر الأخيرة إلى ١٤,٦٪ بعدد فصول وصل إلى حوالي ٤٠٠,٦ ألف فصل في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وصلت نسبة الزيادة في الفصول الخاصة إلى ما يقرب من ٥٢٪ خلال نفس الفترة، بعدد فصول بلغ حوالي ٣٥ ألف فصل في نفس العام، وهو ما يعكس زيادة الإقبال على التعليم الخاص في العقد الأخير، حيث زيادة أعداد المدارس والفصول الخاصة.

وفيما يتعلق بالتعليم الأزهرى فقد بلغ إجمالي عدد المعاهد الأزهرية حوالي ٩,٤ ألف معهد أزهرى بإجمالي عدد فصول بلغت نحو ٦٤,٦ ألف فصل.

— أعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي^١

يشمل قطاع التعليم العالي في مصر الجامعات الحكومية، وجامعة الأزهر، والجامعات الخاصة، والكليات التكنولوجية، والمعاهد المتوسطة الحكومية، والمعاهد العليا والمتوسطة والمتنوعة الخاصة، والأكاديميات. ويضم قطاع التعليم العالي في مصر حتى العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ٢٣ جامعة حكومية، بالإضافة إلى جامعة الأزهر، فضلا عن نحو ١٩ جامعة خاصة، و٤٥ معهد متوسط حكومي.

كما يضم التعليم الخاص نحو ١٣٥ معهدا عليا خاصا، و١٢ معهد متوسط خاص، بالإضافة إلى ٤٥ كلية تكنولوجية وه معاهد متنوعة خاصة^٢. ويبلغ إجمالي عدد الكليات بالجامعات الخاصة والمعاهد الحكومية والخاصة العليا والمتوسطة والكليات بالجامعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي وجامعة الأزهر حوالي ٧٤٤ كلية ومعهد خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

١. ٣. ٢. ٣ معدلات الاستيعاب^٣

تعرف نسبة الاستيعاب الإجمالي بمقارنة عدد المقيدين في الصف الأول الابتدائي بإجمالي السكان من الأطفال الذين تقدر أعمارهم بست سنوات، في حين تعرف نسبة الاستيعاب الصافي بمقارنة

^١ بيانات متفرقة، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢/٢٠١٣.

^٢ بيان متاح حتى العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، تم الحصول عليه من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٨.

^٣ وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٢/٢٠١٣، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.

عدد المقيدين الجدد في الصف الأول الابتدائي والذين تقدر أعمارهم بست سنوات بإجمالي عدد السكان الذين تقدر أعمارهم بست سنوات.

وبالتطبيق على العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣، بلغ عدد المقيدين في الصف الأول الابتدائي ١,٧ مليون طالب بالمقارنة بنحو ١,٩ مليون نسمة هم عدد السكان في سن ست سنوات. أي أن نسبة الاستيعاب الإجمالي للجمهورية بلغت نحو ٨٩,٧٪. وعلى المستوى الصافي للاستيعاب، سجلت الجمهورية نحو ٨٥,١٪ نسبة استيعاب صافي وبلغت أعداد الطلاب الجدد (٦ سنوات) المسجلين في الصف الأول الابتدائي ١,٦ مليون طالب.

وعلى مستوى مراحل التعليم قبل الجامعي، بلغت نسبة القيد الإجمالي للمرحلة الابتدائية ٩٦,٩٪ في مقابل ٩٣,٣٪ نسبة القيد الصافي، وتقل كلتا النسبتين في المرحلتين الإعدادية والثانوية على الترتيب، إذ وصلت نسبة القيد الإجمالي في المرحلة الإعدادية إلى نحو ٩٣٪ مقابل ٨٣,٧٪ نسبة القيد الصافي، كما وصلت نسبة القيد الإجمالي في المرحلة الثانوية^١ ٦٦,٥٪ مقابل ٥٨,٢٪ نسبة للقيد الصافي.

^١ تشمل المرحلة الثانوية كلاً من الثانوي العام والثانوي الصناعي والثانوي الزراعي والثانوي التجاري.

القسم الثاني

أثر مجانية التعليم على جودة الخدمات التعليمية في مصر

إن مجانية التعليم تعد في مقدمة المطالب الاجتماعية اللازمة لتحقيق العدل والسلام الاجتماعي، وتمكين غير القادرين من الحصول على فرصة التعليم، واعتبار القدرة العلمية وليست القدرة المالية هي المعيار الحقيقي لمواصلة التعليم، إذ لم يعد الحصول على فرصة التعليم ترفاً أو فرصة يمكن التنازل عنها، وإنما باتت من أهم حقوق الإنسان بموجب المواثيق الدولية الخاصة بهذه الحقوق، من منطلق أن المجانية في أبسط صورها تعني إزالة المعوقات المادية أمام الفرد لمواصلة تعليمه، بهدف تخريج أكبر قاعدة من المتعلمين للمشاركة في بناء المجتمع والنهوض به، وهذا معناه تحييد العامل المادي في الحصول على التعليم، تحقيقاً للمساواة الاجتماعية، التي تشكل المناخ المناسب للممارسة الديمقراطية.

وهذا ما أدركه الرواد الأوائل في مصر منذ بدايات القرن الماضي، حيث اعتبروا مجانية التعليم من أهم آليات التمكين من التعليم الذي يعد الأساس في تشكيل الوعي القومي، والنهوض بالأمة. وبالفعل استطاعت قوى التحرر الوطني وفي ظل السياسة الاستعمارية آنذاك أن تحصل على بعض الفرص التعليمية المجانية، التي أخذت في التوسع التدريجي بعد ذلك. بل وتم إقرار مجانية التعليم الابتدائي في عهد نجيب الهلالي وزير المعارف في عام ١٩٤٢ - ١٩٤٤، وتوج هذه الجهود طه حسين الذي دعا في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» إلى أن التعليم ينبغي أن يكون مباحاً كالماء والهواء من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات وعلى الدولة أن توفر المال اللازم لهذا الأمر، باعتبار التعليم حقاً شعبياً ومطلباً اجتماعياً وبالفعل أعلن طه حسين عندما تولى وزارة المعارف مجانية التعليم الثانوي العام، وكان ذلك عام ١٩٥٠^١.

ثم جاءت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ بمبادئها وانحيازها للأغلبية، والاستجابة للمطالب الشعبية لإقرار مجانية التعليم فيما قبل الجامعي، ثم إقراره في التعليم الجامعي عام ١٩٦١، حيث أقرت مبدأ المجانية كحق دستوري، حيث تضمنها - ولأول مرة دستور ١٩٥٦، وكانت خاصة بالمجانبة لمراحل ما قبل التعليم الجامعي، ثم إقرارها للتعليم العالي بموجب دستور ١٩٦٤، وبعد ذلك تضمنها ونص عليها دستور ١٩٧١، وأخيراً تم الإقرار بمجانبة التعليم والربط بينها وبين الجودة في تقديم الخدمة التعليمية في

^١ الهيئة العامة للاستعلامات، طه حسين والإصرار على مجانية التعليم، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.sis.gov.eg>.

دستور عام ٢٠١٤ حيث تكفل الدولة بموجب هذا الدستور مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، فضلاً عن تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للبحث العلمي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية^١.

مجانية التعليم وجودة الخدمات التعليمية

ألزم الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤ الدولة بتقديم الخدمات التعليمية المجانية للمواطنين فجعل التعليم حقاً لكل مواطن في كل مراحله وملزماً له حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وألزم الدولة في سبيل تحقيق ذلك بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، فضلاً عن تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للبحث العلمي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية^٢.

والجديد الذي قدمه هذا الدستور عن سابقه من الدساتير والمواثيق التشريعية والوطنية المعنية بقضية التعليم أنه لم يقتصر على التأكيد على حق المواطن في الحصول على التعليم، بل ألزم الدولة بتوفير التعليم وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وهو ما يسمح بتقييم تلك الخدمات في ضوء معايير معروفة عالمياً لقياس جودة التعليم. وعلى جانب آخر، تميز هذا الدستور عن سابقه بأنه أول دستور يحدد بشكل دقيق نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، بل وأوصى بأن تتصاعد تلك النسبة تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ولعل هذا الإلزام القانوني والتأكيد على ربط مجانية التعليم بجودته في أهم وثيقة قانونية تضعها الدول والتي تمثل العقد القانوني الذي يحدد حقوق وواجبات السلطات الحاكمة والمواطنين، يأتي في إطار

^١ الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور عام ٢٠١٢ الممثل، ٢٠١٤.

^٢ المرجع السابق ذكره.

ما شهدته نظام التعليم في مصر من تغييرات وتعديلات خلال العقود الأخيرة والتي أثرت بشكل سلبي على أداء مؤسساته ومستوى مخرجاته، بالإضافة إلى تأثيره بشكل سلبي بمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وانتهى الأمر بانسحاب الدولة انسحابا تدريجيا مستترا من تقديم الخدمات الاجتماعية العامة عبر تقليل الإنفاق عليها أو عدم مراعاة الجودة في تقديمها، ويظهر ذلك بوضوح في الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة، الأمر الذي يسهم في تقديم خدمة تعليمية سيئة، مما يدفع قطاعا من المواطنين دفعا إجباريا نحو البحث عن خدمة تعليمية بديلة في القطاع الخاص.

وسنحاول في هذا الجزء إلقاء الضوء على أبرز محددات مجانية التعليم في مصر وهي حجم الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم ومؤشرات جودة وكفاءة الخدمات التعليمية في مصر بهدف تقييم مدى كفاءة هذا الإنفاق باعتباره المحدد الرئيس لقياس جودة أداء العملية التعليمية، وذلك للإجابة في النهاية على التساؤل الرئيس للدراسة، وهو: هل تقدم الدولة الخدمة التعليمية المجانية للمواطنين دون تحميلهم أعباء إضافية وبما يضمن تحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمة التعليمية؟، وفيما يلي عرض لمحددات وعناصر قياس أثر وتأثير مجانية التعليم في مصر:

٢.١. الإنفاق العام على التعليم في مصر

يعد مؤشر الإنفاق على التعليم أحد أكثر المؤشرات أهمية، والتي تظهر مدى اهتمام الدولة بتنمية العنصر البشري لديها ومدى التزام الدولة بالإنفاق على المنظومة التعليمية في مصر وكفالتها لحق المواطن في الحصول على الخدمة التعليمية المجانية وبجودة مرتفعة. وقد أوضحنا في القسم السابق أن المؤسسات الحكومية مازالت تستحوذ على النسبة الكبرى من جملة الطلبة المقيدون في التعليم في مصر بشقيه الجامعي وقبل الجامعي، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة المقيدون في التعليم قبل الجامعي الخاص إلى إجمالي المقيدون خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ٩,١٥٪^١، وهو ما يؤكد فكرة أن الإنفاق العام ما يزال هو المصدر الأساسي لتمويل التعليم في مصر.

وفي هذا الجزء نحاول تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير ثلاثة أساسية هي الكفاية والعدالة والكفاءة على النحو التالي:

^١ وزارة التربية والتعليم، نسبة المقيدون في التعليم قبل الجامعي الخاص إلى إجمالي المقيدون، سلسلة زمنية ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.

– معيار الكفاية

شهد الإنفاق الحكومي على التعليم بشكل عام ارتفاعاً مضطرباً يتناسب مع الارتفاع الطبيعي للطلب على التعليم في مصر، حيث تضاعف إجمالي الإنفاق على التعليم بجميع مراحل - التعليم الأساسي والثانوي والجامعي والمعاهد العليا والمتوسطة - وكل ما يتعلق بالعملية التعليمية من ٢٢,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حتى وصل إلى ٦٤,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٨٣,٣٪ وهي أكبر زيادة شهدها حجم الإنفاق على التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة^١.

ويمثل حجم الإنفاق على مراحل التعليم قبل الجامعي وما يتعلق بالعملية التعليمية من إنفاق (بدون الأزهر) حوالي ٤١,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة زيادة عن العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تقدر بنحو ١٦٣٪ وبما يمثل نحو ٦٤,٢٪ من إجمالي الإنفاق العام على التعليم^٢، وفي الوقت ذاته يقدر حجم الإنفاق على التعليم الجامعي (شاملاً الأزهر) حوالي ١٧,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٨٢٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، منهم حوالي ١٥,٤ مليار جنيه تمثل إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي بدون الأزهر بما يمثل نحو ٢٤٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم في مصر^٣.

وعلى صعيد آخر فقد بلغ إجمالي الإنفاق على مراحل التعليم قبل الجامعي الأزهرية وما يتعلق بالعملية التعليمية الأزهرية من إنفاق حوالي ٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ بمعدل نمو قدره ٢٤٧٪ مقارنة بالعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وبذلك يبلغ حجم الإنفاق على التعليم بجميع مراحل متضمناً قطاع المعاهد الأزهرية حوالي ٧٠,٩ مليار جنيه تقريباً.

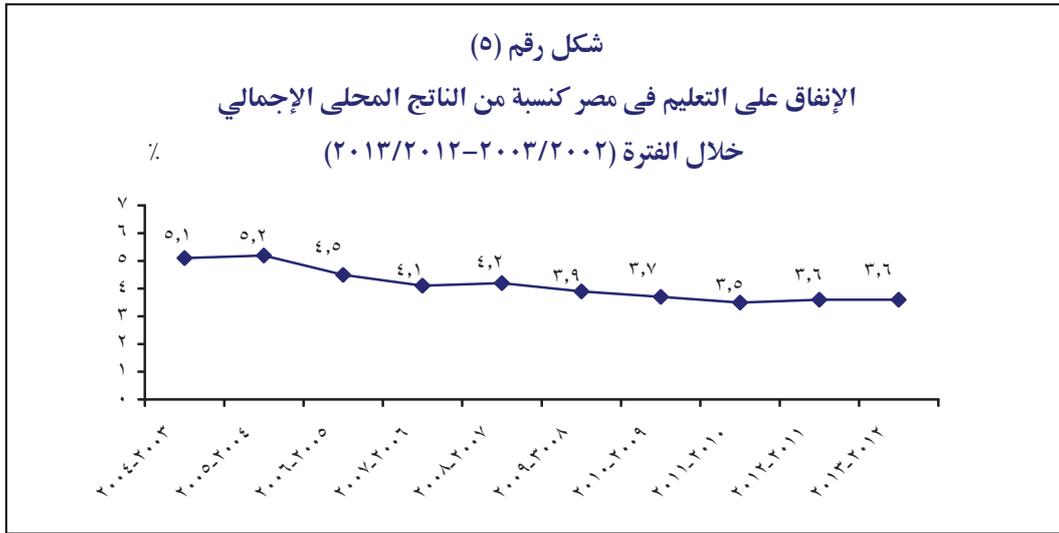
وعلى الرغم من التطور الحادث في معدلات الإنفاق على التعليم في مصر خلال العقد الأخير، إلا أن قياس هذا الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى استحواذ التعليم على نسبة ضئيلة جداً من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي ٣,٦٪ وهي تقريبا نسبة مستقرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أنها تعكس تراجعاً عن العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ والذي قدر فيه الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٥,١٪. وعلى الرغم من أن الأهداف الستة للتعليم التي أقرتها منظمة اليونسكو في المنتدى الدولي للتعليم في داكار بالسنگال عام ٢٠٠٢ لم تحدد نسبة إنفاق محددة يجب أن

^١ وزارة المالية، إجمالي الإنفاق على التعليم بدون قطاع المعاهد الأزهرية، سلسلة زمنية ١٩٨٠/١٩٨١ - ٢٠١٣/٢٠١٢.

^٢ وزارة التربية والتعليم، الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، سلسلة زمنية، ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.

^٣ وزارة التعليم العالي، إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي (شاملاً الأزهر)، سلسلة زمنية ١٩٨١/١٩٨٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣.

تلتزم بها الدول لتحقيق الجودة في التعليم، إلا أن التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٣/٢٠١٤ يقترح أن تخصص كل دولة نسبة لا تقل عن ٦٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم^١. ويوضح الشكل رقم (٥) تطور حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الذي تصنف فيه مصر من ضمن مجموعة الدول "متوسطة التنمية البشرية" نجد أن الإنفاق على التعليم في مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو أقل مقارنة بدول أخرى مثل كوريا التي تصل فيها النسبة إلى ٥٪ أو ماليزيا التي يصل فيها حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥,٨٪، أو حتى مقارنة بدول عربية تتشابه في كثير من ظروفها مع مصر مثل تونس (٦,٣٪) أو الجزائر (٤,٣٪)، كما أنها أقل مقارنة بذات النسبة في دول مصنفة في نفس مجموعة مصر ضمن مجموعة الدول "متوسطة التنمية البشرية" بحسب الدليل مثل المغرب (٥,٤٪) وجنوب إفريقيا (٦٪)، ويوضح الشكل رقم (٦) الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المختلفة^٢.



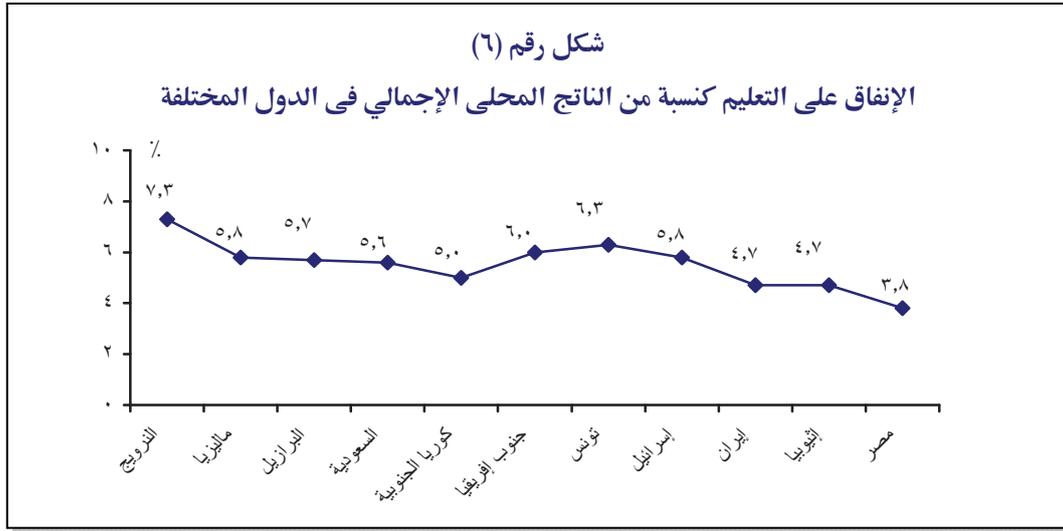
المصدر: وزارة المالية.

كما أن حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام بلغ حوالي ١١,٢٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بنحو ٢٠,٣٪ خلال العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩، وتقل تلك النسبة عن المعدلات

^١ اليونسكو، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٣/٢٠١٤ والتعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، اليونسكو، ٢٠١٤، ص ١٦.

^٢ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية، ٢٠١٣، ص ١٧٤-١٧٧.

المسجلة لمجموعات دول العالم كافة، كما أنها تبتعد عن المتوسط العام للإنفاق على التعليم في العالم والتي تذهب إلى تخصيص الدولة ما لا يقل عن ٢٠٪ من ميزانيتها على التعليم^١. ويوضح جدول رقم (٣) نسب الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الإنفاق الإجمالي في مجموعات دول العالم.



المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية، ٢٠١٣.

جدول رقم (٣)

الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي في مجموعات دول العالم لعام ٢٠١١

مجموعات الدول	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي
العالم	١٥,٥
دول منخفضة الدخل	١٨,٣
دول متوسطة الدخل (النصف الأدنى)	١٦,٩
دول متوسطة الدخل (النصف الأعلى)	١٥,٥ - تابع
دول مرتفعة الدخل	١٣,٢
الدول العربية	١٨,١
مصر	١١,٩

Source: UNESCO, EFA Global Monitoring Report 2013-2014 (Education for All: Achieving Quality for All), UNESCO, P. 111.

^١ اليونسكو، مرجع السابق ذكره، ص ١٦.

ليس ذلك فحسب بل إن الزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام على التعليم خلال الأعوام الأخيرة أقل بكثير مما تبدو عليه ظاهرياً، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار زيادة أعداد الطلبة وارتفاع معدلات التضخم والذي يقدر بحوالي ٩,٥٪ خلال عام ٢٠١٢ بمتوسط ١١,٤٪ خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة^١. وعليه، تواجه مصر عقبة عدم الوصول لمعدلات التمويل العالمية اللازمة سواء فيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي أو من الناتج القومي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، تحتاج مصر للاعتماد إلى تعبئة مواردها المحلية لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لتحقيق زيادة في الإنفاق على التعليم وصولاً للمعدلات المرغوبة بهدف الوفاء بالالتزام الدستوري الذي يتضمن هدف الالتزام بالمعايير العالمية في جودة الخدمات التعليمية.

– معيار العدالة

وعلى صعيد آخر فإن الإنفاق العام على التعليم يعد الأداة التي تضمن عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب المقدرة المالية أو النوع أو المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها لاسيما وأن الدستور والمواثيق التشريعية والوطنية جميعها تكفل حق المواطن في الحصول على التعليم المجاني في مراحلها المختلفة، إلا أن البيانات المتاحة عن شكل الإنفاق العام على التعليم في مصر تعكس تحيزاً واضحاً في الإنفاق على التعليم لصالح التعليم العالي و ضد التعليم قبل الجامعي، فكما يبين الجدول رقم (٤) فإن نصيب التعليم قبل الجامعي من إجمالي الطلبة المقيدون خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ يصل إلى حوالي ٩٠,٨٪ وفي الوقت ذاته بلغ نصيب هذه المرحلة التعليمية من إجمالي الإنفاق العام على التعليم ٧٤,٩٪ فقط خلال العام نفسه. وعلى الجانب الآخر فإن التعليم العالي يستحوذ على نحو ٢٥,١٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم على الرغم من أن نصيبه من جملة الطلبة المقيدون لا يتعدى ٩,٢٪.

ولعل ذلك يعكس عدم العدالة في توزيع الإنفاق على التعليم بين جميع مراحلها ويمثل تحيزاً لصالح التعليم الجامعي، وهو ما يعني انخفاض نصيب الطلاب في التعليم قبل الجامعي من الإنفاق على التعليم في مقابل ارتفاع نصيب الطالب في مرحلة التعليم العالي والجامعي من الإنفاق على التعليم.

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسبة التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، سلسلة زمنية ديسمبر ١٩٨٠ - ديسمبر

جدول رقم (٤)

توزيع الطلبة المقيدین والإنفاق العام على التعليم حسب المرحلة التعليمية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١

إجمالي التعليم	التعليم العالي ^٢	التعليم قبل الجامعي ^١	البيان / المرحلة
١٩,٦	١,٨	١٧,٨	عدد الطلاب (مليون طالب)
٥٣,٨	١٣,٥	٤٠,٣	الإنفاق العام (مليار جنيه)
١٠٠	٩,٢	٩٠,٨	النصيب من جملة الطلاب المقيدین (%)
١٠٠	٢٥,١	٧٤,٩	النصيب من جملة الإنفاق على التعليم (%)

^١ إجمالي عدد الطلاب المقيدین بمراحل التعليم قبل الجامعي (غير شامل الأزهر).

^٢ إجمالي عدد الطلاب المقيدین في التعليم الجامعي والعالي (غير شامل الأزهر).

المصدر: وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية.

خلاصة القول فإن توزيع الإنفاق العام على التعليم بهذه الطريقة وبهذه النسب يؤدي إلى حقيقة هامة ألا وهي أن مؤسسات التعليم الحكومي - وخاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي حيث انخفاض نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم كما ذكرنا سابقا - تقدم خدمات تعليمية أقل جودة من نظيرتها المقدمة في مؤسسات التعليم الخاصة، ومن ثم فإن الطلبة المقيدین في هذه المؤسسات الحكومية - والذي غالبا ما ينتمون للشرائح الأفقر من السكان - يحصلون على تعليم أقل جودة ويكتسبون مهارات لا تتناسب عادة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل التنافسي ولعملية التنمية بشكل عام وهو ما يجعلهم أكثر عرضة لخطر البطالة ويجعل العائد الاقتصادي الذي يحصلون عليه نتيجة التعليم (في شكل أجور أعلى وظروف عمل أفضل) أقل من نظرائهم من خريجي التعليم الخاص^١.

- معيار الكفاءة

من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن كفاءة الإنفاق العام على التعليم هو نسبة الإنفاق الاستثماري لجملة الإنفاق، وكما يتضح من الجدول رقم (٥) فإن الإنفاق الجاري على التعليم استحوذ على ما يقرب من ٨٧,٩٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم عام ٢٠١٢/٢٠١٣، في حين بلغ نصيب الإنفاق الاستثماري ما يعادل ١٢,١٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم. وفي الوقت ذاته يسيطر بند الأجور

^١ أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية، فبراير ٢٠١٠، ص ١٦.

والتعويضات على النسبة الكبرى من موازنة التعليم في مصر حيث يستحوذ على نحو ٧٩٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وبالنظر إلى بند شراء السلع والخدمات وهو أحد البنود الهامة بالنسبة لجودة التعليم، يمكن رصد أنه لم يستحوذ سوى على ٨,١٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم، وهو ما يعكس قصور التمويل الحكومي وعدم قدرته على الوفاء بمتطلبات إصلاح التعليم في مصر.

وتكمن المشكلة الرئيس في ارتفاع نسبة الأجور لجملة الإنفاق العام على التعليم في أنها لا تعكس ارتفاع أجور المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وإنما تعكس ارتفاع نسبة الإداريين وغير الأكاديميين لجملة العاملين في مجال التعليم في مصر عن الحدود المقبولة عالمياً. فعلى سبيل المثال يعمل بقطاع التعليم قبل الجامعي طبقاً لبيانات عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ٩٣٣ ألف معلم، وما يقرب من ٥٢ ألفاً في الإدارات المدرسية، ونحو ١٠٥,٤ ألف إخصائي، و٢٤٧ ألف إداري، بالإضافة إلى ٦١,٤ ألف عامل يشكلون جميعاً نحو ١,٤ مليون موظف تقريباً يمثل العاملين في أعمال غير أكاديمية منهم نحو ٢٩,٦٪ تقريباً، وهو ما يعكس بالتالي درجة عالية من الهدر وعدم الكفاءة في إدارة الإنفاق العام على التعليم في مصر^١.

جدول رقم (٥)

الإنفاق العام على التعليم موزعاً على أبواب الإنفاق المختلفة لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

النسبة إلى إجمالي الإنفاق (%)	القيمة (مليون جنيه)	البند
٧٩	٥٠٥٨٥	أجور وتعويضات العاملين
٨,١	٥٢١٣	شراء السلع والخدمات
٠,١٥	٣٥	الفوائد
٠,٢٥	١٦٠	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٠,٤	٢٧٣	المصروفات الأخرى
١٢,١	٧٧٦٧	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١٠٠	٦٤٠٣٤	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٨٦.

^١ المرجع السابق ذكره، ص ١٩.

وبصفة عامة فإن عدم الكفاءة في إدارة الإنفاق العام على التعليم وضعف المخصصات التي تساهم في النهاية في رفع جودة التعليم في مصر تؤدي إلى إهمال الطالب والمدرس وعدم قدرة كل طرف على القيام بدوره بشكل كفء وفعال، ويعيق عمليات تطوير المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية وآليات تقويم الطلاب وتدريب المدرسين ورفع كفاءتهم.

جدير بالذكر أنه يمكن تقييم كفاءة الإنفاق العام على التعليم بصورة أخرى من خلال تقييم مدى تحقيق هذا الإنفاق لمجموعة من الأهداف التعليمية، ومن ثم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقق هذه الأهداف أو بمعنى آخر مدى كفاءة النظام التعليمي ذاته، وهذا ما سنستعرضه في الجزء القادم حيث عرض أهم المؤشرات التي تقيس جودة وكفاءة النظام التعليمي في مصر.

٢.٢. مؤشرات جودة وكفاءة النظام التعليمي في مصر

يعاني النظام التعليمي في مصر من عدد من المشكلات المزمنة بما يؤثر سلباً على كفاءته وبالتالي على مهارة الخريجين وكفاءتهم، وفي هذا الجزء سنحاول إلقاء الضوء على مجموعة من المؤشرات التي تقيس جودة وكفاءة النظام التعليمي القائم في مصر وقياس مدى ارتباط مجانية التعليم في مصر وآثارها على مخرجات العملية التعليمية، وسيتم ذلك من خلال عدد من العناصر التي تحقق هذا الهدف، وهي على النحو التالي:

— التغطية الجغرافية

على الرغم من أن التعليم الأساسي إلزامي في مصر إلا أن إجمالي عدد المناطق المحرومة من التعليم الأساسي في مصر يبلغ ١٠,٣ ألف منطقة محرومة. وفيما يتعلق بتوزيع تلك المناطق نجد أن ٧,٧ ألف منطقة محرومة تقع في المناطق التي يتراوح عدد السكان بها بين (٦٠-٢٤٠) نسمة، و١,٨ ألف منطقة محرومة تقع في المناطق التي يتراوح عدد سكانها بين ٢٤٠ إلى ٥٠٠ نسمة، و٧٤٨ منطقة محرومة تقع في المناطق التي يتعدى سكانها ٥٠٠ نسمة.

وقد تم تقدير عدد الفصول المطلوبة لتوصيل الخدمة التعليمية للمناطق المحرومة حتى عام ٢٠١٧ وبلغ ذلك العدد ٤١,٢ ألف فصل بتمويل ٩,١ مليار جنيه. كما يقدر عدد الفصول المطلوبة لمواجهة الزيادة السكانية حتى نهاية عام ٢٠١٧ نحو ٣١,٢ ألف فصل بتكلفة إجمالية قدرها ٦,٩ مليارات جنيه^١.

– الكثافات الطلابية^٢

تعد المباني التعليمية هي أحد مدخلات العملية التعليمية التي تؤثر على جودة مخرجات تلك العملية، وتهتم أغلب دول العالم التي تتميز بنظام تعليمي متميز بمتوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد وعدد الساعات التي يقضيها الطالب في المدرسة، حيث يؤثر ذلك على جودة التعليم بشكل كبير، فهي من أهم العوامل التي تهتم بها الحكومات العالمية في قضية التعليم.

وتعتبر الكثافات العالية في المدارس والفصول والفترات الدراسية المتعددة في مصر من أخطر المشاكل التي تواجه المباني التعليمية. ويبلغ عدد المباني المدرسية التي تعاني من كثافات عالية ٩,٤ ألف مبنى، تمثل نحو ٣٧,٨٪ من إجمالي المباني المدرسية الحكومية في مصر. كما أن هناك نحو ٤,٢ ألف مبنى دراسي يعمل بنظام الفترات المتعددة بنسبة ١٦,٧٪ من إجمالي المباني الدراسية الحكومية وهو ما يؤثر بالسلب على عدد الساعات التي يقضيها الطلاب في المدارس.

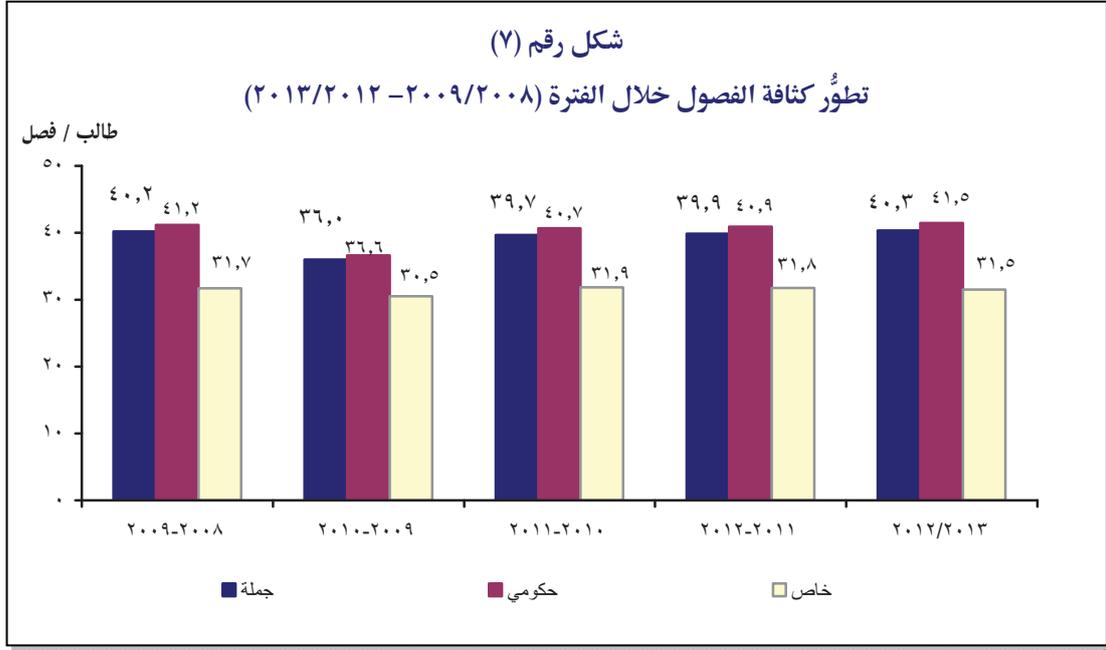
جدير بالذكر أن مشكلة كثافة الفصول تعتبر من أهم المشكلات التي تعاني منها المدارس المصرية في أنحاء الجمهورية بكافة محافظاتها، وتعد محافظة الإسكندرية أكثر محافظات الجمهورية معاناة من الكثافات العالية، حيث أن ٥٣,٣٪ من المباني المدرسية بمحافظة الإسكندرية هي مباني عالية الكثافة الطلابية، تليها المباني المدرسية بالقليوبية بمعدل ٥٣,١٪ ثم الجيزة بمعدل كثافة طلابية بلغت ٤٨,٤٪ من إجمالي المباني المدرسية بالمحافظة.

وعلى الجانب الآخر تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن متوسط كثافة الفصول خلال العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ وصلت إلى ٤٠ تلميذاً بالفصل، ويشير شكل رقم (٧) إلى تطور كثافة الفصول خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠١٣/٢٠١٢)، والتي شهدت ثباتاً نسبياً خلال السنوات الخمس الأخيرة مع وجود اتجاه تصاعدي في كثافات الفصول من سنة لأخرى وإن كان بمعدل محدود مع وجود أفضلية في

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

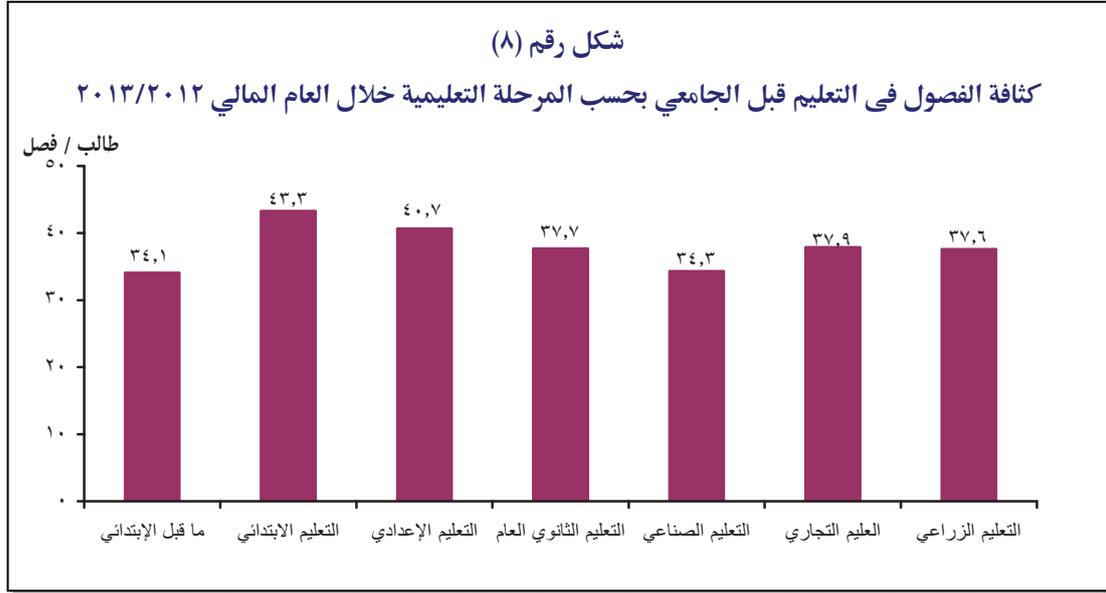
^٢ المرجع السابق ذكره، ص ١٠.

الكثافة للمدارس الخاصة عن مثيلتها الحكومية، حيث ظلت كثافة الفصل في المدارس الحكومية تدور حول ٤٠ تلميذاً، وفي المدارس الخاصة ٣١ تلميذاً.



المصدر: وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١٣.

وبالنظر إلى توزيع الكثافات الطلابية بحسب المرحلة التعليمية، يوضح الشكل رقم (٨) أن مشكلة ارتفاع كثافة الفصول تظهر بوضوح في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) حيث يبلغ متوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد بالمرحلة الابتدائية نحو ٤٣,٣ طالب/فصل، في حين بلغت هذه النسبة في مرحلة التعليم الإعدادي حوالي ٤٠,٧ طالب/فصل. ولعل هذا يشير إلى أن أعداد الفصول والمدارس الحكومية في هذه المراحل التعليمية قليلة وغير كافية لاستيعاب الزيادة في أعداد المقيدين بهذه المراحل سنوياً.



المصدر: وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠١٣.

وبصفة عامة تعد مشكلة ارتفاع كثافة الفصول في المدارس الحكومية وبوجه خاص في التعليم الابتدائي والإعدادي وهي مراحل التعليم الأساسية في مصر سبباً رئيساً في انخفاض جودة الخدمات التعليمية في مصر، حيث تعد سبباً رئيساً في عدد من المشكلات التي يواجهها التعليم في مصر وتساهم بصورة رئيسية في انخفاض جودة الخدمات التعليمية في مصر حيث ضعف فرص التلاميذ في استيعاب المواد التعليمية المقدمة، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والتسرب من التعليم، وانتشار العنف داخل الصفوف الدراسية وكذلك انتشار الأمراض وهو ما حذر منه الجميع في ظل أزمة وباء أنفلونزا الخنازير. وعلى النقيض ساهم انخفاض الكثافات الطلابية في الفصول في المدارس الخاصة في زيادة إقبال الأسر نحو التعليم الخاص رغبة في الحصول على الخدمة التعليمية بجودة مرتفعة^١، ويتجلى ذلك بوضوح حيث زيادة عدد المدارس الخاصة في الأعوام العشرة الأخيرة بمعدل بلغ تقريبا حوالي ٤٢٪ نتيجة زيادة الإقبال عليها^٢.

^١ مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، التعليم في مصر عقبة في طريق التنمية، ٢٠١٠، متاح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة،

<http://www.maatpeace.org/node/690>

^٢ وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣/٢٠١٢.

وقد قدرت الدراسات عدد الفصول التي تحتاجها مصر لتخفيض الكثافة بالفصول الدراسية بنحو ٤٦,٣ ألف فصل بتمويل قدره ١٠,٢ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧، كما أن عدد الفصول التي تم تقديرها للقضاء على ظاهرة تعدد الفترات بالمدارس الحكومية حوالي ٥٠,١ ألف فصل بتكلفة إجمالي قدرها ١١ مليار جنيه. وهذا يؤكد ما تم مناقشته في القسم السابق والخاص بأولويات الإنفاق العام على التعليم في مصر لتحسين جودته ووجود هدر وفاقد في الإنفاق على التعليم في مصر، حيث إن الإنفاق الاستثماري على التعليم لا يتخطى ١٢,١٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم^١.

— معدلات التسرب والغياب والرسوب^٢

من أهم أبعاد تقييم جودة أي نظام مدرسي هو مدى كفاءة النظام المدرسي في استخدام موارده. ومن ثم فإن ظواهر الغياب عن الفصول، أو الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية، أو وجود حالات تسرب بين الطلاب قبل إتمامهم مراحل التعليم الإلزامي، تدل على عدم كفاءة النظام التعليمي في تقديم الخدمات التعليمية.

وبحسب نتائج مسح النشء والشباب الذي أجراه مجلس السكان الدولي بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وعدد من المؤسسات البحثية والإنمائية الدولية، فإن التغيب عن المدرسة يقلل وقت التعلم الفعال، وقد تبين أن متوسط أيام غياب التلاميذ في المرحلة الابتدائية يبلغ ٥,٤ يوماً خلال الفصل الدراسي، في حين أن تلاميذ المرحلة الإعدادية قد سجلوا ٦,٦ يوماً. أما تلاميذ المرحلة الثانوية ففي كثير من الأحيان قد سجلوا ضعف النسبة المعتادة بواقع ١١,٢ يوماً بالنسبة للثانوية الفنية و١٠,٧ يوماً بالنسبة للثانوية العامة.

وقد أفاد ما يقرب من ٢٣,٩٪ من طلبة الثانوية الفنية أن أحد أهم أسباب تغيبهم عن المدرسة هو عدم الاستفادة من الخدمات التعليمية المقدمة لهم، بينما أفاد أكثر من ثلث طلاب الثانوية العامة ٣٩٪ أن سبب التغيب هو تحصيل الدروس خارج المدرسة (الدروس الخصوصية) وهو ما يؤكد حقيقة عدم كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب خلال الوقت الذي يقضونه في المدرسة.

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

^٢ مجلس السكان الدولي، مسح النشء والشباب في مصر، التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري: الوصول إلى التعليم وجودة التعليم وعدم المساواة، ملخص السياسات رقم ٢، ٢٠١٢.

وتعد ظاهرة الرسوب وإعادة الصفوف الدراسية أحد مظاهر عدم الكفاءة في النظام التعليمي المصري فعندما يرسب الطالب ويقضي عامين لإتمام عام دراسي واحد، فهذا دليل على ضعف مستوى المدرسة وإهدار الموارد التعليمية. ففي المرحلة الابتدائية يرسب ٥,٨٪ من الطلاب سنة دراسية واحدة على الأقل. بينما في المرحلة الإعدادية يعيد ١١,٢٪ من الطلاب الصفوف الدراسية، وتنتشر ظاهرة الإعادة في الثانوية الفنية أيضا بنسبة ٦,٦٪ والثانوية العامة بنسبة ٥,٢٪. وتتزايد احتمالات إعادة الصفوف الدراسية بالنسبة للطلاب المنتمين للشرائح الأفقر والأقل دخلاً.

وإلى جانب العوامل الذاتية التي تتعلق بالقدرة الذهنية للطلاب والحالة النفسية والصحية، والعوامل الاجتماعية والأسرية، نجد أن العوامل المدرسية ذات أهمية كبيرة في التأثير على رسوب الطلاب ومنها طبيعة المعاملة في المؤسسات التعليمية والتي قد تدفع الطالب لكراهية التعليم والعزوف عنه، فضلا عن تعقيد المناهج وأساليب التقييم البالية، وعدم توفر الأدوات والوسائل اللازمة التي تسمح للطلاب باستيعاب المعلومات بصورة سهلة وبسيطة^١.

ويقصد بمعدل التسرب إجمالي عدد التلاميذ الذين يتركون الدراسة خلال سنة دراسية معينة أو بعد نهايتها إلى عدد التلاميذ المقيدين في السنة الدراسية نفسها. وفي قياس لظاهرة التسرب، فإنه بحسب بيانات مسح النشء والشباب فإن نحو ١٣,٥٪ من إجمالي المبحوثين الذي سبق لهم الالتحاق بالتعليم تسربوا قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي^٢.

وتنخفض معدلات التسرب في المرحلة الابتدائية لأقصى مستوياتها لتصل إلى نحو ٠,٧٩٪ خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ بمعدل نمو عن العام المالي السابق عليه يقدر بنحو ١٣٢,٤٪ وبمعدل نمو عن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ يقدر بنحو ١٠٢,٦٪ وهو ما يشير لزيادة معدلات التسرب في التعليم الابتدائي في الأعوام الأخيرة. ومن ناحية أخرى تشهد معدلات التسرب في المرحلة الإعدادية زيادة مقارنة بالمرحلة الابتدائية

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر. حقائق وآراء، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

^٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا النشء والشباب المصري: التعليم والعمل والهجرة، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة الخامسة،

لتبلغ ٤,٩٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ - بمعنى أن يتسرب تقريبا ٥ طلاب من كل ١٠٠ طالب في التعليم خلال هذا العام - إلا أنها تشهد انحسارا في الأعوام الأخيرة^١.

والأمر نفسه يحدث فيما يتعلق بمعدلات التسرب من التعليم فهي تزيد بالنسبة للشرائح الأفقر وتقل تدريجيا كلما زاد مؤشر الثروة للأسرة، حيث تنخفض نسبة المتسربين من التعليم مع زيادة المستوى الاقتصادي إذ بلغت النسبة في أعلى مستوى اقتصادي نحو ٣٪ مقابل ٢٦٪ في أدنى مستوى اقتصادي^٢.

والحقيقة أن مشكلات التسرب والرسوب في المدارس تعود في حقيقتها إلى العديد من الأسباب المتعلقة بالبيئة المدرسية غير الجاذبة للطلاب بالمدارس المصرية ومنها ارتفاع كثافة الفصول والتكدس، إلى جانب ضعف هيئة التدريس وعدم تدريبها بشكل يسمح بخلق تواصل بين الطالب والتلميذ بما يؤدي لكرهية الطالب في التعليم إلى جانب عدم جاذبية المناهج الدراسية وعدم ارتباطها بالواقع الفعلي. ويرتبط بذلك أيضا الأسباب الاقتصادية حيث استخدام الأطفال في العمل للحصول على الموارد المالية، وفي نفس الوقت توفير نفقات التعليم لاسيما وأن العائد المالي والاجتماعي للتعليم أصبح ضعيفا خاصة للفتيات^٣.

ويؤكد هذا الاستنتاج حقيقة التفاوت بين الشرائح الاجتماعية فيما يتعلق بهذه المشكلات حيث ترتفع فرص التسرب والغياب والرسوب لدى الشرائح الفقيرة مقارنة بالشرائح الغنية حيث زيادة فرصها في الإنفاق على التعليم ومعالجة القصور في العملية التعليمية داخل المدارس.

— مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل

من أخطر التحديات التي تواجه التعليم في مصر انخفاض كفاءة التعليم لاسيما التعليم الفني، وعدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، حيث نجد أن نحو ٤٢,٩٪ من أصحاب الأعمال يرون أن قطاع التعليم العالي لا يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات والكفاءات المطلوبة. في حين أفاد نحو ٢٠٪ منهم أنه يزود سوق العمل نوعا ما بالتخصصات والكفاءات المطلوبة،

^١ وزارة التربية والتعليم، معدل التسرب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، سلسلة زمنية ١٩٩٢/١٩٩١ - ٢٠١٣/٢٠١٢.

^٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا النشء والشباب المصري: التعليم والعمل والهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

^٣ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

بينما يرى نحو ٣٣,٩٪ فقط منهم أن قطاع التعليم العالي يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات والكفاءات المطلوبة^١.

— المعايير العالمية لقياس جودة التعليم في مصر

معظم التقارير الدولية تصنف جودة التعليم في مصر في مرتبة متدنية حتى بالمقارنة بدول نامية ظروفها الاقتصادية وإمكاناتها البشرية تقل عن مصر، ويستعرض هذا الجزء رؤية التقارير الدولية لمستوى جودة وكفاءة النظام التعليمي في مصر، ومقارنته ببعض الدول العربية وبعض الاقتصاديات الناشئة وذلك فيما يخص المؤشرات التي ترصد حال العملية التعليمية، ومنها دليل التنمية البشرية، ودليل التنافسية..... إلخ.

■ مؤشر التنافسية العالمية:

هو مؤشر مركب يصدر سنويا عن World Economic Forum في تقرير "التنافسية العالمية"، إذ يقيس ويتتبع القدرة التنافسية لدول العالم في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة، وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: المتطلبات الأساسية للتنافسية، ومحفزات تحقيق الكفاءة، والابتكار. ولقياس التنافسية يتم تصنيف الدول على أساس مراحل التطور والتقدم الاقتصادي إلى ثلاث مراحل هي مرحلة الاقتصاد المعتمد على العوامل المتوفرة، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفاعلية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار.

ولقد شهدت مصر تراجعاً في قيمة مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث سجل المؤشر ٣,٧ درجة لتحتل المرتبة ١٠٧ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٣,٦٣ درجة لتحتل المرتبة ١١٨ عام ٢٠١٣/٢٠١٤. يأتي ذلك نتيجة تراجع المؤشرات الفرعية، وهي المتطلبات الأساسية للتنافسية ومحفزات تحقيق الكفاءة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حيث تراجعاً بنحو ٠,٠١ و ٠,٠١ درجة على التوالي مقارنة بعام ٢٠١٢/٢٠١٣.

^١ المرجع السابق ذكره، ص ١١.

تشير بيانات جدول رقم (٦) إلى تصدر ماليزيا القائمة حيث سجل مؤشرها ٥ درجات لتحتل المركز ٢٤، بينما تأتي مصر في ذيل القائمة لتحتل المركز ١١٨، في حين تصدرت الكويت الدول العربية حيث احتلت المركز ٣٦ بقيمة بلغت ٤,٦ درجة خلال عام ٢٠١٢. وعلى مستوى المؤشر الفرعي التعليم الأساسي، تصدرت دولة كوريا الجنوبية القائمة حيث سجلت قيمة المؤشر نحو ٥ درجات لتحتل المركز ١٨، بينما تأتي الهند في ذيل القائمة ليسجل مؤشرها ٥,٣٠ درجة، في حين تصدرت تونس الدول العربية حيث بلغت قيمة المؤشر ٥,٩٨ درجة.

وفيما يتعلق بمؤشرات جودة التعليم يوضح الجدول أن كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تتصدران قائمة الدول المختارة فيما يتعلق بمؤشرات جودة التعليم، حيث احتلت كوريا الجنوبية المركز الأول في كل من مؤشر جودة التعليم الأساسي، ومؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم، بينما تصدر دولة ماليزيا في مؤشر جودة نظام التعليم لتحتل المركز ١٩ لتسجل ٥ درجات. وعلى مستوى الدول العربية تصدرت الأردن القائمة على مستوى المؤشرات الثلاثة. بينما تأتي مصر في آخر تلك القائمة وذلك على مستوى المؤشرات الثلاثة.

وبمقارنة مصر بالعام السابق ٢٠١٢/٢٠١٣، نجد أن مصر قد تراجععت في قيمة المؤشرات الثلاثة، حيث بلغ قيمة كل من مؤشر جودة نظام التعليم ومؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم نحو ٢,٢ درجة لكل منهما عام ٢٠١٣/٢٠١٤، بينما بلغت قيمة مؤشر جودة التعليم الأساسي نحو ٢,١ درجة في نفس العام.

الجدول رقم (٦)

وضع مصر المقارن فيما يتعلق بمؤشرات جودة التعليم في تقرير التنافسية العالمية عام ٢٠١٣/٢٠١٤

الدولة	المؤشر العام	مؤشر جودة نظام التعليم		مؤشر جودة التعليم الأساسي		مؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم	
		الترتيب (١٤٨ دولة)	الترتيب (١٤٨ دولة)	القيمة (٧-١)	الترتيب (١٤٨ دولة)	القيمة (٧-١)	الترتيب (١٤٨ دولة)
مصر	١١٨	١٤٥	٢,٢	١٤٨	٢	١٤٥	٢,٢
الكويت	٣٦	١٠٦	٣,١	٩٣	٣,٤	٩٩	٣,٦
تونس	٨٣	٧١	٣,٧	٧٢	٣,٩	٣١	٤,٧
الأردن	٦٨	٢٧	٤,٦	٤٤	٤,٦	٣٠	٤,٨
كوريا الجنوبية	٢٥	٦٤	٣,٨	٢٣	٥	٢٠	٥,١
ماليزيا	٢٤	١٩	٥	٣٣	٤,٨	٢٧	٤,٩
تركيا	٤٤	٩١	٣,٤	٩٢	٣,٥	١٠١	٣,٥
الهند	٦٠	٣٣	٤,٤	٨٤	٣,٦	٣٢	٤,٧

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2013/2014, <http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness>.

ويوضح الجدول رقم (٧) تصدر دولة كوريا الجنوبية قائمة الدول المختارة فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالتعليم ومعدل دخول الإنترنت للمدارس، وعلى مستوى الدولة العربية تصدرت تونس في مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ليبلغ مؤشرها ٩٩,٤٪ بينما على مستوى مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي تصدرت دولة الكويت ليبلغ مؤشرها نحو ١٠١٪، في حين سجلت الأردن الأعلى قيمة لدى مؤشر معدل دخول الانترنت في المدارس ليسجل نحو ٥ درجات. بينما سجلت كل من الأردن، والهند، ومصر أقل قيمة في كل من مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، ومؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، ومؤشر معدل دخول الإنترنت في المدارس على التوالي مقارنة بتلك القائمة.

الجدول رقم (٧)

وضع مصر المقارن في بعض من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية عام ٢٠١٤/٢٠١٣

معدل دخول الإنترنت في المدارس		معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (إجمالي)		معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي (صافي)		الدولة
القيمة (٧-١)	الترتيب (١٤٨ دولة)	النسبة (%)	الترتيب (١٤٨ دولة)	النسبة (%)	الترتيب (١٤٨ دولة)	
٢,٧	١٢٥	٧٢,٥	١٠٢	٩٥,٦	٥٨	مصر
٤,٤	٦٦	١٠١,٠	٣٥	٩٢,١	٩١	الكويت
٣,٧	٩٥	٩٢,٦	٥٩	٩٩,٤	١٤	تونس
٥	٤٤	٨٦,٩	٧٩	٩٠,٧	٩٦	الأردن
٦,١	١٣	٩٧,١	٤٧	٩٨,٦	٢٨	كوريا الجنوبية
٥,٢	٣٦	٦٩,١	١٠٥	٩٥,٩	٥٥	ماليزيا
٤,٤	٦٣	٨٢,١	٨٩	٩٨,٩	٢٣	تركيا
٤,١	٧٧	٦٣,٢	١١٠	٩٣,٣	٨٠	الهند

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2013/2014, <http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness>.

وبمقارنة مؤشرات هذا العام في مصر بالعام السابق (٢٠١٣/٢٠١٢)، نجد أن هناك تحسن في مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي حيث بلغ حوالي ٩٥,٦٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل حوالي ٩٤,٤٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، بينما انخفض معدل دخول الإنترنت في المدارس حيث بلغ حوالي ٣ درجات عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل حوالي ٢,٧ درجة عام ٢٠١٤/٢٠١٣، في حين استقر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي خلال العامين عند ٧٢,٥٪.

■ دليل التنمية البشرية

هو مؤشر مركب^١ - يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره المعنون "التنمية البشرية في العالم"-، يقيس ويتتبع متوسط التحسن الذي شهدته دولة ما فيما يخص ثلاثة أبعاد مرتبطة بالتنمية، وهي: حياة ممتدة وصحية، والوصول إلى المعرفة، ومستوى معيشة ملائم. وتنعكس تلك الأبعاد في ثلاثة دلائل وهم دليل توقع الحياة عند الميلاد، ودليل التعليم، ودليل الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا نجد أن مؤشر التعليم يعد من المؤشرات الفرعية المكونة لدليل التنمية البشرية، وهو يتكون من مؤشرين رئيسيين وهما متوسط السنوات الدراسية، والسنوات الدراسية المتوقعة. ويعرض الجدول رقم (٨) وضع مصر مقارنة ببعض الدول العربية واقتصاديات الدول الناشئة خلال عام ٢٠١٢^١.

جدول رقم (٨)

وضع مصر المقارن بحسب مؤشرات دليل التنمية البشرية عام ٢٠١٢

الدولة	دليل التنمية البشرية		متوسط السنوات الدراسية	السنوات الدراسية المتوقعة
	الترتيب (١٨٢ دولة)	القيمة (١-٠)		
مصر	١١٢	٠,٦٦٢	٦,٤	١٢,١
الكويت	٥٤	٠,٧٩٠	٦,١	١٤,٢
تونس	٩٤	٠,٧١٢	٦,٥	١٤,٥
الأردن	١٠٠	٠,٧٠٠	٨,٦	١٢,٧
كوريا الجنوبية	١٢	٠,٩٠٩	١١,٦	١٧,٢
ماليزيا	٦٤	٠,٧٦٩	٩,٥	١٢,٦
تركيا	٩٠	٠,٧٢٢	٦,٥	١٢,٩
الهند	١٣٦	٠,٥٥٤	٤,٤	١٠,٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٣.

١ يأخذ دليل قيمة بين الصفر (أدنى مستوى تنمية بشرية) وواحد درجة (أعلى مستوى تنمية بشرية). ويتم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات وفق الإنجاز الذي حققته في مجال التنمية البشرية: (أ) تنمية بشرية مرتفعة (قيمة الدليل ٠,٨ أو أكثر)، وتنمية بشرية متوسطة (قيمة الدليل بين ٠,٥ و٠,٧٩٩)، وتنمية بشرية منخفضة (قيمة الدليل أقل من ٠,٥).

^١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٣.

الجدير بالذكر أن مصر تقع ضمن مجموعة الدول "متوسطة التنمية البشرية" حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية ٠,٦٦٢ درجة لتحتل المركز ١١٢ عام ٢٠١٢ من بين ١٨٧ دولة. وقد شهدت مصر تحسناً طفيفاً في قيمة المؤشر مقارنة بعام ٢٠١٠ الذي بلغت قيمة المؤشر فيه ٠,٦٦١ درجة. ويرجع هذا التحسن الطفيف إلى ارتفاع دليل توقع الحياة عند الميلاد حيث بلغت قيمته ٧٣,٥ درجة عام ٢٠١٢ مقابل ٧٣ درجة عام ٢٠١٠. وعلى مستوى دليل التعليم، استقرت قيمة المؤشر خلال السنوات الثلاثة الماضية عند ٠,٥٨٣ درجة.

تشير البيانات في الجدول السابق إلى تصدر كوريا الجنوبية القائمة حيث سجل مؤشرها ٠,٩٠٩ درجة لتحتل المركز ١٢، بينما تأتي الهند في ذيل القائمة لتحتل المركز ١٣٦، في حين تصدرت الكويت الدول العربية من حيث دليل التنمية البشرية حيث بلغت قيمة الدليل ٠,٧٩٠ درجة خلال عام ٢٠١٢. وعلى مستوى دليل التعليم ظلت دولة كوريا الجنوبية في أول القائمة حيث سجلت قيمة المؤشر نحو ٠,٩٤٤ درجة، بينما تأتي الهند في ذيل القائمة ليسجل مؤشرها ٠,٤٤٩ درجة، في حين تصدرت الأردن الدول العربية من حيث دليل التعليم حيث بلغت قيمة المؤشر ٠,٦٩٨ درجة.

■ مؤشرات فرعية من منظمة اليونسكو

تعد منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) من أولى المنظمات التي تهتم بالتعليم على مستوى العالم. وللمنظمة خمسة برامج أساسية هي التربية والتعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والثقافة، والاتصالات والإعلام. ويستعرض هذا الجزء وضع مصر المقارن بين الدول المختارة من خلال بعض المؤشرات التعليمية والموضحة في جدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩)

وضع مصر المقارن في بعض من المؤشرات الصادرة عن منظمة اليونسكو عام ٢٠١١

الدولة	معدل صافي الالتحاق بالمرحلة الابتدائية (%)	معدل صافي الالتحاق بالمرحلة الثانوية (%)	متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لإجمالي الشباب ما بين ١٥-٢٤ سنة (%)	معدل الطلاب لكل مدرس لدى المدارس الابتدائية (%)	إجمالي الإنفاق علي التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
مصر	٩٥	٨٠	٨٩,٩	٢٨	٣,٨
الكويت	٨٧	٦٣	٨٩,٩	٩	٣,٨
تونس	١٠٠	٦٣	٨٩,٩	١٧	٦,٢
الأردن	٩٨	٨٨	٨٩,٩	٢٠	٤,٩
كوريا الجنوبية	٩٩	٩٦	٩٨,٩	١٩	٥
ماليزيا	٩٦	٦٦	٩٨,٩	١٢	٥,٩
تركيا	٩٦	٨٥	٩٩,٣	٢٨	٢,٩
الهند	٩٣	-	٨٠,٧	٣٥	٣,٢

Source: UNESCO Institute for Statistics, Countries at a glance, 2011

٢٠١٠* ٢٠٠٨** ٢٠١٢*** ٢٠٠٣**** ١٩٩٩*****

*** تم حساب المؤشرات من خلال متوسطات حسابية (-) بيان غير متاح

يتضح من الجزء السابق أن حجم الإنفاق العام على التعليم يواجه مجموعة من المعضلات المتعلقة بمعدلات الكفاية والعدالة والكفاءة، ومن ثم فإن توفير الميزانيات المطلوبة لتحسين وتطوير العملية التعليمية في مصر يعد من أهم التحديات التي تواجه الحكومة المصرية، لاسيما وأنه مع تزايد أعداد الطلاب أصبحت ميزانيات التعليم وطريقة توزيع بنودها المختلفة غير متناسبة مع ما هو مطلوب تحقيقه، الأمر الذي ساهم في انخفاض جودة الخدمات التعليمية الحكومية.

٣.٢. إنفاق الأسر على التعليم في مصر^١

ضعف الإنفاق العام على التعليم وما ارتبط به من مشكلات ساهم في انخفاض جودة الخدمات التعليمية الحكومية، وساهم في خلق مسار بديل للإنفاق على التعليم - برغم الإقرار في الدستور والمواثيق الوطنية المختلفة على مجانية التعليم والتأكيد عليها - ألا وهو إنفاق الأسر والعائلات على التعليم، وذلك بهدف الحصول على جودة أفضل في الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها داخل مصر. ويتنوع شكل هذا الإنفاق الأسري على التعليم بين الإنفاق بشكل كامل على التعليم دون النظر لخدمة التعليم التي تقدمها الدولة من خلال إلحاق الأبناء في مدارس خاصة وما يتبع ذلك من نفقات، أو ما يصاحب التعليم الحكومي من نفقات ومصاريف إضافية تتكفلها الأسرة المصرية كنفقات الزي والمستلزمات المدرسية والدروس الخصوصية.. إلخ.

وحول رؤية الأسر المصرية لأسوأ أنواع التعليم في المدارس، جاء التعليم في المدارس الحكومية في مقدمة أنواع التعليم التي ترى الأسر أنه الأسوأ (٣٢٪)، يليه بفارق كبير جدا التعليم في المدارس الخاصة اللغات (٥٪)، والتعليم في المدارس الخاصة عربي (٤٪)، والتعليم في المدارس القومية (٢٪). وحول الأسباب التي دفعت أرباب الأسر لاعتبار التعليم الحكومي الأسوأ بين أنواع التعليم المختلفة، جاء عدم قيام المدرسين بالشرح في الفصول أو كون شرحهم غير كاف في مقدمة الأسباب (٥١٪)، يليه عدم وجود رقابة على العملية التعليمية والمدرسين (٣٨٪)، ثم ارتفاع كثافة الفصول (٢٨٪).^٢

وترتفع نسبة أرباب الأسر الذين يرون أن التعليم في المدارس الحكومية هو الأسوأ بين الأرباب من ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع (٤٣٪)، مقارنة بذوي المستوى الاقتصادي المتوسط (٢٨٪)، وذوي المستوى الاقتصادي المنخفض (١٩٪). ولعل هذه النتيجة منطقية إذ إن الأفراد من ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع عادة ما يدركون انخفاض جودة الخدمة التعليمية الحكومية ويكونون أكثر ميلا لإلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص للاستفادة مما يقدمه من خدمات ذات جودة مرتفعة، في الوقت الذي تكون فيه

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٤.

^٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي حول تفضيل الأسر المصرية لأنواع التعليم المختلفة، في المدارس في مصر، يناير ٢٠١١، ص ٢.

الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض مقبلة على التعليم الحكومي لمجرد كونه متناسباً مع الحالة المادية لهم بصرف النظر عن جودته^١.

وبحسب نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، والذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد بلغ متوسط الإنفاق السنوي على التعليم للأسرة المصرية التي لديها أفراد ملتحقون حالياً حوالي ٢٥١٨,٩ جنيه بنسبة تمثل نحو ٩,٦٪ من إجمالي الإنفاق السنوي للأسر لإجمالي الجمهورية، بمتوسط إنفاق في الحضر بلغ أكثر من ضعف حجمه في الريف حيث بلغ في الحضر حوالي ٣٧٧١ جنيهاً سنوياً، ومتوسط إنفاق في الريف بلغ حوالي ١٥٧٥ جنيهاً سنوياً.

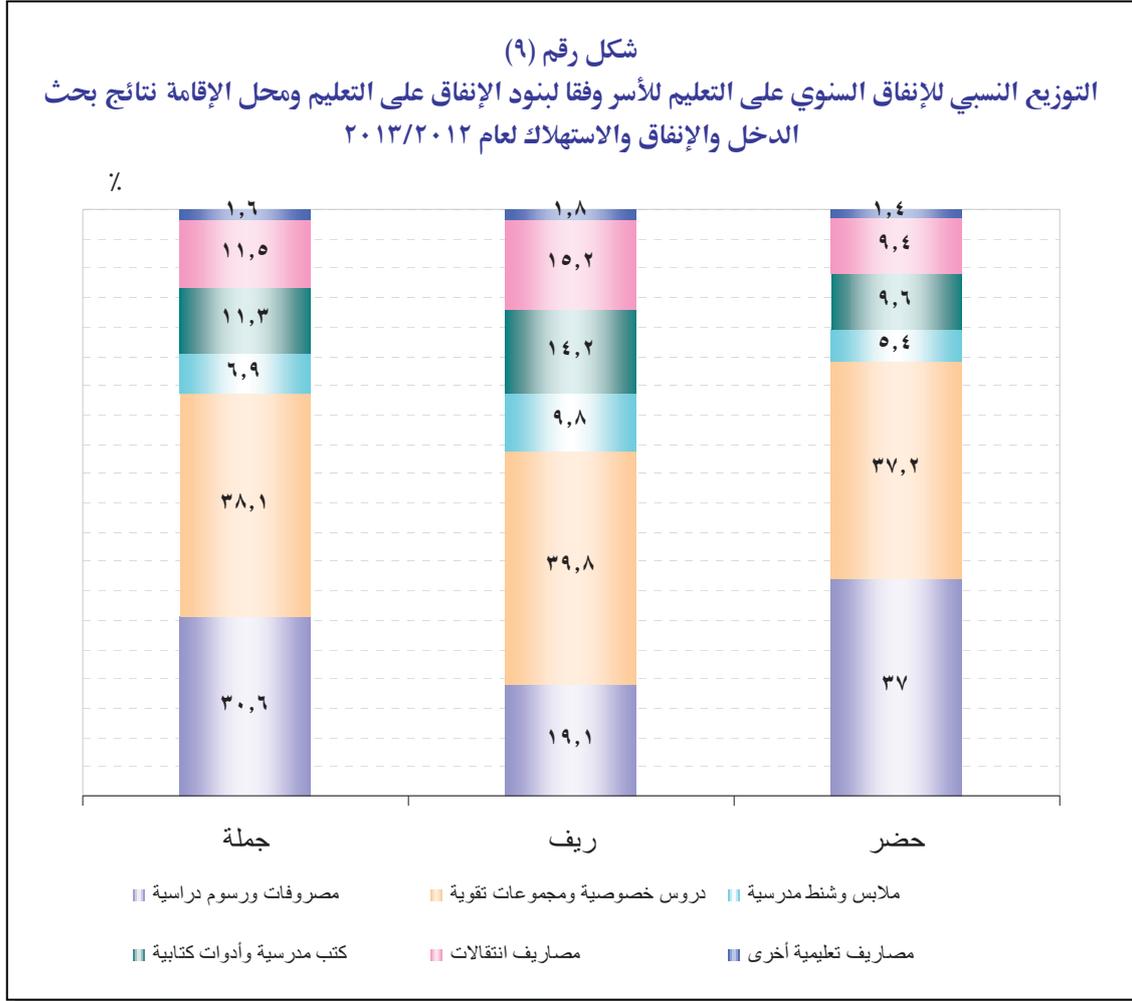
وبمقارنة متوسط الإنفاق السنوي على التعليم للأسرة المصرية وفقاً لنتائج البحث لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ مع نتائج البحث لعام ٢٠١١/٢٠١٠ نجد أن هناك زيادة كبيرة في الإنفاق السنوي للأسر على التعليم، إذ بلغت نسبة الإنفاق السنوي على التعليم للأسرة المصرية التي لديها أفراد ملتحقون حالياً نحو ٤,٦٪ من إجمالي الإنفاق السنوي للأسر لإجمالي الجمهورية وفقاً لنتائج البحث لعام ٢٠١١/٢٠١٠. وهو ما يعكس تدهور جودة الخدمة التعليمية الحكومية بشكل كبير في السنوات الأخيرة ما دفع الأسر لتعويضه من خلال زيادة إنفاقها عليه.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة على التعليم طبقاً لبنود الإنفاق على التعليم فقد أوضحت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٣-٢٠١٢ أن نسبة الإنفاق على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية مثلت نحو ٣٨,١٪ من إجمالي الإنفاق السنوي للأسر على التعليم لإجمالي الجمهورية بمتوسط إنفاق سنوي بلغ ٩٦٠ جنيهاً، ومثلت نسبة المصروفات والرسوم الإدارية نحو ٣٠,٦٪، وتأتي بعد ذلك نسبة الإنفاق على الانتقالات بنسبة ١١,٥٪، فيما استحوذ الإنفاق على الكتب المدرسية والأدوات المكتبية نحو ١١,٣٪ من إجمالي إنفاق الأسر على التعليم.

وسجلت الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية في الحضر أعلى مرتبة في الإنفاق على التعليم، حيث بلغت ٣٧,٢٪ بمتوسط إنفاق بلغ ١٤٠٢ جنيه سنوياً، وسجلت في الريف نسبة ٣٩,٨٪ بمتوسط

^٢ المرجع السابق ذكره، ص ٩.

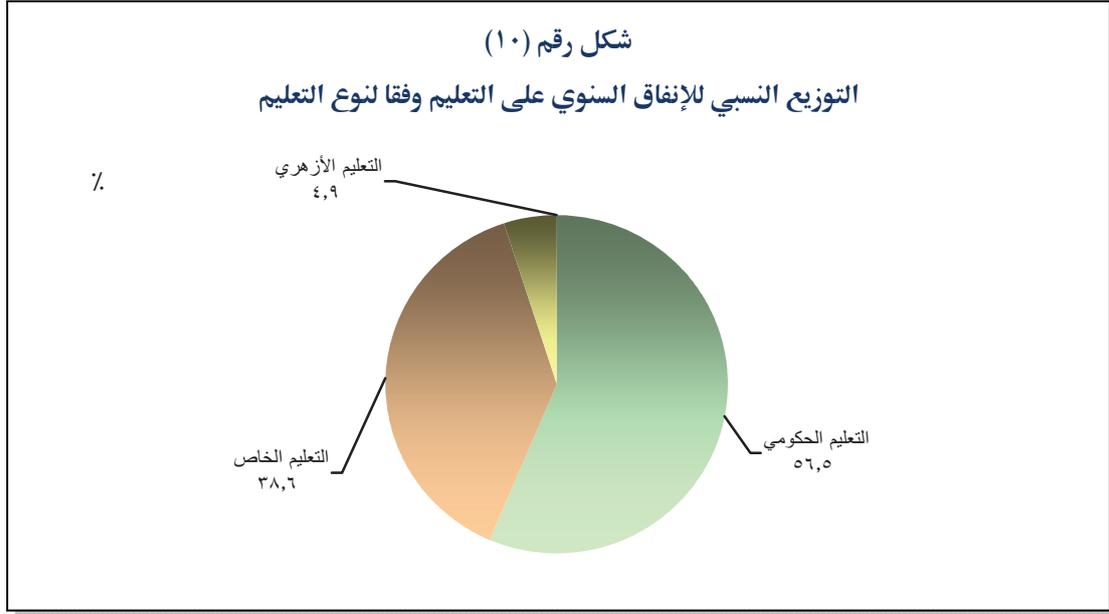
إنفاق بلغ ٦٢٧ جنيهاً سنوياً من إجمالي الإنفاق على التعليم. ويوضح شكل رقم (٩) التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسر على التعليم وفقاً لبنود الإنفاق على التعليم ومحل الإقامة.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٣/٢٠١٢.

وفيما يتعلق بالإنفاق على التعليم الحكومي والخاص، فقد بلغت نسبة الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم الحكومي نحو ٥٦,٥٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم مقابل نحو ٣٨,٦٪ نسبة الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم الخاص، ثم التعليم الأزهري بنسبة ٤,٩٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم، وهو ما يعكس زيادة إقبال الأسر على التعليم الخاص والذي استحوذ تقريبا على أكثر من ثلث إنفاق الأسر، لاسيما وأنه بحسب استطلاع رأي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام ٢٠١١ حول إنفاق

أولياء الأمور على المستويات المختلفة من التعليم^١، فقد أبدى نحو ٥٥٪ من أولياء الأمور استعدادهم لدفع مصروفات إضافية من أجل تعليم أفضل لأبنائهم. ويوضح اشكل رقم (١٠) التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم وفقا لنوع التعليم .



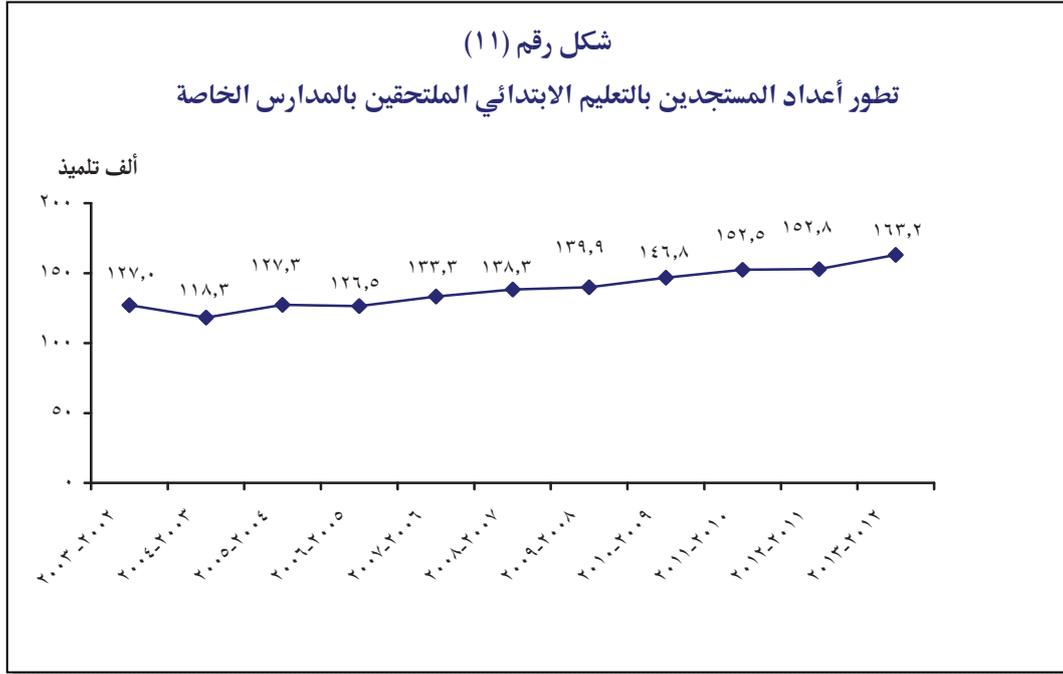
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٣/٢٠١٢.

يؤكد هذا التوجه على زيادة إقبال الأسر على التعليم الخاص بيانات وزارة التربية والتعليم، حيث بلغت نسبة المقيدون في التعليم قبل الجامعي الخاص حوالي ٩,١٥٪ إلى إجمالي المقيدون بالتعليم بنسبة زيادة قدرها ٢٠,١٪ عن العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في ٢٠١٢/٢٠١٣. ومن ناحية أخرى بلغ إجمالي عدد الطلاب المستجدين بالتعليم الابتدائي في المدارس الخاصة في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ حوالي ١٦٣,٢ ألف طالب بمعدل نمو بلغ حوالي ٣٨٪ تقريبا مقارنة بالعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وهو ما يعكس زيادة إقبال الأسر على إلحاق أطفالهم بالتعليم الخاص لتلافي عيوب التعليم الحكومي وانخفاض جودته^٣. ويوضح شكل رقم (١١) تطور أعداد المستجدين بالتعليم الابتدائي الملحقين بالمدارس الخاصة.

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي حول إنفاق أولياء الأمور على المستويات المختلفة من التعليم، مارس ٢٠١١، ص ٢.

^٢ وزارة التربية والتعليم، نسبة المقيدون في التعليم قبل الجامعي الخاص إلى إجمالي المقيدون، سلسلة زمنية ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.

^٣ وزارة التربية والتعليم، جملة أعداد المستجدين بمرحلة التعليم الابتدائي، سلسلة زمنية ١٩٦٥/١٩٦٤ - ٢٠١٢/٢٠١٣.



المصدر: وزارة التربية والتعليم، جملة أعداد المستجدين بمرحلة التعليم الابتدائي، سلسلة زمنية ١٩٦٥/١٩٦٤ - ٢٠١٢/٢٠١٣.

وعلى الجانب الآخر فقد رصد مسح النشء والشباب أنه من أكثر الأسباب شيوعاً وراء عدم التحاق الأفراد بالتعليم ارتفاع تكلفة التعليم لاسيما بالنسبة للأسر الفقيرة، حيث إن ٣٦,٢٪ من الشباب من ذوي الشرائح الفقيرة يرون أن التكاليف هي السبب وراء عدم الالتحاق بالتعليم مقارنة بـ ٧,٢٪ من الشباب ذوي الشرائح الأغنى^١. وهذا يؤكد الاتجاه القائل بأن مجانية التعليم في مصر في الحقيقة هي فكرة نظرية لاسيما وأن التكلفة المصاحبة للعملية التعليمية في المدارس الحكومية من زي ومستلزمات مدرسية ودروس خصوصية.. إلخ مرتفعة وتقف عائقاً أمام بعض الأسر الفقيرة في الحصول على الخدمة التعليمية.

^١ مجلس السكان الدولي، مسح النشء والشباب في مصر، التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري: الوصول إلى التعليم وجودة التعليم وعدم المساواة، ملخص السياسات رقم ٢، ٢٠١٢، ص ٢.

الفصل الثالث

التجارب الدولية الرائدة في التعليم

يعد التعليم القاعدة الأساسية لتقدم الأمم فلا يمكن أن تنهض أمة دون الاهتمام بتعليم شعبها وإعداد كوادر تدعم تقدم المجالات المختلفة في المجتمع. كما أن بناء منظومة تعليمية متطورة ومتجانسة مع النظم التعليمية العالمية يفتح المجال أمام تقدم الدولة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. إلخ.

وسنحاول خلال هذا القسم إلقاء الضوء على عدد من الأنظمة التعليمية الرائدة في مجال تطوير التعليم والتعرف على أوجه الاستفادة من هذه التجارب حتى يتم استخلاص التوصيات والدروس المستفادة التي يمكن أن تتبناها المؤسسات التعليمية لرفع معدلات الجودة في الخدمة التعليمية التي تقدمها الدولة.

٣.١ تجربة ماليزيا في تطوير التعليم

عانت دولة ماليزيا من بيئة غير مواتية وذلك بسبب خضوعها للاستعمار لفترات طويلة، إلى جانب تعدد الثقافات واللغات. فالمجتمع الماليزي مجتمع متشعب لديه العديد من العرقيات والجنسيات المختلفة. وبالرغم من هذه البيئة غير المواتية وغير المؤهلة لتطوير التعليم إلا أن مؤسسة التعليم الماليزية نجحت في وقت وجيز في بناء نظام تعليمي متميز. ويستعرض هذا الجزء تجربة دولة ماليزيا في تطوير قطاع التعليم من خلال إلقاء الضوء على أهم البيانات المتعلقة بالقطاع التعليمي والمراحل المتبعة للنهوض به.

٣.١.١ أهم البيانات والحقائق

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لإجمالي الشباب ما بين ١٥-٢٤ سنة خلال عام ٢٠١١.
- بلغ عدد طلاب التعليم في المرحلة الابتدائية حوالي ٢,٩ مليون طالب بينما في المرحلة الثانوية بلغ حوالي ٢,٦ مليون طالب عام ٢٠١٠.

¹ UNESCO Institute for Statistics , Malaysia at a glance,2011.

^٢ قاعدة بيانات البنك الدولي.

- بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية ٩٦٪ عام ٢٠١١، في حين بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية ٦٦٪ عام ٢٠١١.
- بلغ معدل الإنفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية نحو ٣٥٪ و٤٦٪ كنسبة من الإنفاق العام على التوالي خلال عام ٢٠٠٩.
- ٥,١٪ إجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠، في حين سجل نحو ٢١,٣٪ كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة نفسها^٣.

٣.١.٢ مراحل تكوين ورؤية التعليم في ماليزيا

ارتبط التعليم في دولة ماليزيا بالخطط التنموية الخمسية للدولة، حيث حثت كافة الخطط على مجموعة من السياسات والأهداف التي تتواءم مع تحقيق النمو الاقتصادي والتي تعتمد بالأساس على تطوير التعليم. وترتكز مراحل تطور التعليم في دولة ماليزيا على خمس مراحل أساسية بدءاً من عام ١٩٥٧ وحتى رؤية ٢٠٢٠.

— المرحلة التكوينية (١٩٥٧-١٩٦٥): تم إعادة بناء المنظومة التعليمية ككل وبناء منهج مشترك للمدارس، وإعادة تنظيم برامج تدريب المعلمين، وتعديل المناهج الدراسية لتتواءم مع تحقيق التنمية الاقتصادية. وكانت الاستراتيجية الرئيسة لهذه المرحلة هي توحيد الأعراف الثلاثة الرئيسة في ماليزيا وهم السكان الأصليون، والصينيون، والهنود، والعمل على دمجهم في نظام تعليمي موحد، وتم تكليل هذه المرحلة بقانون التعليم لعام ١٩٦١.

— مرحلة الاندماج (١٩٦٦-١٩٨٢): تمّ التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا والاهتمام بالتعليم العالي لإنتاج قوى عاملة ماهرة، كما تمّ إنشاء لجنة تخطيط التعليم العالي لمعالجة مشاكل القوى العاملة خاصة فيما يتعلق بمرحلة التعليم العالي، بغرض مواءمة التعليم لاحتياجات الصناعة لتحقيق النماء والتقدم للمجتمع، كما تمّ إنشاء الكثير من مدارس العلوم والتكنولوجيا والمدارس المهنية وجامعات العلوم التطبيقية (polytechnic).

¹ UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011

² UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011

^٣ قاعدة بيانات البنك الدولي

- **مرحلة الرشد (١٩٨٣-١٩٩١):** وتسمى بالرشد، لأنه خلال هذه المرحلة نجح النظام التعليمي في بناء المكونات الرئيسية التي تمكنه من التطور والمضي قدماً جنباً إلى جنب مع السيناريو العالمي المتغير، وأهم ما يُميّز هذه المرحلة هو تكوين لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء - كان د. مهاتير محمد في هذا الوقت - وبدأت الخطوات الأولى بالنظر في استراتيجيات التعليم، ودراسة تطبيق السياسات التعليمية المختلفة، ومن ثم بدأت خطوات جديدة نحو إعادة تنظيم المراحل التعليمية والمناهج التعليمية والاهتمام بالتعليم الفني والمهني.
- **الطريق إلى الرؤية (منذ عام ١٩٩١):** وضع رئيس الوزراء عام ١٩٩١ رؤية للدولة تحت ما يعرف برؤية ٢٠٢٠، والتي اشتملت بدورها على رؤية عامة لدور التعليم كأداة أساسية للتنمية، ومن ثم انبثقت كل السياسات التعليمية اللاحقة من مظلة الرؤية^١.
- **الرؤية ٢٠٢٠:** الهدف الأساسي من الرؤية جعل ماليزيا دولة موحدة وجعل المجتمع معتمداً على نفسه، يتمتع بالقيم المعنوية والأخلاقية، مهتماً بمجريات الأمور محققاً نمواً اقتصادياً عادلاً ومنصفاً وتقدمياً مزدهراً، ذا اقتصاد قوي ومرن، وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية تعمل الرؤية على الوصول إلى أعلى المعايير المتعلقة بمهارات الأفراد لمعرفة كيفية أداء العمل (know-how) ورفع مستوى المعرفة لديهم، وتنمية قدراتهم في اللغة، وسلوكياتهم وانضباطهم في العمل، وقدراتهم الإدارية، وتنمية حافز الإنجاز لديهم، ورغبتهم في تحقيق التميز، وتشجيع روح المبادرة^٢.

٣.١.٣ الوضع الحالي لمنظومة التعليم في ماليزيا

حققت ماليزيا نجاحاً في تطوير منظومة التعليم، لتصبح لديها واحدة من أفضل أنظمة التعليم في العالم، وذلك من خلال إتباع حزمه من السياسات والبرامج التعليمية، وهي كالتالي:

— المنظومة التشريعية

سعت ماليزيا في طريقها لتحقيق رؤية ٢٠٢٠ إلى وضع مجموعة من القوانين والسياسات التعليمية الجديدة والتي تعمل على تطوير منظومة التعليم بالجودة والكيفية المطلوبة، ومن أهم هذه القوانين: قانون

¹Ministry of Education, 2004, The Development of Education by the National Report of Malaysia.

²World Data on Education, UNECO, 7Edition-2011.

التعليم العام لعام ١٩٩٦، وهو القانون الأساسي المنظم لعملية التعليم، وقانون مجلس الاعتماد الوطني لعام ١٩٩٦، والذي يضمن جودة مؤسسات التعليم العالي الوطني العام والخاص، وقانون ضوابط مناهج التعليم الوطنية لعام ١٩٩٧، والذي يحث على إعادة هيكلة المناهج التعليمية، ووضع دورة تعديل المناهج.

— البرامج التعليمية المنفذة

اتبعت ماليزيا سياسة تعليمية هامة وهي "التعليم للجميع" وهي سياسة تعليمية دولية تحت إشراف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تهدف إلى توفير فرص التعليم للجميع دون تمييز، كما تسعى إلى إزالة الفوارق بين فرص التعليم في الريف والحضر، والفوارق النوعية في نسب التحاق الطلبة بالمدارس الابتدائية والثانوية. كما استطاعت ماليزيا أن تنفذ العديد من البرامج التي تدفع بعجلة التنمية التعليمية، ومنها وما يلي:

— برنامج التوجيه والإرشاد عام ١٩٩٦: يهدف إلى توفير مشرف أو موجه لطلبة التعليم الفني والمهني، حيث تم صياغة دور الموجه والمرشد بوضوح في عام ١٩٩٦، ليصبح دوره هو الإشراف الأكاديمي، وتوجيه الطالب في مستقبله العملي والمهارات المطلوب تنميتها، ومتابعة الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية للطالب^١. ومن أهم ما ترتب على هذا البرنامج، هو الخروج بحزمة قوانين تخدم التعليم قبل الجامعي، والذي تم ذكرها سابقا.

— برنامج التعليم على العمل عام ١٩٩٨: يهدف إلى تسهيل انخراط الشباب في سوق العمل في سن مبكرة، وتنمية التعليم الفني والمهني، وتخريج عمالة مدربة وماهرة من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي من خلال زيادة عدد السنوات التعليمية من ٩ إلى ١١ سنة تعليمية، وإضافة قسم فني للتعليم الثانوي. ومن ثم مكن هذا البرنامج من إلحاق الطلبة ذوي المعدلات التعليمية المنخفضة، من التدريب على مجموعة من المهارات

¹ Malaysia-France University Center. <http://mfuc.org>.

والمناهج الموجزة التي تؤهلهم إلى العمل بشكل مباشر، إضافة إلى إعطائهم فرصة على التدريب العملي في أماكن العمل أثناء فترة الدراسة^١.

— برنامج ترقية المعلم عام ١٩٩٩: يهدف إلى تحسين جودة التعليم والتعلم، وتنمية مهارات المعلم التعليمية والتأكد من تسليح المعلمين بالمهارات التعليمية الأساسية، وقد دعم هذا الاتجاه برنامج المدرسين المتخرجين (Graduate Teachers Programme)، والذي يهدف إلى تدريب ٥٠٪ من معلمي المدارس الابتدائية وكل معلمي المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠١٠ ليصبحوا خريجين جامعيين^٢.

— برنامج المدرسة الذكية عام ١٩٩٩^٣: انطلق هذا البرنامج من مبدأ أن المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات هما المصدر الأساسي لتمكين نقل رغبة التعلم للجميع، وهو يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى عاصمة معلوماتية في العالم عبر تحويل المجتمع الماليزي إلى مجتمع مبني على قاعدة المعرفة بحلول عام ٢٠٢٠.

— برنامج التعليم ما قبل المدرسي عام ٢٠٠١: يهدف إلى توسيع قاعدة الأطفال الملتحقين بالتعليم ما قبل المدرسي، سواء في مراكز رعاية الأطفال، أو الحضانات، أو فصول التعليم ما قبل المدرسي داخل المدرسة نفسها. على أن يبدأ سن الالتحاق بهذه المرحلة من سن ٤ سنوات، كمرحلة تجهيزية يتم فيها تنمية مهارات الطفل وتجهيزه عقليا للمراحل الدراسية المقبلة.

— التعليم الابتدائي كتعليم إجباري عام ٢٠٠٣: تم النص قانونا على أن التعليم الابتدائي إجباري، ويعاقب الوالدان إذا تجاوز أطفالهم سن ٦ سنوات دون التحاقهم بالمدرسة. كما يضمن هذا البرنامج مساعدة الأسر ذوي الدخل الضعيفة على توفير الكتب المدرسية، وبعض الوجبات الغذائية للأطفال، وتوفير رعاية صحية لهم.

¹ Ministry of Higher Education Malaysia. <http://www.mohe.gov.my>

² Dewan Rakyat, Tenth Malaysia Plan 2011-2015, Speech by The prime Minister, Malaysia.

³ Education Development Plan for Malaysia 2001-2010 generating Educational Excellence Through Collaboration Planning, Ministry of Education, Malaysia.

- برنامج التعليم مدى الحياة عام ٢٠٠٧: وهو برنامج يعد خطوة أساسية نحو تنمية مهارات القوى العاملة، واستمرار التعليم جنباً إلى جنب مع العمل، ليصبح التعليم – وبلا شك – أداة التنمية الرئيسة للقوى البشرية في الوقت الحاضر وليس فقط في المستقبل.
- مدارس الجودة العالية عام ٢٠٠٩: تهدف إلى تحسين جودة التعليم والتعلم، وتحسين المدرسة ككل كوحدة من وحدات العملية التعليمية، وتحقيق روح المنافسة بين المدارس عالية الجودة في المسابقة التي تجريها الوزارة بين المدارس.
- والجدير بالذكر هو اهتمام الحكومة الماليزية بالالتزام نحو تحقيق مجانية التعليم الأساسي، حيث حرصت ماليزيا منذ استقلالها عام ١٩٥٧ على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً، وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم عام ٢٠١١ حوالي ٢٠,٩٪^١ من الميزانية العامة للدولة.
- المنظومة الإدارية:
- تنقسم المراحل الإدارية لمنظومة التعليم ما قبل الجامعي إلى ٤ مستويات إدارية تابعة لوزارة التعليم وهي: *المستوى الفيدرالي*: يتم ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقاً للأهداف القومية وذلك لجميع مراحل التعليم قبل الجامعي، و*مستوى الولاية*: يتم تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في الولاية – الإدارة التعليمية – وتطوير المباني، وتنظيم وتنسيق إدارة المدارس فيما يخص الموظفين والهيئة التعليمية والشؤون المالية، و*مستوى المقاطعات*: يتم الإشراف على تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في المدارس بالمنطقة، وتعد حلقة الوصل بين المدرسة والإدارة التعليمية في الولاية، وأخيراً *مستوى المدارس*: وفيه يتولى مدير المدرسة مسؤولية القيادة المهنية والإدارية في المدارس بشكل عام، والإشراف على تطبيق المناهج الدراسية وفقاً لسياسة التعليم الوطنية وبرامج التعليم الإضافية وخدمات الدعم. وتنفصل هذه التقسيمات الإدارية عن المستويات الإدارية للدولة وتتبع فقط وزارة التعليم.

¹ UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance, 2011.

٣. ١. ٤ تنظيم المراحل التعليمية^١

يتكون نظام التعليم في ماليزيا من أربع مراحل تبدأ من المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات، ويليهما سنتان للمرحلة الثانوية العليا، وستتان لمرحلة ما بعد الثانوية (يطلق عليها الصف السادس) أي أن المرحلة الثانوية العليا تتكون من مرحلتين في كلا القطاعين الأكاديمي والاختصاصي.

— التعليم ما قبل المدرسة (مرحلة الرياض): اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة واعتبر قانون التعليم لسنة ١٩٩٦ التعليم فيما قبل المدرسة جزءاً من النظام الاتحادي للتعليم. ويشترط أن تكون جميع دور الرياض مسجلة لدى وزارة التعليم. كما يلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من قبل الوزارة والذي يتضمن إلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد، هذا إلى جانب السماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعة العرقية في ماليزيا (الصينية، والهندية) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني.

وتوجد العديد من مدارس ما قبل المدرسة وتدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص، ويعد الاتحاد الحكومي للمؤسسات ما قبل المدرسة أشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم قبل المدرسة والذي يقدم خدماته منذ العام ١٩٦٠، بالإضافة إلى اتحاد دور رياض الأطفال الماليزية الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية، منذ عام ١٩٧٦. ويبلغ إجمالي عدد الأطفال الملتحقين بفصول رياض الأطفال حوالي ٨٥ ألف طفل.

— التعليم الابتدائي: يركز التعليم الابتدائي على بناء المهارات الأساسية للأطفال (القراءة، والكتابة، والحساب والعلوم)، إلى جانب تنمية النواحي العقلية والجسدية والنفسية عبر أسلوب التعليم المتمركز حول الطفل.

وتبدأ مرحلة التعليم الابتدائي من سن السادسة وتستمر ست سنوات ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، وهناك نوعان من المدارس هما: المدارس القومية، والمدارس المحلية، ويسمح في المدارس المحلية باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية،

¹ <http://uqu.edu.sa/page/ar/112902>

وتتبع كلها المنهج الحكومي للتعليم، ويبلغ معدل الطلاب لكل مدرس في المدارس الابتدائية نحو ١٣ طالباً عام ٢٠١٠^١، وبلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالمرحلة الابتدائية حوالي ٤٦١ ألف تلميذ وذلك حتى نهاية عام ٢٠١١^٢.

وقد بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً ناجحة في بناء المدارس وتجهيزها على أحسن وجه من ناحية البنية التحتية والوسائل التعليمية والخدمات الملحقة بالمدرسة، فضلاً عن تدريب المدرسين وتأهيلهم ومواكبة المقررات الدراسية وطرق التدريس المعاصرة والتوافق مع متطلبات العملية التربوية السليمة.

- **التعليم الثانوي:** تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليماً شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيراً من المواد الدراسية مثل: العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة لتنمية مهاراتهم. وتتم المرحلة الثانوية بمراحل رئيسة وهي: المدارس الثانوية الدنيا (شبيهة بالإعدادية أو المتوسطة في البلاد العربية)، ثم المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية) والتي ترى أن المسار الفني في المرحلة الثانوية يقدم تعليماً عاماً مع تركيز المنهج على الأسس الفنية، ويقوم الطلاب في نهايته أيضاً باجتياز امتحان شهادة التعليم المالىزية.
- وأخيراً مرحلة ما بعد الثانوية (الثانوية المتأخرة): تعد هذه المرحلة الطلاب للالتحاق بالجامعات المحلية والأجنبية ومعاهد التعليم العالي الأخرى، ويوجد في ماليزيا نوعان من البرامج التي تقدمها هذه المرحلة هي كالتالي:

١. برنامج الصف السادس: ومدة الدراسة في هذا البرنامج سنتان.

٢. برنامج امتحان القبول في الجامعات: عبارة عن صفوف تحضيرية مصممة بشكل خاص لتمكين الطلاب من التقدم للإمتحانات التي تعقدها الجامعات لتحقيق متطلبات القبول بها، ومدة الدراسة في هذا البرنامج تتراوح ما بين سنة إلى سنتين حسب الجامعة التي تقدم البرنامج وهذه المرحلة تعتبر مرحلة انتقائية، حيث تختار طلابها من المتفوقين من

¹ <http://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.ENRL.TC.ZS/countries?page=1>

² Teaching and Learning: Achieving quality for all, (2014), UNESCO.

خريجي المرحلة السابقة. أما غير المتفوقين أو الذين يحصلون على درجات أقل فيلتحقون بالمدارس المهنية أو الفنية.

وبناء على تلك السياسات المتبعة، استطاعت ماليزيا تحقيق العديد من الإنجازات في قطاع التعليم، حيث بلغ إجمالي معدل الالتحاق بالمرحلة التعليم الابتدائي نحو ٩٦٪ عام ٢٠١١، في حين سجل معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية نحو ٦٦٪ في العام نفسه^١. كذلك استطاعت ماليزيا التوسع في توفير الرعاية للأطفال في فترة ما قبل المدرسة، حيث زادت نسبة الملتحقين بمراكز رعاية الأطفال والحضانات لتسجل ٧٠٪ عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٢ والذي بلغت نسبته ٥٣٪^٢، كما بلغت نسبة القراءة والكتابة للفئة العمرية (١٥-٢٤) ٩٨,٩٪ في عام ٢٠١١^٣.

٣.١. ٥ أساليب تقييم جودة العملية التعليمية

— إجراء عملية التقييم في المرحلة الابتدائية

وتتم هذه العملية من خلال مرحلتين، الأولى: تقييم المدرسة الابتدائية، وتركز هذه المرحلة من التقييم على الجوانب المعرفية لقياس المهارات الأساسية في الكتابة والقراءة والرياضيات، من خلال تقييم مواد: اللغة الماليزية والإنجليزية والعلوم والرياضيات، وبالإضافة إلى تلك المواد ينبغي على الطلاب

الماليزيين أن يخضعوا لتقييم في التربية الدينية وتشكل النتيجة جزءاً من تقييمهم النهائي.

أما المرحلة الثانية من التقييم هي تقييم المستوى الأول Level One Assessment، وهذا التقييم اختبار استعدادي أو اختبار أهلية وهو تُمكن وزارة التعليم من انتقاء تلاميذ الصف

أهم الاتفاقيات الخارجية مع مصر...

- وقعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد اتفاقية تفاهم مشترك مع هيئة الاعتماد بدولة ماليزيا (MQA) وتهدف هذه الاتفاقية إلى تبادل المعلومات حول نظم الجودة المطبقة في الدولتين.

المصدر: الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠١١.

¹ UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011.

² UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011.

³ UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011.

⁴ <http://nokhba-kw.com/vb/showthread.php?t=601>

الثالث الذين يجيدون المعرفة والمهارات الأساسية والذين لديهم قدرة عالية على التعلم كي ينتقلوا مباشرة إلى الصف الخامس ويتم اختبار قدرات التلاميذ وإمكاناتهم في المهارات اللفظية والكمية والتفكيرية.

وبالإضافة إلى هاتين المرحلتين من التقويم هناك التقييم المدرسي ويتم تطبيقه خلال العام الدراسي وذلك بهدف تقييم تقدم التلاميذ في الجوانب المعرفية والتفاعلية والمهارية. ويتم هذا التقييم من خلال الملاحظة والأداء الشفهي والكتابي للتلاميذ.

— إعداد وتدريب المعلمين

نالت معاهد إعداد المعلمين عناية كبيرة منذ أن استقلت ماليزيا وقد اهتمت الدولة بها وتوسعت في إنشائها على أحدث الطرق كي يتخرج منها المعلمون أكفاء. ونتيجة للسياسة التعليمية التي تسعى إلى تعميم التعليم بمختلف مراحله، اضطرت الوزارة أن تزيد أعداد معاهد ومدارس المعلمين والمعلمات حتى تسير وفقا للنهضة التعليمية. وفي إطار التدريب تعقد ماليزيا بين الحين والآخر دورات تدريبية وتجديدية للمعلمين، وذلك بهدف تحسين أدائهم وتمكينهم من النمو العلمي والمهني بالإضافة إلى معاونتهم على القيام بمهامهم الوظيفية بشكل عام.

— البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA¹:

تندرج دولة ماليزيا ضمن دول البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA، وهو برنامج يجمع بين ثلاثة مجالات محددة وهي: القراءة، والرياضيات، والعلوم. فهو برنامج يركز على مهارات حل المشكلات في تلك المجالات دون التركيز على محتوى المناهج الدراسية المتعلقة بها، بل على المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجها الطلبة في حياتهم. إلى جانب التركيز على استيعاب المفاهيم والقدرة على العمل في أي مجال تحت مختلف الظروف بهدف قياس مدى نجاح الطلبة الذين بلغ سنهم ١٥ سنة ممن هم على وشك استكمال تعليمهم الإلزامي والاستعداد لمواجهة تحديات مجتمعاتهم اليومية.

ويعتبر البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA جهدا تعاونيا بين الأعضاء المشاركين من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، إضافة إلى عدد آخر من الدول المشاركة. وتحتل ماليزيا

¹ <http://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results.htm>

المركز ٥٢ ضمن دول المؤشر والبالغ عددهم ٦٥ دولة عام ٢٠١٢، إذ حصل الطلاب الماليزيون في الاختبارات الدولية الخاصة بالبرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA على ٤٢١ درجة، و٣٩٨ درجة، و٤٢٠ درجة وذلك لكل من الرياضة، والقراءة، والعلوم على التوالي عام ٢٠١٢. وتدرج ماليزيا ضمن الدول الأقل من المتوسط وذلك بمقارنة تلك الدرجات بمتوسط درجات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتي بلغت ٤٩٤ درجة، و٤٩٦ درجة، و٥٠١ درجة وذلك لكل من الرياضة، والقراءة، والعلوم على التوالي لنفس العام.

ومما سبق يتضح أن ماليزيا قد تعاملت مع التعليم كنقطة انطلاق لتحقيق التنمية، وقامت في هذا الشأن بالتخطيط للتعليم من خلال وضع رؤية متعددة المراحل تعتمد كل مرحلة فيها على تحقيق المرحلة التي تليها، واهتمت باستصدار حزمة من القوانين والتشريعات تساعد في تحقيق تلك الرؤية، ولقد صممت من البرامج مع يدعم تطوير المنظومة بكافة عناصرها. وسوف يتم التعرض لاحقا لأهم النتائج التي خلصت إليها التجربة والتي يمكن الاستفادة منها في مصر في الجزء الخاص بالنتائج والتوصيات التي سوف تخلص إليها الدراسة.

٢.٣ تجربة الأردن في تطوير التعليم

تسعى دولة الأردن إلى تحقيق تعليم متميز، فهي تمتلك موارد بشرية ذات جودة تنافسية، كما أن لديها من المقومات ما يؤهلها لتزويد المجتمع بخبرات تعليمية. وإيماناً منها بأهمية التعليم في ظل ثورة الاتصالات القائمة، والتغيرات العالمية الحالية، سعت الأردن إلى تطوير النظام التعليمي ليواكب ما يشهده العالم من تطوير تقني ومعلوماتي هائل، وذلك من خلال العناية بالطلبة في جميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي، حيث تتركز الجهود التربوية على الاهتمام بالأنشطة المنهجية، إلى جانب تقديم البرامج التعليمية التي من شأنها زيادة كفاءة الطلبة.

ولقد رافق هذا الاهتمام بناء قاعدة تدعم هذه التوجهات من خلال تدريب المعلمين، وتطوير في المناهج، وتوسع هائل في بناء المدارس وتزويدها بالمختبرات العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في كافة المدارس.

٣.٢.١ أهم البيانات والحقائق :

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لإجمالي الشباب ما بين ١٥-٢٤ سنة خلال عام ٢٠١١.
- بلغ عدد طلاب التعليم في المرحلة الابتدائية حوالي ٨٣٥ ألف طالب تقريبا، بينما بلغ في المرحلة الثانوية حوالي ٧١٩,٤ ألف طالب عام ٢٠١١.
- بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية ٩٧,٥٪ عام ٢٠١١، في حين بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية ٨٧,٩٪ خلال الفترة نفسها^٣.
- بلغ معدل الإنفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية حوالي ٢٢,٥٪ و ٢٢٪ كنسبة من الناتج المحلي على التوالي خلال عام ٢٠١٠^٤.
- ٤,٩٪ إجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٩، في حين سجل نحو ١٤,٤٣٪ كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الفترة نفسها^٥.

٣.٢.٢ الوضع الحالي لمنظومة التعليم في الأردن

تنبثق الأهداف العامة للتربية في التأكيد على أهمية التربية السياسية في النظام التربوي وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والديمقراطية، إلى جانب توسيع أنماط التربية في المؤسسات التربوية لتشمل برامج التربية الخاصة والموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن توجيه النظام التربوي ليكون أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع وإقامة التوازن بينهما.

^١ قاعدة بيانات البنك الدولي.

^٢ قاعدة بيانات البنك الدولي.

^٣ UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011.

^٤ UNESCO Institute for Statistics, Malaysia at a glance,2011.

^٥ قاعدة بيانات البنك الدولي.

– الإطار التشريعي لقطاع التعليم، والاستراتيجيات المتبعة

قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٩٤، هو الإطار المنظم للعملية التعليمية والذي يعمل على دفع عجلة التنمية التعليمية. وقد جاءت نصوصه للتأكيد على أهمية التعليم ووصفه بأنه رسالة ومهنة لها قواعدها الأخلاقية والمهنية، وتوجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة واللامركزية في الإدارة، فضلا عن الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره المتميز في بناء الإنسان والمجتمع.

وقد حدد القانون المهام الرئيسية لوزارة التربية والتعليم، كما حث على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمواد التعليمية التي تحقق الأهداف العامة للتربية وإعداد المواطن في مختلف جوانب شخصيته العقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية. كما جعل القانون التعليم الأساسي إلزاميا في المدارس الحكومية ومجانيا لكل أفراد المجتمع.

بينما في التعليم الثانوي فيلتحق به الطلبة وفقاً لقدراتهم وليولهم ويقوم على تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع الأردني القائمة أو المنتظرة بمستوى يساعد الطالب على مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بمجالات العمل، ويتكون التعليم الثانوي من مسارين:

١. مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة وثقافة متخصصة أكاديمية أو مهنية.
٢. مسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني.

– نظام التبرعات المدرسية رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٤

وهو نظام يقوم على جمع تبرعات مختلفة وفقا لمراحل التعليم المتعددة، حيث تجمع التبرعات بشكل سنوي كالتالي: يدفع الطالب نحو ٥ دنانير في صفوف المرحلة الأساسية، و الطالب في مرحلة التعليم الثانوي يقوم بدفع نحو ١٠ دنانير، و الطالب الذي يعيد الصف الثاني الثانوي عن كل فصل دراسي يدفع نحو ٧٠ دينارا، و الطالب في مركز التدريب الحرفي يدفع نحو ٥ دنانير، و الطالب في كلية المجتمع يدفع نحو ٣٠ دينارا. وتنفق تلك التبرعات على شراء لوازم المكتبات والمختبرات والمشغل

المهنية، و شراء لوازم النشاطات المدرسية، والصيانة الخفيفة للأبنية المدرسية ومرافقها، وأخيراً توفير احتياجات الاحتفالات المدرسية.

ويتولى مدير المدرسة أو من يفوضه خطياً من العاملين فيها جمع التبرعات المدرسية من الطلبة على أن ينتهي الجمع خلال شهرين من بدء العام الدراسي، وذلك من خلال إنشاء لجنة تسمى لجنة التبرعات المدرسية ويكون مدير المدرسة رئيساً لها. وتناط باللجنة المهام التالية:

١. إعفاء أي طالب من دفع جزء من التبرعات المدرسية إذا كان غير قادر على الدفع على أن لا تتجاوز النسبة الكلية للإعفاء ٢٠٪ من مجموع المبالغ المقرر جمعها.
٢. إقرار أوجه إنفاق التبرعات المدرسية حسب حاجة المدرسة ووفق أحكام هذا النظام وتحديد الحد الأقصى للإنفاق على كل وجه من تلك الأوجه.

وتخضع التبرعات المدرسية وإجراءات إنفاقها للتدقيق من قبل مديرية التربية والتعليم والوزارة وديوان المحاسبة.

– مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة Education Reform for The

¹ Knowledge Economy (ERFKE) وهو جزء من خطة الإصلاح التعليمي الشامل الذي يهدف إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال إحداث التغيير والتحول في النظام التربوي بصورة شمولية تكاملية في المراحل التعليمية كافة بدءاً من مرحلة رياض الأطفال، ومرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، لتهيئة خريجين مؤهلين ومزودين بالمعرفة والمهارات المطلوبة من أجل مواكبة متطلبات العصر الحالية والمستقبلية وتوجيه الأهداف وتحقيق الغايات الموضوعية للسياسات والاستراتيجيات التعليمية، وتنفذه وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والدولي. وهو يعد من أفضل برامج التطوير التربوي التي شهدتها النظام التربوي الأردني وينقسم إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (٢٠٠٣-٢٠٠٩): تهدف المرحلة الأولى إلى النهوض بواقع التربية والتعليم وتخص هذه المرحلة رياض الأطفال بهدف تنمية استعداد الأطفال للتعليم ابتداءً من مرحلة الطفولة المبكرة، مع زيادة التوسع في إنشاء رياض الأطفال الحكومية وتعزيز نوعية البرامج المقدمة للأطفال.



المصدر: منى مؤتمن عماد الدين، التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة، عرض تقديمي،

■ **المرحلة الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٥):** سيتم التركيز في هذه المرحلة على دور المدارس والمديريات من خلال إدارة الأداء، وتحسين وتطوير ومشاركة المجتمعات المحلية، وذلك بهدف تحسين تحصيل الطلبة، وذلك من خلال:

١. التغيير التنظيمي والتطوير المؤسسي لدعم وإعادة توزيع المسؤوليات والمساءلة من أجل توفير التعليم النوعي.

٢. التركيز على ضرورة إيجاد تدريب مطّور للمعلمين ما قبل وأثناء الخبرة، ومراجعة المناهج وموارد التعلم، لتنقيحها وفقا للصفوف والمواضيع.
٣. زيادة فرص التعلم الإلكتروني في المدارس، مع إعطاء اهتمام خاص لبرامج التربية الخاصة والخدمات، والتعليم المهني.
٤. انتشار التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومزيد من التحسين في بيئة التعلم.
- أما القضايا الرئيسية للقطاع التي تم أخذها بالاعتبار في خطة المرحلة الثانية للتطوير فهي^١:
١. إضفاء الطابع المؤسسي والقدرة على إعداد السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي المبني على نظام شامل للمتابعة والتقييم في الوزارة.
٢. تطوير المناهج واستراتيجيات التعلم والتعليم باستخدام أدوات تقويم مطورة تقيس امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي.
٣. استخدام ذكي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجهيزات والبرامج، وموارد التعلم واستخدامها في التعلم والتعليم.
٤. ترشيد وإعادة توجيه التعليم المهني في إطار قطاع التدريب المهني والتقني للاستجابة للاحتياجات الحالية للاقتصاد وسوق العمل والتكنولوجيا الحديثة.
٥. تخفيض عدد المدارس المكتظة، وتحسين بيئات التعلم، وتوسع موجه في بناء المدارس من أجل استخدام فعال لجميع التجهيزات والمباني.
- وتقوم إدارة المتابعة والتقييم التابعة لإدارة التخطيط والبحث التربوي بمتابعة تلك البرامج والسياسات المتبعة، ويصدر عنها تقارير متابعة شهرية، ونصف سنوية وسنوية، يتضمن الإنجازات التراكمية للبرنامج والمشاريع المتعلقة بتطور التعليم، وأداء المدارس، والمديريات فضلا عن الورش والمؤتمرات المنعقدة.

^١ إدارة التخطيط والبحث التربوي، قسم المتابعة والتقييم، تقارير متابعة مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة ERFKEII، ٢٠١٣.

– الإطار المؤسسي للتعليم بالأردن

يتشكل الهيكل المؤسسي لوزارة التربية والتعليم بالأردن من تسعة أقسام رئيسة على النحو التالي:

١. إدارة التخطيط والبحث التربوي، والتي تسهم في رسم السياسات وتوجيه عمليات التخطيط الإستراتيجي والتطوير المؤسسي لتحسين كفاءة النظام التربوي.
٢. إدارة التعليم، والتي تعمل على تحسين نوعية التعليم، وتوفير الرعاية الإرشادية والصحة النفسية للطلبة، وتوفير فرص التعليم والتعلم للجميع، وتحسين الوضع الصحي والتغذية المقدمة للطلبة، وتنمية الطفولة المبكرة والاستعداد للتعليم.
٣. إدارة الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة، والتي تقوم بالإشراف على عملية التخطيط والتنفيذ لأعمال أقسام المديرية، ومتابعة تطبيق نظام إدارة الجودة في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم والمدارس المطبقة للنظام.
٤. إدارة المناهج والكتب المدرسية، والتي تقوم بإعداد الإطار العام للمناهج والتقييم وتطويره، وإعداد وثائق الأطر العامة والخاصة للمباحث الدراسية وتطويرها، واستقبال الملاحظات على الكتب المدرسية والمواد التعليمية المرافقة من المتخصصين والمعنيين كافة، ودراستها والتأكد من صحتها، والعمل بالصحيح منها.
٥. إدارة النشاطات التربوية، وهي تتكون من مديرية النشاطات الثقافية والفنية، ومديرية الكشافة والمرشدات، ومديرية الرياضة المدرسية.
٦. إدارة التربية الخاصة، والتي تختص بالتخطيط والإعداد والإشراف والمتابعة والتقييم للبرامج التعليمية والخدمات التربوية لفئات الطلبة من ذوي الإعاقة والمتفوقين والموهوبين، مع توفير البنية التحتية اللازمة كالتسهيلات والمرافق والأثاث والأجهزة والكوادر، إلى جانب العمل على إستدامتها وتلبيتها لاحتياجات الطلبة المستهدفين مع توفير قاعدة معلوماتية.

٧. إدارة مركز التدريب التربوي، وتقوم هذه الإدارة بوضع سياسات التنمية المهنية، مع تطوير المناهج المهنية، ووضع معايير الجودة لمختلف مستويات المسار المهني وإدارة عمليات التنمية المهنية.

٨. إدارة التعليم المهني والإنتاج، وهي تهتم بالتعليم الزراعي، والصناعي، والتعليم السياحي والفندقي، والاقتصاد المنزلي، والتربية المهنية.

٩. إدارة التعليم الخاص، وهي تختص بما يتعلق بالتعليم الخاص، فهي تقوم بتأسيس وترخيص المدارس ورياض الأطفال الخاصة والمراكز الثقافية، ومتابعة التزام المؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج والكتب والمواد الإضافية المساندة للمناهج والكتب المدرسية الوطنية المقررة من قبل إدارة المناهج والكتب المدرسية والموافق عليها من قبل مجلس التربية والتعليم.

هذا إلى جانب إدارات أخرى مثل إدارة الأبنية والمشاريع، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة اللوازم والتزويد، واللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم – اليونسكو، ووحدة التنسيق التنموي DCU، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة العلاقات الثقافية والدولية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا التعليم والمعلومات، والديوان العام أمانة سر مجلس التربية والتعليم ولجنة التخطيط، وأخيراً إدارة الإعلام التربوي والاتصال المجتمعي.

٣.٢.٣ تنظيم المراحل التعليمية^١

يعد التعليم الأساسي مرحلة إلزامية ومجانية في المدارس الحكومية، ويقبل الطالب في السنة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي إذا أتم السادسة من عمره في نهاية شهر ديسمبر من العام الدراسي الذي يقبل فيه، ولا يفصل الطالب من التعليم قبل إتمامه السادسة عشرة من عمره ويستثنى من ذلك من كانت به حالة صحية خاصة بناء على تقرير من اللجنة الطبية المختصة.

¹ http://www.moe.gov.jo/MenuDetails.aspx?MenuID=91#_Toc255474702.

وتصنف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها إلى الأنواع التالية، مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان على الأكثر، ومرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات، ومرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان، ويجوز وفق تعليمات يصدرها الوزير أن يتم التالي:

١. تشجيع الطلبة المتفوقين باختصار عدد السنوات الدراسية اللازمة لإنهاء الطالب المتفوق

مرحلة التعليم الأساسي بمدة لا تتجاوز سنتين دراسيتين.

٢. اختصار عدد السنوات الدراسية اللازمة لإنهاء مرحلة التعليم الثانوي وفق نظام الفصول

أو وفق البرامج الأجنبية.

أما التعليم الثانوي فهو المرحلة التي يلتحق بها الطلبة وفق قدراتهم وميولهم ويقوم على تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع القائمة أو المنتظرة بمستوى يساعد الطالب على مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بمجالات العمل.

ويتألف التعليم الثانوي من مسارين رئيسيين، وهما: مسار التعليم الثانوي الشامل الذي يقوم على قاعدة ثقافية عامة مشتركة وثقافة متخصصة أكاديمية أو مهنية، ومسار التعليم الثانوي التطبيقي الذي يقوم على الإعداد والتدريب المهني.

٣.٢.٤ أساليب جودة العملية التعليمية

— قسم المتابعة والتقييم^١

هي إدارة تابعة لإدارة التخطيط والبحث التربوي، لها مهام رئيسية، وهي كالتالي: متابعة مشاريع وبرامج الوزارة بشكل دوري ومستمر، ومتابعة إنجازات الخطط الاستراتيجية، وبناء القدرات في مجال المتابعة والتقييم على جميع المستويات الإدارية في الوزارة (إدارات مركز الوزارة، مراكز مديريات التربية والتعليم، والمدارس)، ودعم التطوير المؤسسي للمتابعة والتقييم على مستوى مديريات التربية والتعليم والمدارس، وتحليل ونشر المؤشرات الوطنية لتطوير التعليم، وتنسيق أنشطة المتابعة والتقييم للبرامج/المشاريع المنفذة من قبل الجهات المختلفة، والتنسيق مع الإدارات ذات العلاقة لبناء أطر المتابعة

¹ <http://www.moe.gov.jo/NewPages.aspx?PageID=kpk5FNidiUo=>

والتقييم المتعلقة بالمشاريع والبرامج ، وأخيرا التنسيق مع المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية حول نتائج دراسات التقييم الخارجية التي ينفذها.

– برنامج ربط الصفوف الدراسية¹

برنامج تابع للمجلس الثقافي البريطاني والذي من شأنه بناء شراكات مستدامة مع المدارس في المملكة المتحدة وغيرها في أنحاء العالم. ويضع البرنامج - من خلال هذه الشراكات - أسس التفاهم والثقة بين الطلاب في المجتمعات المختلفة ويخلق عالماً أكثر أمناً واتصالاً للمستقبل.

ووفقا لهذا البرنامج يعمل الطلاب والمعلمون معاً على مشاريع وصفية متعددة المواضيع مثل الهوية والبيئة والسياحة والموروث الثقافي. وتهدف النشاطات إلى توسيع أفق الطلاب والمعلمين وزيادة التحفيز العلمي وإعداد الشباب الكفاء في المجتمع ، بالإضافة إلى التعرف على حياة شركائهم وثقافتهم ، كما سيتعلم الطلاب والمعلمون المزيد عن مجتمعاتهم وإرثهم وهويتهم بالعمل مع الآباء ومجموعات المجتمع المحلي.

فضلا عن فتح أعين الطلاب على ما تبدو عليه الحياة فعلاً في البلدان الأخرى بالإضافة إلى العمل في مشاريع مشتركة. ويمكن للمعلمين حضور ورش عمل التطوير المهني لمساعدتهم في الاستفادة القصوى من شراكتهم كما يمكن لمدارسهم المشاركة في الجوائز من أجل نشر إنجازاتها على نطاق دولي. ويربط البرنامج مئات المدارس في المملكة المتحدة مع نظرائها في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالأردن ، يقوم المجلس الثقافي البريطاني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بترويج جائزة المدرسة الدولية ضمن مشروع ربط الصفوف ، حيث ستعمل المدارس المشاركة على إدخال بُعد عالمي في التجربة التعليمية لجميع الطلاب ، إلى جانب تحفيز المدارس على العمل بجدية أكثر وذلك لمدة عامين وهي فترة المشروع.

¹ <http://www.britishcouncil.org/ar/me-learning-connecting-classrooms.htm>

كما ستقوم المدارس بعقد شراكات مع مدارس من العالم و المملكة المتحدة والعمل معا في مشاريع ذات طابع عالمي على مواضيع البيئة والرياضة وغيرها. وسوف يتم تكريم المدارس التي ستشارك وتفوز بالجائزة بحصولها على الاعتماد لثلاث سنوات بالإضافة إلى توزيع الشهادات والدروع اعترافاً بجهود المدارس المشاركة في احتفال تكريمي.

– البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA¹

تنضم دولة الأردن ضمن دول البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA – الذي سبق شرحه في دولة ماليزيا- وقد احتلت المركز ٦١ ضمن دول المؤشر والبالغ عددهم ٦٥ دولة عام ٢٠١٢. فقد حصل الطلاب الأردنيون في الاختبارات الدولية الخاصة بالبرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA على ٣٨٦ درجة، و ٣٩٩ درجة، و ٤٠٩ درجة وذلك لكل من الرياضة، والقراءة، والعلوم على التوالي عام ٢٠١٢. وتندرج الأردن ضمن الدول الأقل من المتوسط وذلك بمقارنة تلك الدرجات بمتوسط درجات دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتي بلغت ٤٩٤ درجة، و ٤٩٦ درجة، و ٥٠١ درجة وذلك لكل من الرياضة، والقراءة، والعلوم على التوالي لنفس العام.

تعد تجربة الأردن من أحد أهم التجارب الخاصة بتطوير التعليم في الوطن العربي على الرغم من قلة الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، ولقد كان التوجه إلى الاقتصاد المعرفي في التعليم أهم ما يميز هذه التجربة فضلا عن وضع نظم للمتابعة والتقييم تعمل على التحسين المستمر ومراقبة مواطن الخلل في عمل المنظومة. وسوف يتم التعرض لاحقا لأهم النتائج التي خلصت إليها التجربة والتي يمكن الاستفادة منها في مصر في الجزء الخاص بالنتائج والتوصيات التي سوف تخلص إليها الدراسة.

¹ <http://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results.htm>

الخاتمة والتوصيات

نحو بيئة تعليمية أفضل

حاولت الدراسة الإجابة عن ثلاثة تساؤلات رئيسية، كان أولها يُعنى بواقع عملية التعليم ككل. وقد رصدت الدراسة مجموعة من أوجه القصور الداخلية التي يتعين مواجهتها للحد من آثارها السلبية، مثل عدم توافر إستراتيجيات طويلة الأجل فعالة لتحقيق التنمية التعليمية المرجوة، وانخفاض درجة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم، وضعف البنية الأساسية في بعض المدارس، وانخفاض درجة جودتها. إضافة إلى انخفاض درجة تنافسية التعليم في مصر مقارنة ببعض الدول العربية والاقتصاديات الناشئة، فضلا عن عدم مواكبة مصر للتطور التكنولوجي للمدارس بالخارج.

ثم جاء التساؤل الثاني لمحاولة استكشاف مدى انعكاس مجانية التعليم على جودة العملية التعليمية، وقد أشارت النتائج إلى ضعف علاقات الترابط والتشابك بين المجانية وجودة العملية التعليمية، وذلك لوجود عوامل خارجية وداخلية أخرى قد تؤثر سلبا على الجودة التعليمية. إضافة إلى مواجهتها العديد من التحديات التي يتعين العمل عليها، ومن بينها انخفاض الاعتمادات المالية الموجهة لمجانبة التعليم، ومن ناحية أخرى، عدم وجود مفهوم موحد وصريح عن جودة العملية التعليمية.

وأخيراً كان التساؤل الثالث الذي حاول البحث عن مجموعة من الأطروحات لتحسين البيئة التعليمية ورفع معدلات الجودة التعليمية. ويستعرض هذا القسم من الدراسة رسداً للفجوة بين واقع منظومة التعليم والمستقبل المأمول من خلال تحليل شجرة الاستراتيجية، ورصد أهم العقبات والتحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في مصر، والتي من خلالها يمكن الوقوف على تنفيذ بعض الإجراءات والسياسات التي من شأنها رفع معدلات العملية التعليمية ككل وبالجودة التعليمية على وجه الأخص، وذلك في ضوء المحاور الرئيسية للعملية التعليمية.

• تحليل شجرة الاستراتيجية

يعتمد هذا التحليل على الجمع بين أهم ملامح الوقت الراهن والمستقبل المأمول كما تعرضها "شجرة الاستراتيجية" في الشكل رقم (١٣). فكما تعرض الشجرة، فإن ساقها والتي تمثل أهم سمات

شكل رقم (١٣)
أهم ملامح الوقت الراهن والمستقبل المأمول لمنظومة التعليم

سمات المستقبل المأمول	سمات الواقع الحالي
مستويات إنتاجية مرتفعة	استحواذ المرتبات على النصيب الأكبر من ميزانية
ملائمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات	ضعف الدعم الفني المقدم للمعلم
رفع المستوى الثقافي والأخلاقي	استحواذ المرتبات على النصيب الأكبر من ميزانية
تعليم أكثر تنافسية	انتشار ظاهري التسرب والغياب
وزارة تتسم بالكفاءة	ضعف البنية التحتية للمدارس
المحو الكامل للأمية	ارتفاع الإنفاق الرسمي على التعليم
وصول مجانية التعليم إلى مستحقيها	زيادة وانتشار المناطق المحرومة من التعليم
قوة عمل ذات مستوى تعليمي مرتفع	المناهج تعتمد على التلقين وليس الفهم
زيادة الإنفاق الحقيقي على التعليم	ارتفاع كثافات الفصول
عدالة توزيع الخدمة التعليمية	ارتفاع تكلفة التعليم
مواكبة التطورات التكنولوجية	انتشار ظاهرة العنف
تنمية تعليمية حقيقية	عدم انتشار التكنولوجيا التعليمية
مستوى معيشة أفضل للمواطنين	انخفاض جودة التعليم

الواقع الحالي وما يتضمنه من معوقات وتحديات في مقابل الأوراق وتمثل أهم ملامح المستقبل المأمول المتمثل في الأهداف المستقبلية التي يسعى إليها متخذو القرار لتحقيقها. وفي هذا النطاق نجد أن المعوقات والتحديات التي تواجه منظومة التعليم تتمثل في:

- ارتفاع تكلفة التعليم، وذلك على الأسر الأكثر فقرا فهي تتحمل بعض التكاليف المصاحبة للتعليم مثل الزي المدرسي، والكتب الخارجية ومستلزماتها، والدروس الخصوصية. وتعد الأخيرة من أخطر التحديات التي تعاني منها الأسر الفقيرة والمتوسطة حيث بلغت نسبة إنفاق الأسر عليها نحو ٣٨,١٪ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣^١.
- زيادة المناطق المحرومة من التعليم الأساسي^٢، حيث بلغت نسبتها ١٠,٣ آلاف منطقة بما يمثل ٢٤,٧٪ من إجمالي القرى والتوابع. مما ينتج عنه عدم تشجيع الآباء لتعليم أولادهم، أو وجود صعوبة انتقال الطلاب إلى أماكن بها مدارس لعدم وجود مواصلات أو لبعدها المسافة. والجدير بالذكر أن ٧,٧ آلاف منطقة تقع في مناطق يتراوح عدد سكانها بها بين ٦٠ إلى ٢٤٠ نسمة. ويقدر عدد الفصول المطلوبة لمواجهة الزيادة السكانية حتى نهاية ٢٠١٧ حوالي ٣١,٢ ألف فصل بتكلفة إجمالية ٦,٩ مليارات جنيه.
- الكثافات الطلابية بالمدارس والفترات المتعددة^٣، حيث يبلغ عدد المباني المدرسية التي تعاني من كثافات عالية ٩,٤ آلاف مبنى بما يمثل ٣٧,٨٪ من إجمالي المباني المدرسية. وفيما يتعلق بالمدارس التي تعمل بنظام تعدد الفترات نجد أن هناك ٤,٢ آلاف مبنى يعمل بذلك بما يمثل ١٦,٧٪، مما يؤثر سلبا على البنية التحتية للمنشآت وعلى جودة التعليم المقدمة للطلاب. ويقدر عدد الفصول المطلوبة للقضاء على الفترات بالمدارس الحكومية حتى عام ٢٠١٧ حوالي ٥٠,١ ألف فصل بتكلفة تقدر حوالي ١١ مليار جنيه.

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٤.

^٢ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٦-٩.

^٣ المرجع السابق ذكره.

- انتشار ظاهرة التسرب والغياب من المدارس، تدفع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة الآباء إلى استخدام الأطفال في العمل للحصول على الموارد المالية، ويزداد الأمر سوءاً في القرى والنجوع، هذا إلى جانب عدم تحقيق التعليم المردود المالي والاجتماعي للأسرة وبالأخص للفتيات مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالتعليم. فضلا عن عوامل أخرى مثل ارتفاع كثافة الفصول، سوء معاملة بعض الطلاب من قبل المدرسين مما يؤدي إلى كراهية الطالب للمدرسة، عدم وجود عناصر تجذب الطلاب للتعليم.
- ارتفاع ظاهرة الرسوب، بجانب العوامل الذاتية التي تتعلق بالقدرة الذهنية للطلاب والحالة النفسية والصحية، والعوامل الاجتماعية والأسرية، نجد أن العوامل المدرسية ذات أهمية كبيرة في التأثير على الرسوب ومنها سوء معاملة المعلم للطلاب، واستخدام بعض المعلمين لأسلوب التمييز والتفرقة بين التلاميذ، وتعقيد المناهج وتكدس المواد العلمية، وعدم توفير الأدوات والأجهزة اللازمة لتوصيل المعلومة للطلاب بصورة مبسطة.
- عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل^١، فوفقا لاستطلاع رأى أصحاب الأعمال بشأن احتياجات سوق العمل، نجد أن نحو ٤٢,٩٪ من أصحاب الأعمال رأوا أن قطاع التعليم العالي لا يزود سوق العمل بالتخصصات والمهارات المطلوبة، في حين أن ٢٠٪ أفادوا أنه يزود سوق العمل نوعا ما بالتخصصات والكفاءات المطلوبة.
- عدم مواكبة المناهج للأحداث والتغيرات المحلية والعالمية، كما أن عنصر المعارف والمعلومات هو الغالب في العملية التعليمية على حساب عناصر أخرى متعلقة بالمهارات الأدائية، كما أن مصدر المعرفة محدود، وقاصر على المعلم والكتاب المدرسي فقط رغم توافر مصادر أخرى مثل: المكتبات المدرسية والاتصال بالإنترنت.
- ضعف الدعم الفني المقدم للمعلم، يعاني واقع المعلم من الضعف فبالرغم من إقرارا الكادر الخاص بالمعلمين وإنشاء أكاديمية مهنية عام ٢٠٠٨ بغرض التنمية المهنية للمعلمين وربط الترقيات بالتنمية المهنية إلا أن ذلك لم ينعكس بالإيجاب على التعليم في مصر.

^١ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٦-٩.

— **عدم وجود إطار تشريعي محكم**، حيث أشار الدستور الجديد الى رفع نسبة الاعتمادات الموجهة لقطاع التعليم دون تخصيص مورد لها، كما أن تطور نسبة الإنفاق على التعليم خلال السنوات السابقة هو تطور اسمي وليس حقيقياً.

وبإجراء المقارنة بين أهم سمات الواقع الحالي والمستقبل المستهدف، تبدو الفجوة كبيرة بينهما مما يتطلب العديد من الجهود في مجالات شتى من جهة، كما يتطلب الأمر إدارة التغيير المستهدف بدرجة مرتفعة من الكفاءة والفاعلية. من هذا المنطلق يطرح الجزء التالي بعض من التوصيات والمقترحات العامة^١ للعبور نحو المستقبل المستهدف.

أولاً: البحث عن موارد جديدة للإنفاق على التعليم

مع تعدد المشكلات التي تم سردها فيما يخص توزيع مخصصات الإنفاق على التعليم فيما بين أوجه ومراحل الإنفاق المتعددة للعملية التعليمية، يجب التأكيد على أهمية المجانية التي تقوم عليها العملية التعليمية، فالمجانية ليست خياراً يمكن التخلي عنه، فهي التزام دستوري ودولي، فضلاً عن أنها أحد أهم مظاهر العدالة الاجتماعية التي يطالب بها الشعب المصري، كما أنها من أهم الركائز التي قامت عليها نهضة التعليم في الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. ومع هذا، يجب إعادة النظر في هيكل توزيع المخصصات التعليمية الحالي بحيث يتم تحقيق أقصى درجات الرشادة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فضلاً عن البحث عن مصادر بديلة تزيد حصة التعليم من الإنفاق الحكومي كما جاء في دستور ٢٠١٤. ويمكن تلخيص أهم التوصيات الخاصة بزيادة موارد التعليم فيما يلي:

١. تخصيص نسبة من الضرائب المفروضة لتوجه نحو قطاع التعليم، وذلك من خلال إعادة

هيكلية للنظام الضريبي الحالي.

٢. حث وتشجيع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والأهلي في تقديم الدعم العيني مثل

إنشاء مؤسسات تعليمية في المناطق الريفية، أو تطوير مدارس أو إقامة فصول... أو

تقديم دعم مادي يوجه لتنمية قطاع التعليم.

^١ تم الاستعانة بالتجارب الدولية الرائدة في مجال التعليم مثل دولة فنلندا، والهند، وماليزيا والأردن، وكمبوديا للحصول على أفضل التوصيات والمقترحات.

٣. الاستغلال الأمثل للمنح المقدمة من الدولة الخارجية دون إهدارها، والعمل على الحصول على منح دولية أخرى.

ثانياً: تحسين جودة التعليم من خلال إتباع حزمة من السياسات وهي:

● **سياسات تحسين الجودة والنظم التعليمية:**

١. الاهتمام بتطبيق مفهوم الجودة للمدارس ثم اعتمادها، فالاعتماد والجودة وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان.
٢. العمل على وجود ثلاثة مستويات مختلفة من الاعتماد، وتتقدم كل مدرسة إلى المستوى التي ترى نفسها به. وينتج عن هذا خلق روح التنافس بين المدارس للحصول على مستوى أعلى من الاعتماد، مع إزالة روح الإحباط من المدارس التي لم يتسن لها أن تعتمد من قبل.
٣. وجود هيئة رقابية فعالة تعمل على متابعة وتقييم كل من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والأكاديمية المهنية للمعلمين.
٤. إدراج مرحلة تأهيلية يلتحق بها الطلاب لمدة سنة أو سنتين بمرحلة ما قبل التعليم الجامعي لتأهيلهم لدخول الكليات والجامعات المختلفة.
٥. تعميم تطبيق برنامج المدرسة الذكية كما في ماليزيا والذي انطلق من مبدأ أن المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات هي مستقبل التعليم، إلى جانب العمل على رفع معدل دخول الإنترنت في المدارس المنشأة.
٦. تطبيق برنامج مدارس الجودة العالية كما في ماليزيا، حيث تقوم الوزارة بإجراء مسابقات بين المدارس بهدف تحسين جودة التعليم والتعلم وتحسين المدرسة ككل.
٧. الاهتمام بالتعليم الفني وتقديم الدعم الفني والمالي اللازم له، إلى جانب فتح تخصصات فنية جديدة تلائم متطلبات سوق العمل.
٨. استمرار تعديل وتطوير المناهج للتأكد من اتساقها وجودتها وقدرتها على التنافس مع المناهج التعليمية الدولية.

٩. يتم وضع المناهج مع الأخذ في الاعتبار آراء الطلاب وأولياء الأمور في هذه المناهج وذلك عن طريق استطلاع رأى سنوي.
١٠. تطبيق نظام التقويم الشامل مع استحداث نظام الاختبارات القومية المقننة التي تهدف إلى قياس المهارات المعرفية والتفكير الناقد، وحل المشكلات لخدمة مفهوم التعلم مدى الحياة.
١١. السعي نحو عقد مبادرات واتفاقيات تعليمية خارجية تحث على الدفع بعجلة التنمية التعليمية.
١٢. تشجيع ودفع تطبيق برنامج ربط الصفوف الدراسية التابع للمجلس الثقافي البريطاني والذي من شأنه بناء شراكات مستدامة بين المدارس المصرية والمدارس في المملكة المتحدة. ويقوم البرنامج على اشتراك الطلاب والمعلمون معاً في عدة أنشطة وصفية متعددة المواضيع مثل الهوية والبيئة والسياحة والموروث الثقافي. وتهدف تلك الأنشطة إلى توسيع أفق الطلاب والمعلمين وزيادة التحفيز العلمي.
١٣. متابعة أداء وتقييم مخرجات العملية التعليمية وبشكل مستمر وذلك من خلال إدراج مصر ضمن البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA¹، والذي يركز على استيعاب المفاهيم والقدرة على العمل في أي مجال تحت مختلف الظروف بهدف قياس مدى نجاح الطلبة الذين بلغ سنهم ١٥ سنة ممن هم على وشك استكمال تعليمهم الإلزامي والاستعداد لمواجهة تحديات مجتمعاتهم اليومية.

● سياسات تطوير أسلوب التدريس:

١. تطبيق مفهوم المدرسة الفعالة الذي يوفر تعليماً عالي الجودة لكل متعلم في بيئة تعليمية غير تقليدية تركز على الطالب مع استخدام التكنولوجيا والتعلم النشط مع اكتساب الطالب المهارات الحياتية والتفكير الناقد والإبداع.
٢. استخدام الطرق والأساليب الحديثة في التعليم والتعلم، مثل الحوار والمناقشة، وأسلوب حل المشكلات والتعلم بالاكشاف، والاستقصاء، واستراتيجية التعلم التعاوني والعمل في مجموعات صغيرة، والعروض والتجارب العلمية، والدراسات الميدانية.

¹ تم شرح هذا البرنامج بالتفصيل في القسم الخاص بالتجارب الدولية، تجربة ماليزيا.

٣. التنوع في طرق قياس الفهم والتحصيل وعدم الاكتفاء بالأسئلة المقالية فقط، بل يمكن استخدام الأسئلة الشفوية والتجارب العملية وغيرها.
٤. استخدام أساليب ووسائل تقويم متنوعة، تعمل على تقويم جميع جوانب شخصية الطالب العقلية والوجدانية والمهارية للوقوف على جدوى التعليم والمنهج في إعداد الشخصية المتكاملة.

● سياسات تتعلق بتنمية الطلاب الملتحقين بالعملية التعليمية:

١. الحث على الاشتراك في المسابقات الدولية لتقويم الطلاب، حيث تعتبر علامة مرجعية يمكن من خلالها قياس تقدم الطلاب، ومن خلالها يمكن تحديث وتعديل الأهداف الاستراتيجية.
٢. تدعيم برامج تبادل الطلبة وأعضاء هيئات التدريس مع نظائرهم بالخارج.
٣. العمل على رفع المستوى الأخلاقي والثقافي للطلاب، من خلال عقد ندوات، وإقامة الرحلات، وعقد مسابقات دينية أو ثقافية بين الطلاب.
٤. خلق روح من المنافسة الإيجابية بين الطلاب من خلال عقد مسابقات دينية أو ثقافية أو فنية بين مدرسة وأخرى، وتقديم جوائز عينية أو مادية للطلاب الفائزين.
٥. التشدد مع الطلاب ذو المستوى المتدني من الأخلاق من خلال تطبيق عقوبات رادعة مثل إرسالهم لمعسكرات لفترة معينة يتم من خلالها تأهيلهم وتأديبهم، أو أن يقوم بنظافة المدرسة لفترة معينة، وتحدد شدة العقاب وفقا للضرر الذي تسببوا به.
٦. يقوم كل من الإخصائي الإجتماعي والإخصائي النفسي برصد الطلاب المتميزين وتقديم الدعم المناسب لهم، ورصد أيضا الطلاب المتدنيين في مراحل التعليم والبحث في السبب الناتج عن ذلك، والعمل على معالجة ذلك.
٧. الاهتمام بالزي المدرسي للطلاب وبالنظافة البدنية، مع الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف.

● سياسات خاصة بأعضاء هيئة التدريس، والإداريون:

١. تحويل المعلم إلى معلم متميز على قدر كبير من المهنية، بحيث يستطيع أداء دور القائد والممارس والمفكر المتأمل، والميسر والمحفز على التغيير والإصلاح.

٢. اختيار الموجهين وفقا لمدى ثقافتهم وتطلعاتهم المستقبلية بغض النظر عن الأقدمية.
 ٣. تقييم الاحتياجات المرحلية والنوعية والعملية من المعلمين، ورسم خريطة الاحتياجات والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لتشجيع الطلبة على الالتحاق بكليات التربية في التخصصات العلمية التي يوجد بها نقص.
 ٤. توفير وتقديم الدعم الكافي للمعلمين للالتحاق بالمسابقات الدولية (التي تقدمها شركة ميكروسوفت، أو شركة الألفي وغيرهم..)، التي تبرز الإبداع والحلول المبتكرة التي تدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية.
 ٥. حث المعلمين استكمال دارستهم العليا وتقديم الدعم والتحفيز اللازم لتحقيق ذلك.
 ٦. تقديم الدعم الفني والمهني للإداريين بالوزارة والتحاقهم بتدريبات إعداد القادة.
- سياسات تطوير المنشآت التعليمية:

١. تقييم البنية التحتية من المنشآت التعليمية في مراحل التعليم المختلفة، ورسم خريطة الاحتياجات بدءاً من المناطق الأشد احتياجاً ثم الأقل، مع تحديد جدول زمني لتطوير المنشآت التعليمية على كافة التقسيمات الإدارية للمحافظات.

ثالثاً: الاهتمام بالجانب الإعلامي:

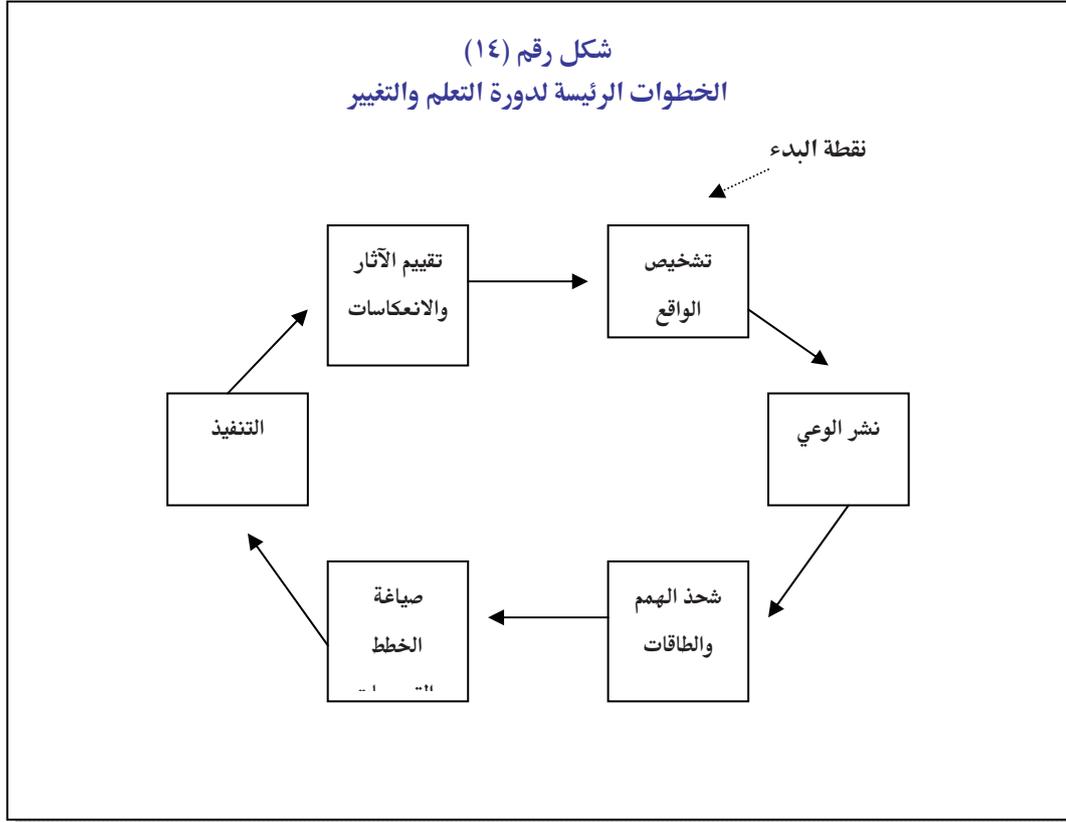
١. العمل على نشر ما حققته الوزارة من إنجازات مثل رفع معدلات القراءة والكتابة، إلقاء الضوء على كل من الطلاب المتميزين واستضافتهم في البرامج التليفزيونية، وعلى المعلمين المتميزين والذين أضافوا أو حققوا تميزاً في أدائهم العملي.
٢. استخدام الإعلام الرسمي في عمل إعلانات إرشادية تعرض في التليفزيون أو الإذاعة تحت على أهمية التعليم، وعن أهمية دور المعلم.
٣. إقامة حملات إعلانية تحت القطاع الخاص أو رجال الأعمال على المساهمة في ترميم وتطوير المدارس أو الفصول، أو التبرع بشكل عيني مثل شراء السبورة الذكية أو التبرع بشكل مادي.
٤. تفعيل دور الإدارة العامة للتوثيق المجتمعي بوزارة التربية والتعليم، مع الرجوع مرة أخرى للنشرات الشهرية وربع ونصف سنوية والتي تبرز أهم الإنجازات التي تحققتها

الوزارة على أن يتم توزيعها على المديرية التعليمية، والمدارس على مستوى الجمهورية.

ولضمان تنفيذ ونجاح تلك التوصيات، لابد من وجود إطار عام يجب العمل من خلاله، من هذا المنطلق تؤكد الدراسة على أهمية اتباع دورة التغيير والتي يمكن استعارتها من علم الإدارة والتي تسعى إلى تغيير الواقع المعاش إلى المستقبل المأمول، ويعرضها شكل رقم (١٤).

وتشير دورة التعلم والتغيير إلى أنه في حال وجود فجوة بين الواقع المعاش والمستقبل المأمول، فإنه يتعين على القائمين على العمل "إدارة" عملية التغيير تلك، وذلك مروراً بست خطوات متتابعة، دون التخلي عن أي منها. وتتمثل تلك الخطوات في الآتي:

- أولاً: تشخيص الواقع الحالي (Scanning): حيث تتمثل نقطة البداية في توصيف الواقع الحالي وتحليل أهم ملامحه، مع تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، والفجوة بين ذلك الواقع والتحول المأمول.
- ثانياً: نشر الوعي (Awareness): وتهدف تلك الخطوة إلى نشر الوعي بين أصحاب المصالح والقائمين على إدارة التغيير بنتائج الخطوة السابقة عليها، وذلك حتى يتكون عقلاً جمعياً مؤيداً ومُسانداً للتحول المرغوب فيه.
- ثالثاً: شحذ الهمم والطاقات (Energy): ولعل تلك الخطوة تُشير إلى أن نشر الوعي هو خطوة ضرورية، وإن كانت غير كافية، حيث يجب أن يتحول هذا الوعي إلى طاقات فعالة وعلى استعداد للعمل نحو بلوغ المستقبل المأمول.
- رابعاً: تخطيط التنفيذ (Action): وفي تلك الخطوة يتم صياغة الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للتغيير، مع تحديد كافة العوامل المرتبطة بذلك ومنها جهات التنفيذ والتكاليف المالية ومصادر تمويلها، وكذا مقاييس الأداء وأسلوب القياس، وآليات التغذية العكسية.
- خامساً: التنفيذ والتعامل مع المهام المخططة (Contact): وهي الخطوة التي تختص بتنفيذ الخطط السابق صياغتها.
- سادساً: التقييم والانعكاسات (Withdrawal and Reflection): وتأتي تلك الخطوة لتقييم نتائج تنفيذ الخطط السابق صياغتها، ومدى اتفاق النتائج المتحققة مع المستقبل المأمول.



المصدر: قام الباحث بتطوير الشكل التوضيحي بالاستعانة بالمادة التدريبية الخاصة بالبرنامج التالي:

Source: Inwent Capacity Building International (2007), Capacity Building in a Learning Organization and Leadership for Change, Supported by IDSC, Egypt

وأخيراً تبدو أهمية الإشارة إلى أن دائرة التعلم والتغيير هي دائرة تتسم بالاستمرارية، نتيجة تسارع التغيرات المُشاهدة وأهمية التعلم المستمر مدى الحياة. كذلك فإنه من الضروري الحفاظ على الترتيب التتابعي لتلك الخطوات، حيث إن إسقاط إحداها قد يؤثر سلباً على الدورة بأكملها.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- الجريدة الرسمية، العدد ٣٤، ٢٠ أغسطس ١٩٨١، ص.ص. ٢١٤٧ - ٢١٦٤.
- _____، العدد ٣٤، ٢٠ أغسطس ١٩٨١، ص.ص. ٢١٤٧ - ٢١٦٤.
- _____، العدد ٠٣ تابع (أ)، ٢٠ يناير ١٩٩٤، ص.ص. ٠٢ - ٠٤.
- _____، العدد ٠٥ تابع، ١١ ديسمبر ١٩٩٧، ص.ص. ٠٢ - ٠٤.
- _____، العدد ٢٠ (مكرر)، ٢٣ مايو ١٩٩٩، ص.ص. ١٣ - ١٤.
- _____، العدد ٢٥ تابع (م)، ٢١ يونيو ٢٠٠٧، ص.ص. ٠٢ - ١١.
- _____، العدد ١٩ تابع، ٨ مايو ٢٠٠٨، ص.ص. ٧ - ١٢.
- _____، العدد ٢٥ مكرر (هـ)، ٢٥ يونيو ٢٠٠٨، ص. ٢.
- _____، العدد ١٨ مكرر، ٠٩ مايو ٢٠١٠، ص. ٢٣.
- _____، العدد ١٨ مكرر (ب)، ٠٩ مايو ٢٠١٢، ص.ص. ٠٣ - ٠٤.
- _____، العدد ٣٥ مكرر (ب)، ٠٢ سبتمبر ٢٠١٢، ص. ٠٦.
- _____، العدد ٤٤ مكرر، ٠٦ نوفمبر ٢٠١٢، ص.ص. ٠٧ - ١٢.
- _____، العدد ٩٧ تابع، ٢٧ أبريل ٢٠٠٧، ص.ص. ٠٢ - ٣٢.
- _____، العدد ٢٢٥ تابع، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣، ص.ص. ٠٧ - ١٢.
- _____، العدد ٠٢، ١١ يناير ١٩٩٠، ص.ص. ١١ - ١٥.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تطوير التعليم المصري بمحاكاة النموذج الماليزي، ٢٠١٢، ص.٥.
- معن محمود عياصرة، نظم وسياسات التعليم.. نماذج (عربية - أجنبية)، جامعة دلمون، البحرين، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص.١٨٠.
- وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ - ٢٠٣٠)، ٢٠١٤، ص.١٥.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص.٦-٩.

- وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٢/٢٠١٣، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٣.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد ٦٨، مارس ٢٠١٣، ص ٨.
- وزارة التعليم العالي، بيانات متفرقة، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢/٢٠١٣.
- الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل دستور عام ٢٠١٢ المعطل، ٢٠١٤.
- وزارة التربية والتعليم، نسبة المقيدون في التعليم قبل الجامعي الخاص إلى إجمالي المقيدون، السلسلة زمنية ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.
- وزارة المالية، إجمالي الإنفاق على التعليم بدون قطاع المعاهد الأزهرية، سلسلة زمنية ١٩٨١/١٩٨ - ٢٠١٢/٢٠١٣.
- وزارة التربية والتعليم، الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، سلسلة زمنية، ١٩٩٠/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.
- وزارة التعليم العالي، إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي (شامل الأزهر)، سلسلة زمنية ١٩٨٢/١٩٨١ - ٢٠١٣/٢٠١٢.
- اليونسكو، ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٣/٢٠١٤ التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، اليونسكو، ٢٠١٤.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دليل التنمية البشرية، ٢٠١٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسبة التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، سلسلة زمنية ديسمبر ١٩٨٠ - ديسمبر ٢٠١٣.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقييم المنظومة القومية للحد من الفقر.. الإيجابيات والسلبيات، مايو ٢٠١١، ص ٦٨.
- أشرف العربي، تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازانات العامة في مصر والدول العربية، شركاء التنمية، فبراير ٢٠١٠، ص ١٦.
- _____، ص ١٩.

- وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٨٦.
- مجلس السكان الدولي، مسح النشء والشباب في مصر، التحديات التي تواجه نظام التعليم المصري: الوصول إلى التعليم وجودة التعليم وعدم المساواة، ملخص السياسات رقم ٢، ٢٠١٢.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قضايا النشء والشباب المصري: التعليم والعمل والهجرة، سلسلة تقارير معلوماتية، السنة الخامسة، العدد ٥١، مارس ٢٠١١.
- وزارة التربية والتعليم، معدل التسرب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، سلسلة زمنية ١٩٩٢/١٩٩١ - ٢٠١٢/٢٠١٣.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي حول تفضيل الأسر المصرية لأنواع التعليم المختلفة، في المدارس في مصر، يناير ٢٠١١، ص ٢.
- وزارة التربية والتعليم، جملة أعداد المستجدين بمرحلة التعليم الابتدائي، سلسلة زمنية ١٩٦٤/١٩٦٥ - ٢٠١٢/٢٠١٣.
- منى مؤتمن عماد الدين، التربية والتعليم في البلاد العربية من منظور مستقبلي في ضوء العولمة والمعلوماتية وعالمية المعرفة، عرض تقديمي، ٢٠٠٤.
- وزارة التربية والتعليم بالأردن، إدارة التخطيط والبحث التربوي، قسم المتابعة والتقييم، تقارير متابعة مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة ERFKE، ٢٠١٣.
- _____،

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

- UNESCO, EFA Global Monitoring Report 2013-2014 (Education for All: Achieving Quality for All), UNESCO, P. 111.
- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2013/2014, <http://www.weforum.org/issues/global-competitiveness>.
- UNESCO Institute for Statistics, Countries at a glance, 2011.
- World bank Data Base, 2013.
- Ministry of Education, 2004, The Development of Education by the National Report of Malaysia .
- World Data on Education, UNECO, 7Edition-2011.
- Malaysia-France University Center. <http://mfuc.org>.

- Ministry of Higher Education Malaysia. <http://www.mohe.gov.my>
- Dewan Rakyat, Tenth Malaysia Plan 2011-2015, Speech by the Prime Minister, Malaysia .
- Education Development Plan for Malaysia 2001-2010 generating Educational Excellence Through Collaboration Planning, Ministry of Education, Malaysia.
- UNESCO: Teaching and Learning: Achieving quality for all, (2014).
- The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center, Inwent Capacity Building International (2007), Capacity Building in a Learning Organization and Leadership for Change, The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center, Egypt.

ثالثا المواقع الإلكترونية:

- الهيئة العامة للاستعلامات، طه حسين والإصرار على مجانية التعليم،
<http://www.sis.gov.eg>
- وزارة التربية والتعليم،
<http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/Pages/Default.aspx>
- مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، التعليم في مصر عقبة في طريق التنمية، ٢٠١٠،
متاح على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، <http://www.maatpeace.org/node/690>
- البنك الدولي، <http://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.ENRL.TC.ZS/countries>
- جامعة أم القرى، <http://uqu.edu.sa/page/ar/112902>
- جودة التعليم في ماليزيا، <http://nokhba-kw.com/vb/showthread.php?t=601>
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، -2012- [http://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-
results.htm](http://www.oecd.org/pisa/keyfindings/pisa-2012-results.htm)
- وزارة التربية والتعليم بالأردن،
<http://www.moe.gov.jo/Projects/ProjectMenuDetails.aspx?MenuID=1&ProjectI>
- <http://www.moe.gov.jo/MenuDetails> ، _____
- <http://www.moe.gov.jo/NewPages.aspx> ، _____
- المركز البريطاني الثقافي، - [http://www.britishcouncil.org/ar/me-learning-connecting-
classrooms.htm](http://www.britishcouncil.org/ar/me-learning-connecting-classrooms.htm)